وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère De L'engrènement Supérieur Et De La Recherche Scientifique
جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف
Université CHADLI BENDJDID-El-Taref
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
Faculté Des Science Economique, Commerciales Et Sciences De Gestion
قسم العلوم الاقتصادية
Département Science Economique,

الرقم التسلسلي:.....

الموضوع

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- دراسة حالة -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
- تخصص: اقتصاد نقدي ومالي -

إعداد
- معروف وسيم
- كرفس أشرف

إشراف
د/ زرقوط حَميدَة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د/ حميدة زرقوط	أستاذة محاضرة – ب-	جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف	مقررا
د/ مريم قوادرية	أستاذة محاضرة – ب-	جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف	رئيسا
د/ إسماعيل علوي	أستاذ محاضر – أ-	جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف	مناقشا

الموسم الجامعي: 2024 – 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا
إنك أنت العليم الحكيم

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى من كان له الفضل الكبير في نجاحي والدي العزيز حفظه الله ورعاه "رزاق"

إلى من تسهر على راحتي أمي العزيزة الغالية "جميلة "

أرضهما الله عني إن شاء الله

إلى من شاركوني الفرح والحزن وأجمل الذكريات إخوتي العزاء

إلى كافة أفراد عائلة " عماتي و أعمامي خالاتي و أخوالي "

إلى من تعلمنا القراءة و الكتابة معهم، إلى من ضحكنا و تساعدنا معا

"اصدقاء الطفولة و جيراني "

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل المتواضع دون استثناء

إلى كل من علمني حرفا "الأساتذة و المشرفين "

إلى كل من يتمنى لي النجاح أتمنى لكم التوفيق،

والحمد والشكر لله على كل شيء

معروف وسيم

الإهداء

إلى من كان له الفضل الكبير في نجاحي والدي العزيز حفظه الله ورعاه "رشيد"

إلى من تسهر على راحتي أمي العزيزة الغالية "نورة"

أرضهما الله عني إن شاء الله

إلى من شاركوني الفرح والحزن وأجمل الذكريات إخوتي العزاء

إلى براعم الطفولة "عبد الجليل، محمد مهدي"

إلى أصدقائي اللذين شاركوني فرحة نجاحي منذ الصغر

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل المتواضع دون استثناء

إلى كل من علمني حرفا "أساتذتي الأعزاء "

إلى كل من يرجو لي النجاح، لكم منا كل الشكر والامتنان

والحمد لله على كل شيء

كرفس اشرف

شكرا وتقديرا

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العقل وأرشدنا
إلى طريق العلم ومدانا دوما إلى ما فيه الصلاح والدوام،
وجعل من الصعب هينا، ومدانا بتوفيق منه لإتمام هذا العمل،
فله الحمد جل جلاله حمدا يليق بجلال وجهه
وفضله علينا وعلى الناس أجمعين.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتنا العزيزة
الدكتورة " زرقوط حَمِيدَة " والتي لم تبخل علينا
بتوجيهاتها وإرشاداتها القيمة لإتمام المذكرة،
ولها منا كل الاحترام والتقدير، مع دوام التألق والنجاح
لها ولعائلتها الكريمة بإذن الله

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من مد لنا
يد العون من قريب أو من بعيد
لإتمام هذا العمل.

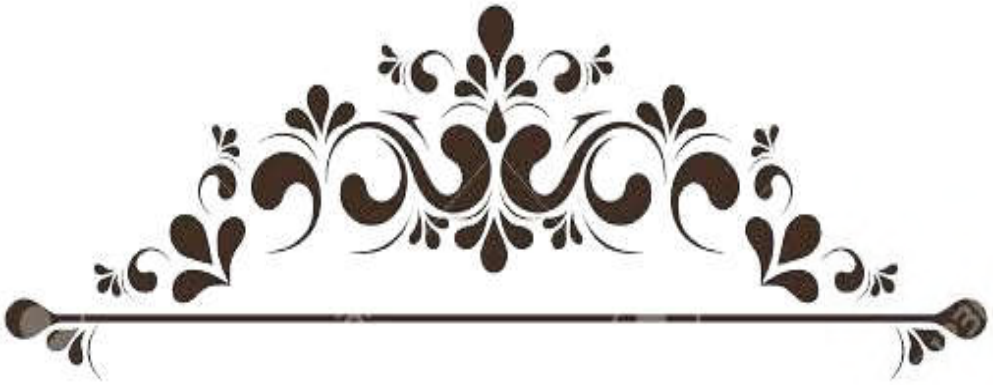

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال دراسة حالة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف، ولتحقيق أهداف الدراسة الراهنة، فقد تم الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي**، و تم استخدام **المقابلة** كأداة أساسية لجمع البيانات من قبل مسؤولي البنك.

وقد أظهرت النتائج، أن البنك يقدم تمويلًا موجهًا لهذه الفئة من المؤسسات، إلا أن ذلك يبقى مقيدًا بجملة من الشروط، مثل توفر الضمانات، ووضوح المشروع، والقدرة على السداد، كما تم رصد بعض العراقيل الإجرائية والإدارية التي تحد من فعالية التمويل.

وأوصت الدراسة بضرورة تبسيط آليات التمويل، وتوفير مرافقة بنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتفعيل دور هيئات الضمان والمرافقة، لتقليص فجوة الثقة بين البنوك التجارية وهذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية :البنوك التجارية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف.

Abstract

This study aims to shed light on the role of commercial banks in financing small and medium-sized enterprises (SMEs), through a case study of the Bank of Agriculture and Rural Development (BADR) – El Tarf Branch. To achieve the objectives of the current research, a descriptive-analytical approach was adopted, and interviews were used as the primary data collection tool with bank officials.

The findings reveal that the bank does provide targeted financing to this category of enterprises. However, such financing remains constrained by a set of conditions, including the availability of guarantees, project clarity, and repayment capacity. Moreover, several procedural and administrative obstacles were identified, which limit the effectiveness of the financing process.

The study recommends the simplification of financing mechanisms, the provision of tailored banking support for SMEs, and the activation of guarantee and support agencies, in order to bridge the trust gap between commercial banks and small and medium-sized enterprises.

Keywords: Commercial banks, Small and Medium Enterprises (SMEs), Bank of Agriculture and Rural Development – El Tarf Branch.

قائمة الأشكال

والجـــداول

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أهم موارد واستخدامات البنك التجاري	18
02	عدد قروض الرفيق المقدمة من قبل بنك BADR – وكالة الطارف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2020 إلى 2024	56
03	قيمة المبالغ المالية الإجمالية الموجهة لتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2020 إلى 2024	57
04	قيمة المبالغ الإجمالية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2020 إلى 2024	60
05	عدد قروض التحدي المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2020 إلى 2024	61
06	أهم القروض الاستثمارية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات 2017 ، 2019، 2022	63
07	تطور المبيعات والتكاليف والأرباح السنوية المتوقعة من 2019 إلى 2026	67

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهم الخدمات الالكترونية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية– وكالة الطارف	47
02	عدد قروض الرفيق والمبالغ المالية الإجمالية الموجهة لتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2020 إلى 2024	56
03	عدد قروض التحدي والمبالغ الإجمالية الممنوحة الموجهة لتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2020 إلى 2024.	60
04	عدد الملفات المقبولة والقروض الاستثمارية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2017 إلى 2022	62
05	الميزانية الافتتاحية توزيع الأصول والخصوم	65
06	توقعات مالية للمبيعات والتكاليف والأرباح على مدى 8 سنوات	67

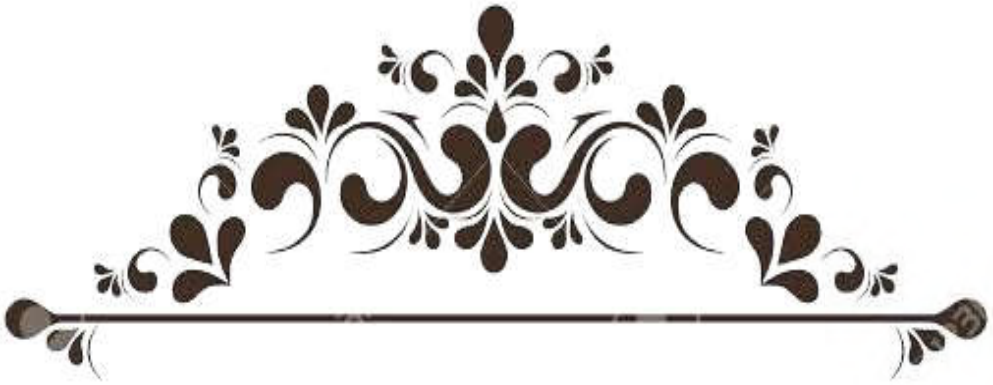

فهرس المحتويات

فهرس المحتـــويات

المحـتويات	الصفحة
إهـــــداء	
شكـر وتقـدير	
الملـخـــص	V
قائمة الأشكال.والجداول	III
فهـرس المحتويات	V
مقـدمـــــة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيـــد	02
المبحث الأول :مدخـل عـام إلى البنوك التجارية	
المطلب الأول : مفهوم البنوك التجارية	04
المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية	06
المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية	08
المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
المطلب الأول: مفهوم وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
المطلب الثالث: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
لمبحث الثالث: آليات ومعيقات تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
المطلب الأول: متطلبات تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	29
المطلب الثاني: الأساليب البنكية المعتمدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	31
المطلب الثالث: معيقات تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	34
خلاصة الفصل الأول	36

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	
تمهيد	38
المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة	
المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية .	39
المطلب الثاني: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف	44
المطلب الثالث: نشاطات وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف	45
المبحث الثاني: واقع تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
المطلب الأول: أشكال التمويل لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة الطارف –	48
المطلب الثاني: الضمانات المطلوبة من بنك BADR– وكالة الطارف ومنح الائتمان فيه.	50
المطلب الثالث: أهم القـروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	54
المبحث الثالث: دراسة حالة مشروع استثماري ممول	
المطلب الأول: تقديم المشروع الاستثماري	64
المطلب الثاني: تحليل المشروع	65
المطلب الثالث: مناقشة نتائج تمويل المشروع	69
خلاصة الفصل الثاني	72
الخاتمـــــة	74
قائمة المراجع	78
الملاحـــــق	84

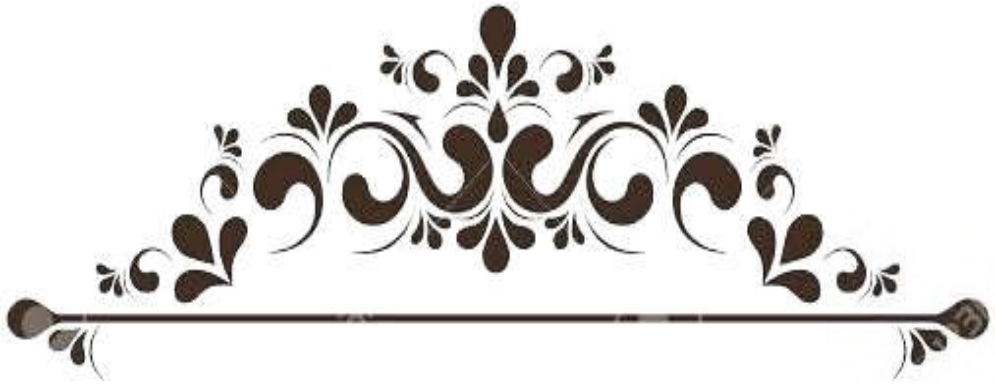

مقدمة

تُعد البنوك التجارية من بين أهم المؤسسات المالية التي تلعب دورًا محوريًا في الاقتصاد الوطني، حيث تمثل الوسيط الأساسي بين المدخرين والمستثمرين، من خلال جمع الودائع وتوجيهها نحو عمليات الإقراض والتمويل. ويكمن جوهر دورها في تيسير حركة رؤوس الأموال، وتحفيز النشاط الاقتصادي، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب على الأموال، وقد تطورت وظائف البنوك التجارية بشكل كبير لتتجاوز الأدوار التقليدية إلى أدوار تنموية حيوية، من خلال مساهمتها في تمويل القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة، بما في ذلك فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تحظى باهتمام متزايد من قبل الحكومات وصناع القـرار .

وفي خضم التحولات الاقتصادية التي تشهدها الدول، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(PME/SME) تمثل أحد المحاور الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، نظرًا لما تتميز به من مرونة تشغيلية، وقابلية للنمو، وقدرة على امتصاص البطالة وخلق القيمة المضافة، كما تُعتبر هذه المؤسسات رافدًا مهمًا لتنويع الاقتصاد وتقليص التبعية للقطاعات الريعية، لاسيما في الدول النامية بما فيها الجزائر، ورغم هذه الأهمية المتزايدة، لا تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات حقيقية في الحصول على التمويل اللازم لتوسيع نشاطها، بسبب ضعف الضمانات، وقلة الخبرة الإدارية، وغياب المعلومات الكافية عن الأسواق المالية، بالإضافة إلى تحفظ البنوك التجارية في منح القروض لهذه الفئة بسبب ما تعتبره مخاطرة تمويلية مرتفعة.

من هذا المنطلق، يطرح موضوع تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إشكالية جوهرية تتعلق بمدى قدرة النظام البنكي على الاستجابة لاحتياجات هذه المؤسسات الحيوية، ومدى تكييف البنوك التقليدية لآلياتها ومنتجاتها التمويلية وفق خصوصيات هذا القطاع، ويزداد هذه التساؤل أهمية في سياق الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل التوجهات الوطنية الرامية إلى دعم المؤسسات الناشئة، وتعزيز مساهمة القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية بعيدًا عن الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، ورغم وجود بنوك عمومية وخاصة تعمل في السوق الجزائرية، إلا أنّ البنوك العمومية تظل الفاعل الرئيسي في تمويل النسيج الإنتاجي الوطني، وهو ما يبرز دورها الحاسم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويـغد بنك الفلاحة والتنمية الريفية أحد أهم البنوك العمومية المتخصصة، الذي اضطلع منذ إنشائه بمهمة دعم التنمية الريفية والقطاع الفلاحي، إلاّ أن مهامه توسعت لاحقًا لتشمل تمويل الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، لاسيما تلك المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر وكالة البنك على مستوى ولاية الطارف نموذجًا محليًا مهمًا يعكس واقع العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة، نظرا إلى خصوصيات هذه المنطقة الحدودية، التي تتطلب مقاربة تنموية محكمة لدعم الاستثمار المحلي

إشكـالية الدراسـة

تأسيسا على ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف – في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية كدراسة حالة عملية على أرض الواقع، من خلال الإجابة عن السؤال المحوري التالي:

إلى أي مدى يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف – في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

للإحاطة بجوانب الإشكالية المطروحة، تنبثق مجموعة من الأسئلة الفرعية المرتبطة بمتغيرات الدراسة، وهي كما يلي:

1. ما هي أهم الأساليب والمتطلبات البنكية التي يجب توفرها للحصول على التمويل البنكي؟
2. ما هي الآليات المعتمدة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف – في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
3. ما هي أهم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنك – وكالة الطارف؟
4. ما هي أبرز المعيقات التي تواجه البنك في تمويل في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

فرضية الدراسـة

استنادا إلى الإشكالية المطروحة، فقد تمت صياغة فرضية الدراسة على النحو التالي:

يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف، بدرجة متفاوتة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك وفق سياسات تمويلية وإجراءات تنظيمية تدعم أو نُعيق احتياجات هذه المؤسسات.

أهمية الدراسـة

تعتبر الدراسة الراهنة امتدادا للأبحاث والدراسات لأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع سواء العربية منها أو الأجنبية، نظرا لأهمية متغيرات الدراسة (البنوك التجارية ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) باعتبارهما أحد أهم المتغيرات التنظيمية استجابة للتحولات التي تشهدها بيئة الأعمال المعاصرة في ظل تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة.

وعموما ، هذه تستمد الدراسة أهميتها من الاعتبارات العلمية والعملية التالية:

- **الأهمية النظرية للدراسة**، كونها تسلط الضوء على العلاقة بين القطاع المصرفي وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي علاقة لازالت بحاجة إلى مزيد من البحث والتحليل لاسيما أجندة الاقتصاد الجزائري.
- **الأهمية التطبيقية**، حيث توفر الدراسة قاعدة معرفية يمكن أن يستفيد منها مديرو البنوك، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها، من أجل تحسين بيئة التمويل البنكي، خصوصًا في مناطق ذات خصوصية مثل ولاية الطارف.

أهـداف الدراسة

تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق جملة من الأهداف النظرية والتطبيقية، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1. تحليل دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على بيئة العمل المصرفي في الجزائر.
2. تشخيص واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف، وتحديد مدى استجابته لاحتياجات هذه الفئة من المؤسسات.
3. تحديد العراقيل والصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء تعاملها مع البنك.
4. اقتراح توصيات عملية من شأنها تعزيز فعالية البنوك التجارية في دعم هذه المؤسسات على المستوى المحلي والوطني.

منهـج الدراسـة

اعتمدت الدراسة الراهنة ولغرض تحقيق أهدافها على **المنهج الوصفي التحليلي**، لوصف وتحليل الواقع الحالي للتمويل البنكي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والآليات المعتمدة في ذلك من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تم إجراء مسح مكتبي على الأدبيات المنشورة المتعلقة بموضوع الدراسة بغية تكوين الخلفية النظرية للدراسة من خلال استقراء عدد من الكتب؛ والرسائل والأطروحات الجامعية؛ والمقالات العلمية والبحوث المنشورة في الملتقيات الوطنية أو الدولية، كما تم الاعتماد على أسلوب **دراسة حالة** من خلال إجراء المقابلة المباشرة باعتبارها الأداة الرئيسية لجمع المعلومات من قبل بعض المسؤولين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف محل الدراسة الميدانية قصد عرض البيانات وتحليلها.

حـدود الدراسـة

اقتصرت حدود الدراسة الراهنة ضمن

- **الحدود الموضوعية**: وتمثلت في تحديد متغيرات الدراسة (البنوك التجارية ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ، وتوضيح آليات التمويل البنكي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعيقاته.
- **الحدود المكانية**: اقتصرت الدراسة الميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف، باعتباره وحدة بنكية ملائمة للوقوف على واقع التمويل البنكي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية.
- **الحدود الزمنية**: استغرقت الدراسة الميدانية لإجراء التربص بالمؤسسة محل الدراسة حوالي شهر، تحديدا خلال الفترة الممتدة من 09 جانفي2025 إلى غاية 6 فيفري 2025، في حين حدد المجال الزمني للإحصائيات والتقارير المالية البنكية المتحصل عليها من قبل المصالح المعنية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف، من 2017 إلى غاية 2026. (تقديرية)

الدراسات السابقة

أولًا: الدراسات السابقة باللغة العربية

1- دراسة (المهدي، بزارية، أوسرير 2018)، بعنوان: **"معوقات التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة ميدانية من وجهة نظر البنوك التجارية العاملة في ولايات الوسط"**،

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أبرز العراقيل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند طلبها التمويل البنكي، من خلال استطلاع آراء موظفي البنوك التجارية الناشطة في ولايات الوسط الجزائري. اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات وتحليلها، وقد توصلت الدراسة إلى وجود عدة معوقات تحول دون تمويل هذه المؤسسات، أبرزها ضعف الخبرة

المصرفية لدى أصحاب المؤسسات، وغياب الشفافية في التقارير المحاسبية، فضلًا عن صعوبة توفير الضمانات البنكية، وهو ما يجعل البنوك تتحفظ كثيرًا في تقديم التمويل لهذه الفئة.

2- دراسة (رجال السعدي، براك 2017) ، بعنوان: "**التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل مهم للتنويع الاقتصادي: دراسة مقارنة بين مختلف البنوك العمومية بولاية أم البواقي**".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة البنوك العمومية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالنظر إلى دورها المفترض في تعزيز التنويع الاقتصادي المحلي،وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي، من خلال إجراء دراسة مقارنة بين البنوك العمومية النشطة في الولاية، بالاعتماد على الاستبيانات وتحليلها إحصائيًا، وأبرزت نتائج الدراسة أن هذه البنوك تلعب دورًا محدودًا في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويُعـزى ذلك إلى العـراقيل البيروقراطية، وضعف تنويـع منتجات التمويل، بالإضافـة إلى غياب المرونـة في السياسات الائتمانية..

3- دراسة (خاسف ،2012) بعنوان: "**تقييم دور البنوك العمومية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة المستحدثة في ولاية سطيف: أثر البرامج الاستثمارية 2001-2012**"،

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسات العمومية والبرامج الاستثمارية الحكومية على فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة من طرف البنوك العمومية، خلال فترة تمتد لأكثر من عقد، وقد اعتمد الباحث على المنهج التاريخي التحليلي لتقييم تطور التمويل البنكي ومدى استجابته للسياسات التنموية، ومن خلال تحليل البيانات المصرفية والبرامج الحكومية، خلصت الدراسة إلى أن البنوك العمومية ساهمت بشكل كبير في تمويل المشاريع الصغيرة المستحدثة، لاسيما تلك المدعومة من طرف الدولة، غير أن التوزيع ظل غير عادل وموجهًا نحو مؤسسات ذات ارتباطات رسمية، ما قلّص من فعالية التمويل الشامل والعادل.

ثانيًا: الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية

1 – دراسة (Shikumo , Mirie ، 2020) بعنوان:

"Determinants of Lending to Small and Medium Enterprises by Commercial Banks in Kenya,"

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف العوامل الرئيسية التي تؤثر في قرارات الإقراض التي تتخذها البنوك التجارية تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي الكمي، حيث تم تحليل بيانات ثانوية، تم جمعها من 36 بنكًا تجاريًا خلال الفترة ما بين 2010 و2014، وقد تم استخدام أسلوب التحليل الانحداري باستخدام برنامج SPSS ، وقد كشفت النتائج أنّ حجم البنك له تأثير إيجابي كبير على مستوى الإقراض الموجه نحو هذه المؤسسات، بينما كانت السيولة المرتفعة مرتبطة سلبًا بمستوى الإقراض، وقد خلصت الدراسة أيضا إلى أن الخصائص الداخلية للبنوك تلعب دورًا أكثر أهمية من المؤشرات المالية الخارجية في توجيه قرارات التمويل.

2 – دراسة (Angilella , Mazzù، 2013) بعنوان:

"The Financing of Innovative SMEs: a multicriteria credit rating model ."

اقترحت هذه الدراسة مقاربة جديدة لتقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، والتي غالبًا ما تعاني من ضعف التوثيق المالي التقليدي، وقد استخدم الباحثان نموذج قرار هجين يجمع بين تقنيتي ELECTRE-TRI وSMAA-TRI، من أجل توفير أداة أكثر دقة للبنوك عند تقييم طلبات القروض المقدمة من هذه الفئة، اعتمدت الدراسة على منهج نظري تم اختباره من خلال تطبيقات واقعية لتحسين المصداقية العملية للنموذج، وقد أظهرت النتائج أن العوامل النوعية مثل كفاءة الإدارة وإمكانات الابتكار يمكن إدماجها بفعالية في تحليل المخاطر الائتمانية، مما يوفر للبنوك إطارًا بديلاً لدعم تمويل المؤسسات العاملة في القطاعات عالية المخاطر.

3– دراسة (Arabo, Digil, Enoch ، 2021) بعنوان:

"Evaluating the Effect of Credit Collection Policy on Portfolio Quality of Micro-Finance Bank."

سعت هذه الدراسة إلى فحص كيفية تأثير سياسات تحصيل القروض على جودة المحافظ الائتمانية في البنوك المصغرة بنيجيريا، وقد تم الاعتماد على منهج المسح المقطعي، حيث استُهدفت عينة مكونة من 21

موظفًا ائتمانيًا باستخدام استبيانات منظمةk وقد تم تحليل البيانات الكمية باستخدام تقنيات التحليل الانحداري، أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط قوية بين تطبيق سياسات صارمة لتحصيل الائتمان وتحسن أداء المحفظة الائتمانية، مما يشير إلى أن إجراءات المتابعة والرقابة الفعالة تُعد ضرورية للحفاظ على الاستقرار المالي لدى المؤسسات التي تقدم التمويل للمشاريع الصغيرة.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

تشكل الدراسات السابقة إطارًا مرجعيًا غنيًا ساهم في توضيح الأبعاد النظرية والميدانية لإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك التجارية، فقد أظهرت دراسة كل من الباحثين: المهدي، وبزارية و أوسرير (2018) أهمية العوامل الداخلية للمؤسسات، مثل ضعف الخبرة المصرفية ونقص الشفافية، كعوائق حقيقية أمام الحصول على التمويل، مما ساعد على بلورة محور الدراسة حول مدى جاهزية هذه المؤسسات للتعامل مع البنوك، كما قدمت دراسة رجال السعدي وبراك (2017) قراءة مقارنة لواقع البنوك العمومية، مما أتاح توسيع منظور الدراسة الحالية ليشمل تحليل ممارسات بنك عمومي معين في بيئة محلية محددة، أما دراسة خاسف (2012)، فقد وفرت أساسًا تاريخيًا مهمًا حول أثر السياسات العمومية، ما سمح بربط الإطار التحليلي للدراسة بمسارات الدعم الحكومي وآليات تفعيله عبر البنوك.

أما على المستوى الدولي، فقد أضافت دراسة Shikumo & Mirie (2020) بعدًا منهجيًا كميًا مهمًا حول تأثير خصائص البنوك نفسها في قرارات الإقراض، ما يُفيد في تحليل دور البنوك كجهة فاعلة مستقلة في القرار الائتماني. كما قدمت دراسة Angilella & Mazzù (2013) إطارًا ابتكاريًا في تصنيف المخاطر الائتمانية اعتمادًا على أدوات متعددة المعايير، وهو ما يعزز فكرة تجاوز البنوك لمقاييس التقييم التقليدية عند التعامل مع المؤسسات الناشئة. في حين أبرزت دراسة Enoch et al. (2021) أثر سياسات التحصيل والمتابعة على جودة محفظة القروض، ما يفتح المجال في الدراسة الحالية لربط جودة التمويل بممارسات التسيير داخل البنك المحلي.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

مع الاستفادة من هذه الدراسات، تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على دراسة **حالة ميدانية** محددة متمثلة في **بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف**، مما يسمح بتقديم قراءة تحليلية دقيقة للواقع المحلي للتمويل البنكي، كما أن هذه الدراسة تمزج بين **التحليل النظري والميداني** في بيئة اقتصادية حدودية غالبًا ما تُهمَّش في التحليلات العامة، مما يمنحها خصوصية جغرافية ومؤسساتية، إضافة إلى ذلك، تتبنى الدراسة مقاربة عملية تراعي كل **من** خصائص المؤسسة، ومحددات البنك، والبيئة التنظيمية العامة.

هيكل الدراسـة

شملت الدراسة الراهنة فصلين رئيسيين، تناول **الفصل الأول** منها الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، وذلك ضمن مباحثه الثلاثة بغية وضع التصور المفاهيمي للموضوع. خُصص **المبحث الأول ك**مدخل عام إلى البنوك التجارية، حيث تم التطرق فيه إلى **مفهوم البنوك التجارية**، من خلال تحديد تعريفاتها، خصائصها ودورها في المنظومة المالية، ثم الانتقال إلى **أهم** وظائف البنوك التجارية، كما تم تسليط الضوء على **أهم** موارد واستخدامات البنوك التجارية، من خلال توضيح مصادر التمويل المعتمدة، وأوجه استعمالها ضمن عملياتها البنكية، أما **المبحث الثاني** فقد خصص للوقوف على **ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، من حيث النشأة والمفهوم، وخصائصهاا لبنيوية والوظيفية، مع إبراز المعايير التي تميزها عن غيرها من الوحدات الاقتصادية، كما تمت الإشارة إلى مدى **أهميتها في الاقتصاد الوطني**، وأهم **أشكالها** من حيث بنيتها القانونية ونشاطاتها الإنتاجية والخدمية، في حين تطرق **المبحث الثالث** والأخير، إلى **آليات ومعيقات تمـويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، من خـلال إبراز **متطلبات التمويل البنكي**، إلى جانب بيان **الأساليب البنكية المعتمدة في عملية التمويل** مثل القروض المباشرة، التسهيلات الائتمانية وخطوط التمويل المتخصصة، كما تم تسليط الضوء على **الصعوبات والمعيقات** التي تحول دون تحقيق تمويل فعّال، سواء على مستوى البنوك أو المؤسسات المستفيدة.

أما **الفصل الثاني**، فقد خُصص للإطار التطبيقي للدراسة، وتضمن بدوره ثلاثة مباحث رئيسية، ركز **المبحث الأول** على **تقديم المؤسسة محل الدراسة**، حيث تم استعراض **نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مع التوقف عند محطات تطوره التنظيمي والمؤسساتي، ثم تـم **تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف**، باعتبارها المجال الجغرافي والعملي للدراسة، مع إبراز هيكليها التنظيمي واختصاصاتها، وأخيرًا تم عرض **النشاطات والخدمات المقدمة من طرف الوكالة**، لاسيما تلك الموجهة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين خصص **المبحث الثاني** لدراسة **واقع تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف – للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، حيث تم تحليل **السياسة التمويلية التي تنتهجها الوكالة** في هذا المجال، مع استعراض **أشكال التمويل المعتمدة**، سواء كانت قروض استثمارية أو تسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل، كما تمت مناقشة **المشاكل العملية التي تواجهها الوكالة** أثناء تنفيذ عمليات التمويل، من الناحية الإدارية والفنية، بينما عَرض **المبحث الثالث** والأخير .**دراسة حالة مشروع استثماري ممول** من قبل **بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف**، تـم فيه **عرض المشروع** من حيث طبيعته وأهدافه، والجهة المستفيدة، ثم **تحليل المشروع** من الناحية المالية والاقتصادية استنادا إلى المعلومات المقدمة من الجهات المعنية، ثم **مناقشة نتائج هذا التحليل** بما يسمح بتقويم فاعلية التمويل البنكي المقدم، ومدى توافقه مع الأهداف المرجوة من دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

صعوبات الدراسة

واجهت الدراسة الراهنة بعض الصعوبات،كان أبرزها **تحفّظ المسؤولين** في **بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف** محل الدراسة الميدانية، على تقديم البيانات الدقيقة، والوثائق الرسمية المرتبطة بعمليات التمويل، نظراً لاعتبارات إدارية تتعلق **بسياسات السرية المصرفية**، والحرص على حماية المعطيات ذات الطابع المهني والمالي، بالإضافة إلى عدم **إفصاح** المسؤولين بالوكالة **عن أسماء وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة** من التمويل البنكي، حيث فضّلت الجهات المعنية **عدم الكشف عن هوية تلك** المؤسسات لأسباب تتصل **بحماية الخصوصية التجارية** واحترام **خصوصية** العلاقة **بين البنك والعملاء**، إضافة إلى ذلك، تم تسجيل **تحفظ كبير** بخصوص **الإفصاح عن اسم المشروع الاستثماري**

محل الدراسة التطبيقية، وذلك حفاظاً على سرية العمليات التمويلية المرتبطة به وضماناً لعدم تعريضه لأي مضايقات تنافسية أو تداعيات قانونية، ورغم هذه التحديات، فقد تم تجاوز جزء كبير منها عبر الاعتماد على المعطيات المتاحة، بما يخدم أهداف الدراسة دون المساس بأخلاقيات البحث العلمي أو خصوصية الأطراف المتدخلة.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيـــد

في ظل التحولات الاقتصادية و المتغيرات العالمية اتجهت الجزائر إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، مما زاد الاهتمام بالمؤسسات الخاصة، وكان نتيجة لذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تلعب دورا مهما في مجال تنويع الهيكل الصناعي، خاصة بعد ما آلت إليه المؤسسات الكبيرة التي كانت تعد قاعدة التنمية الاقتصادية، و هذا بعد أن كان دور المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مغيبا لفترة طويلة، وفي هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ مجلة من الإجراءات لدعم هذه المؤسسات الصغيرة سواء في الجوانب المالية و التشريعية و التنظيمية، كما قامت بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه حنو القطب الاستثماري الجديد بإنشاء هياكل تدعم هذه المؤسسات في مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية.

وللوقوف أكثر حول حيثيات هذا الموضوع، سنحاول من خلال هذا الفصل، الوقوف على ماهية كل من البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وكيفية تمويلها من طرف البنوك و أهم مشاكل التمويل التي تتعرض لها، وإبراز واقع هذا التمويل في الجزائر من خلال هذه الدراسة ، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية ألا وهي :

- **المبحث الأول: مدخل عام إلى البنوك التجارية**
- **المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**
- **المبحث الثالث:آليات تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

المبحث الأول: مدخل عام إلى البنوك التجارية

تلعب البنوك التجارية في إطار أداء وظائفها الإستراتيجية؛ دورا أساسيا في تطوير الاقتصاد الوطني، من خلال تقديمها لخدمات مالية معتبرة ، ومنح القروض والتمويل اللازم للأفراد والمؤسسات، وذلك لما تتركه من أثار إيجابية على الكفاءة الاقتصادية، وللوقوف على ذلك ، سيتم في هذا المبحث تسليط الضوء على نشأة ومفهوم البنوك التجارية ، وظائفها، مواردها واستخداماتها، من خلال:

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

قبل التطرق إلى مفهوم البنوك التجارية ، سيتم أولا تسليط الضوء بشكل موجز على نشأة هذه البنوك

يرتبط ظهور البنوك التجارية بتطور الصاغة والصيارفة، حيث كان التجار يقومون بحفظ نقودهم لدى هؤلاء خوفا من الضياع أو السرقة، مقابل إصدار شهادات إيداع تضمن مقدار الوديعة، ومع مرور الزمن أصبح هناك قبول لتلك الشهادات من قبل الأطراف الدائنة والمدينة والتي شكلت الصيغة الأولية للشيك، ومن ثم توافرت لدى البنوك إمكانية خلق الالتزامات على نفسها عن طريق الاقراض والحصول على الفوائد، وبالتالي تحولت البنوك التجارية من مؤسسات مالية وسيطة بين المدخرين والمستثمرين إلى مؤسسات مالية لها القدرة على التأثير في عرض النقود من خلال خلق نقود الودائع.[1]

ومنذ بداية القرن الثامن عشر، أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا وكان أغلبها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات، وكانت القوانين تقضي بحماية المودعين، بحيث يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة إفلاسها، تلك القوانين وتعديلاتها أدت إلى إنشاء بنوك في شكل شركات مساهمة، ويرجع الفضل في ذلك إلى انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا، مما أدى إلى نمو الشركات، وكبر حجمها واتساع نشاطها، فبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتسوية معاملات هذه الشركات، حيث تم تأسيس عدد من

[1] محمد عبد الخالق، **الإدارة المالية والمصرفية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2010 ، ص 111.

هذه البنوك التي اتسعت أعمالها، حتى أقامت لها فروع في كل مكان، فكان لها أثرا كبيرا في استخدام الشيكات المصرفية وتسوية المعاملات.[1]

ثانيا : مفهوم البنوك التجارية

تعددت تعريفات البنوك التجارية بتعدد التوجهات الفكرية للباحثين، فمنهم من عرفها بأنها نوع من أنواع المؤسسات المالية، التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع، ومنح الائتمان.[2]

واستنادا إلى هذا التعريف، يعتبر البنك التجاري وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال.

وفي نفس السّياق، عرف بعض الباحثين البنوك التجارية بأنها إحدى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل بالنقود، والتي تسعى إلى تحقيق الربح، حيث تعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عرض النقود بالطلب عليها، كما أنّها تقوم بتسوية كافة المعاملات المالية التي تتم بين منشآت الأعمال والأفراد.[3]

من زاوية أخرى، فقد عُرِّفت البنوك التجارية بأنّها تلك البنوك المرخص لها القيام بالأعمال المصرفية والتي تشمل تقديم الخدمات المصرفية، لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كليا أو جزئيا أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون.[4]

وبصيغة أدق ، البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تخضع للقوانين والتشريعات المصرفية، وتهدف لتحقيق الربح من خلال نشاطها المصرفي، والمتمثل في قبول الودائع، وتقديم الخدمات ومنح الائتمان بشتى أنواعه.[5]

وقد سميت البنوك التجارية أيضا **ببنوك الودائع**، حيث تمثل الودائع المصدر الأساسي لمواردها، إذ تقوم بقبول أموال المودعين التي تستحق عند الطلب أو بعد فترة من الزمن، وتقوم بمنح التجار ورجال الأعمال قروضا بضمانات مختلفة، كما تقوم ولصالح عملائها بعمليات مكملة، من بينها تحصيل الأوراق التجارية، خصم وقبول

---

[1] رشاد العصار، رياض الحلبي، **النقـود والبنوك**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2000، ص 64.

[2] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2009، ص14.

[3] محمد سعيد، أنور سلطان، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية – مصر، 2005، ص16.

4 خالد آمين عبد الله، **العمليات المصرفية**، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014، ص35 .

[5] طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سماره، **النقود والبنوك و المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع عمان- الأردن، 2013، ص154.

الكمبيالات، شراء وبيع العملات الأجنبية، فتح الاعتمادات المستندية، إصدار خطابات الضمان وشراء وبيع الأوراق المالية وغيرها من الوظائف.[1]

من خلال ما سبق، يمكن القول بأنّ البنوك التجارية هي مؤسسات نقدية، تقوم بدور الوساطة المالية بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز، وذلك من خلال قبول الودائع ومنح القروض، فضلا عن تقديم خدمات بنكية حديثة ومتنوعة لعملائها، كتحصيل الأوراق التجارية، فتح الاعتمادات المُستَندِية، شراء وبيع الأوراق المالية وغيرها من الخدمات.

ومن بين **أهم الاستخدامات** المتاحة أمام هذه البنوك، القيام بمنح القروض قصيرة الأجل أو القروض التجارية، وكذا القروض متوسطة وطويلة الأجل، انسجاما مع طبيعة الجزء الأكبر من مواردها، ولا تعتمد هذه البنوك في مثل هذه العمليات من القروض على رؤوس أموالها، والتي تمثل جزء رئيسيا مقارنة بودائع الآخرين، وإنما تعتمد بالدرجة الأولى على أموال الغير في شكل ودائع.[2]

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية عموما، بجميع أعمالها المعتادة لحسابها أو لحساب الغير، من خلال عدة وظائف، بهدف تحقيق الربح وتعظيمه، ويمكن تصنيف وظائف البنوك التجارية إلى نوعين أساسيين: وظائف تقليدية وأخرى وظائف حديثة.

أولا: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية

تتمثل الوظائف التقليدية للبنوك التجارية فيما يلي:

[1] حسين محمد الشبلي، مهند فايز الدويكات، **الاحتيالي المصرفي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان- الأردن ، 2008،ص16.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010، ص12.

1. **قبول الودائع**: تعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف البنك التجاري، لما لها من آثار هامة على بقية أعمال البنك، ومن ثم على نجاح البنك، لذلك فالإدارة المصرفية تولي أهمية كبيرة لهذه الوظيفة، وتعمل على دراسة الودائع وتحليلها باستمرار، من حيث تركزها وحجمها ومدتها.[1]

ومن أهم أنواع الودائع في البنوك التجارية: ودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية، ودائع التوفير، فضلا عن الودائع الزمنية التي لا يجوز سحبها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها.[2]

2. **منح الائتمان (الإقراض)**: وهي وظيفة توازي في الأهمية وظيفة قبول الودائع، وتعني قيام البنك بعمليات الإقراض، عن طريق استخدام الودائع مثلا في منح القروض قصيرة أو طويلة الأجل للعملاء بغرض الاستثمار ،حتى يتمكن المقرضون من مباشرة أعمالهم واستمرارها، وقد تكون القروض التي يحصلون عليها مضمونة بضمانات خاصة أو على شكل أصول ثابتة أو متداولة كالأسهم والسندات.[3]

3. **مضاعفة النقود**: حيث تستطيع البنوك القيام بهذه الوظيفة من خلال قبول الودائع الحقيقية في البداية ثم القيام بمهمة الإقراض والاقتراض بواسطة القيود المحاسبية (شراء وبيع إثباتات المديونية والأصول ذات العائد)، وتعتمد هذه الوظيفة على مدى انتشار الوعي المصرفي بين الجمهور وتطور النظام المصرفي.[4]

ولكن من الناحية الاقتصادية تقوم البنوك التجارية بوظيفتين أساسيتين هما قبول الودائع ومنح القروض من خلال تدخلها كوسيط مالي بين المقرضين والمقترضين.[5]

ثانيا : الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

يسعى البنك جاهدا إلى رفع رقم أعماله والى تقليص وترشيد نفقاته وهذا ما جعله يطور من خدماته باعتبار أن المنافسة بين البنوك تعتمد على تقديم خدمات جديدة، جيدة ومبتكرة للعمل على كسب ثقة العملاء ومن أبرز الخدمات الجديدة التي تقدمها البنوك ما يلي:

---

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية** الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان- الأردن ،2012، ص39.

[2] أحمد النبهاني، **الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013، ص26.

[3] طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سماره ،**مرجع سابق** ، ص157.

[4] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن ، 2012، ص40.

[5] السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان- الأردن ، 2010، ص58.

- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين معه من خلال مشاركته في إعداد الدراسات المالية المطلوبة لتحديد حجم التمويل الأمثل للمشروع.[1]
- القيام بخدمات بالنيابة عن العملاء مثل إنجاز عمليات التحويلات النقدية بين العملاء والقيام بتحصيل شيكات وكمبيالات العملاء؛
- القيام بوظيفة أمناء الاستثمار لحساب عملائها الذين ليس لديهم من الوقت والخبرة ما يمكنهم من مباشرة عمليات الاستثمار بطريقة مضمونة وبدرجة كافية[2]
- شراء وبيع الاوراق المالية وحفظها لصالح العملاء
- شراء وبيع العملات الأجنبية والقيام بعمليات تحويل العملة
- فتح الاعتمادات المستندية واصدار خطابات الضمان وتمويل التجارة الخارجية.[3]
- سداد المدفوعات نيابة على الغير.
- خدمات البطاقات الائتمانية.
- تحصيل فواتير العملاء.
- تحصيل الاوراق التجارية لصالح العملاء.

المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية

يتم التعبير عن التزامات البنك التجاري أو خصومه من خلال موارده، ويبين جانب الأصول كيفية توظيف هذه الموارد، حيث توزع موارد البنك على قائمة من الاستخدامات تتدرج تنازليا حسب سيولتها، وسيتم تصنيف موارد البنك واستخداماته من خلال هذا العنصر.

أولا : موارد البنوك التجارية

تتمثل موارد البنك التجاري في كل من رأس المال المدفوع، الأرباح المحتجزة، والتي تمثل **الموارد الداخلية،** بينما الودائع والقروض من البنك المركزي والبنوك الأخرى تمثل **الموارد الخارجية،** حيث يمثل رأس المال المبلغ

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، الطبعة الأولى دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2000 ص16.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية – مصر، 2014، ص129.

[3] السيد متولي، **الأسواق المالية والنقدية**، 2010، ص 72.

الذي يبدأ به البنك العمل عند تأسيسه كأي مشروع استثماري، ويمثل مساهمات المساهمين في إنشاء البنك، ويعد رأس المال ضمانا لحقوق المودعين، فإذا حقق البنك خسارة، فإنّ المساهمين لا يحصلون على رأس مالهم إلاّ بعد أن يحصل أصحاب الودائع على حقوقهم.[1]

1- رأس المال المدفوع: هو مجموعة المبالغ التي يدفعها المساهمين من أجل تكوين رأس مال البنك، أمّا إذا كان البنك حكوميا، فإنّه يمثل مجموعة المبالغ التي تخصصها الدولة لإنشاء ذلك البنك.[2]

2- الأرباح المحتجزة: هي المبالغ التي يتعمد البنك إلى عدم توزيعها من إجمالي أرباحه، وهي جزء من حقوق المساهمين وتتخذ الأرباح المحتجزة أشكالا عديدة أهمها: [3]

- **المخصصات**:وهي المبالغ التي يتم تحميلها على إجمالي الأرباح المتحققة في نهاية الفترة المالية بهدف مواجهة ظروف غير مرغوب فيها.
- **الاحتياطات**:وتتمثل في الاحتياطي الإجباري، الاحتياطي الاختياري، حيث يمثل **الاحتياطي القانوني الإجباري** نسبة يتم احتجازها من الأرباح طبقا لمقتضيات القانون المنصوص عليه من طرف البنك المركزي، أما **الاحتياطي النظامي الاختياري** فيمكن أن يرد في النظام الأساسي للبنك نص أو اتفاق يلزم البنك باحتجاز نسبة إضافية من الأرباح السنوية.

وعموما، تستخدم الاحتياطات والأرباح المحتجزة في دعم المراكز المالية للبنك وتقويتها من أجل مواجهة المتغيرات المستقبلية.[4]

3- الودائـع: وتمثل الجزء الأكبر من مصادر الأموال لدى البنوك، سواء كانت ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل، ودائع بإخطار أو ودائع صندوق التوفير.[5]

4- ودائع البنوك الأخرى: وهي عبارة عن التزامات البنك تجاه البنوك الأخرى سواء كانت بنوك محلية أو أجنبية، وهي مصدر هام من المصادر التي تحصل منها البنوك على الموارد المالية.

---

[1] محمد صفوت قابل،**اقتصاديات النقود والبنوك**، 2015، ص215 .

[2] رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهداني، **النقود والمصارف**، دار الأيام للنشر والتوزيع،عمان- الأردن، 2013، ص81.

[3] حسين جميل البديري، **البنوك-مدخل محاسبي وإداري**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013، ص18.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البنوك**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2015، ص118.

[5] حسين جميل البديري،**مرجع سابق** ، ص18.

5- القروض من البنك المركزي والبنوك الأخرى: كثيرا ما تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي باعتباره المقرض الأخير خصوصا في الأوقات التي يزيد فيها إقبال الافراد على الاقتراض منها.[1]

ثانيا: استخدامات البنوك التجارية: يمكن تصنيف استخدامات البنك التجاري عموما إلى ما يلي:

1 – السيولة من الدرجة الأولى: هي السيولة النقدية الحاضرة (الأرصدة الحاضرة) في خزائن البنك، والأرصدة النقدية المودعة في البنك المركزي والبنوك الأخرى، وتعتبر خط الدفاع الأول للبنك.

2 – السيولة من الدرجة الثانية: وهي السيولة شبه النقدية، وتتضمن الموجودات غير السائلة حاليا، ولكن قابلة للتحويل إلى سيولة مطلقة، مثل الكمبيالات المخصومة التي تتكون من أذونات الخزينة والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن إعادة خصمها بسهولة لدى البنك المركزي.[2]

3- القروض التي يقدمها البنك (التسليف أو الائتمان):

يتركز نشاط البنك التجاري على منح القروض، حيث يحقق عائدا مرتفعا يوازي الخطورة المحتملة، وتكون درجة سيولتها منخفضة جدا، والقروض التي يقدمها البنك تكون على شكل نقود قانونية أو في شكل اعتمادات مُستَندِية لتمويل التجارة الخارجية، أو مجرد فتح حساب دائن، وفي المقابل يحصل البنك على سعر فائدة يحتسب على أساس مدة القرض وقيمته.[3]

4 – الأوراق المالية (محفظة الأوراق المالية):

قد يخصص البنك نسبة معينة من أمواله لتوظيفها في شراء الأوراق المالية (السندات)، وهي تمثل سيولة من الدرجة الثالثة، لصعوبة تحويلها إلى سيولة من الدرجة الأولى، وقد تتعرض إلى خسارة نتيجة التقلبات في القيمة السوقية، كما أنها تمثل قروض طويلة الأجل.[4] ويوضح الشكل التالي أهم موارد واستخدامات البنوك التجارية

---

[1] حسين بن هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك – المبادئ والأساسيات**، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن ،2002، ص219.

[2] محمد صفوت قابل، **مرجع سابق**، ص241

[3] موسى ولد الشيخ، **البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة موريتانيا–**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير،: جامعة الجزائر، 2003/ 2004، ص10.

[4] حسين بن هاني،**مرجع سابق** ، ص221 .

الشكل رقم (01) : أهم موارد واستخدامات البنك التجاري

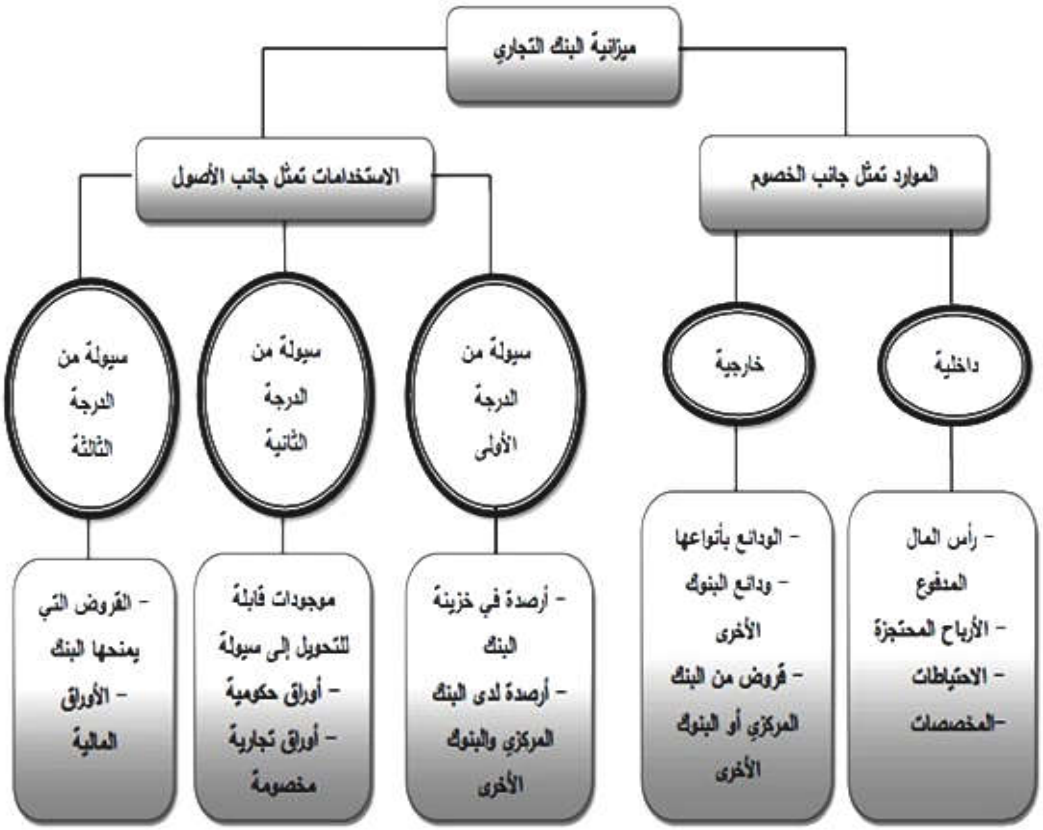

المصدر: محمد صفوت قابل، اقتصاديات النقود والبنوك، 2015، ص212 .

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إنّ إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمر صعب، حيث يختلف تعريفها من دولة إلى أخرى وداخل الدولة الواحدة، وذلك لطبيعة النظرة التي تتبناها كل دولة في تحديد دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أيضا باختلاف إمكاناتها وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية وكذا طبيعة نشاطها...الخ.

المطلب الأول : مفهوم وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من الأهمية البالغة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الريادي في عملية التنمية، إلا أنّ مفهومها لازال يلفه بعض الغموض، حيث اختلف الباحثون والمختصون حول إيجاد تعريف موحد

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتفق عليه كل الأطراف والجهات المهتمة بشؤون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا فإن

حيث عرّفت **لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية** المؤسسات الصغيرة بأنّها تلك المؤسسات التي ينشط فيها ما بين 15 و 19 عامل، والمؤسسات المتوسطة هي تلك المؤسسات التي تشغل ما بين 20 و 99 عامل، في حين المؤسسات الكبيرة يعمل فيها أكثر من 100 عامل.[1]

من جهة أخرى، اعتمد **البنك الدولي** في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على **ثلاثة معايير كمية** هي: عدد العمال وإجمالي الأصول بالإضافة إلى حجم المبيعات السنوي.[2]

وحسب المشرع الجزائري، فقد عرفت المادة 05 من القانون رقم: 17/02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه المؤسسات مهما كانت طبيعتها القانونية على أنّها: "مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات والتي تشغل من 01 إلى 250 فردا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 ملايير دينار، ولا تتجاوز حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري وتستوفي معيار الاستقلالية.[3]

– أما المؤسسة المتوسطة فطبقا **للمادة 08** :"فهي كل مؤسسة تشغل ما بين 50إلى 250فردا ورقم أعمالها ما بين 400 مليون الى 4ملايير دينار جزائري و مجموع حصيلتها السنوية ما بين200مليون إلى مليار دينار جزائري".

- بينما **المؤسسة الصغيرة** فقد عرفتها **المادة 09** على أنها "مؤسسة تشغل مابين 10إلى 49 فرد ورقم أعمالها لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار"، في حين عرفت **المادة 10 المؤسسة الصغيرة جدا:** على أنها مؤسسة تشغل من 01 إلى

[1] محمد عبد الحليم عمر. (28-25ماي 2003)، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسميةالدورة الدولية – حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، سطيف: جامعة فرحات عباس، ص03.

[2] بعيط أمال، **برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر– واقع و آفاق**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علو التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة باتنة ، 2017 ، ص109.

[3] المادة 05 من القانون رقم: 17/02، الجريدة الرسمية ،2017.

09 أفراد و رقم أعمالها أقل من 40 مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري".

مما سبق، يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصنف على أساس عدد العمال ورقم الأعمال والحصيلة السنوية لكن في حالة اختلف التصنيف بين عدد العمال ورقم الأعمال أو الحصيلة فان المؤسسة تصنف على أساس رقم الأعمال أو الحصيلة.[1]

ثانيا : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما بجملة من الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة، وتتمثل هذه الخصائص في:

أولا – الخصائص الإيجابية: تتمثل الخصائص الإيجابية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

1- **انخفاض التكاليف الرأسمالية نسبيا:** يتميز المشروع الصغير بالاستثمارات المحدودة وتكاليف رأس المال المستثمر في الأصول الثابتة والمتغيرة المنخفضة نسبيًا، وبالتالي، فإنّ تكلفة إنشاء فرص العمل في المشروعات الصغيرة تكون منخفضة مقارنة بالصناعات الكبيرة، وفي الواقع يهدف المشروع الصغير إلى تحقيق دورة رأس مال سريعة، أي استعادة الأموال المستثمرة في أقل وقت ممكن.[2]

2- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحمل الطابع الشخصي ويديرها أصحابها:** عادةً ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات فردية أو عائلية أو شركات أشخاص، ويساعد هذا النوع من المؤسسات على جذب وتطوير الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في المجتمع المحلي، ونظرًا لطبيعة الملكية، فإنّ مهام

[1] الجريدة الرسمية ،2017.

[2] أحمد جميل، **ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة معارف، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، جوان 2010، ص244 .

الإدارة غالبًا ما تُكلف لصاحب المؤسسة، بسبب بساطة العمليات التي تتم في المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة، فعادةً ما لا تتطلب إدارة هذه المؤسسات مهارات متقدمة.[1]

3- **سهولة التكوين**: تتميز متطلبات التكوين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادةً بالبساطة والسهولة والوضوح والتحديد ،يكفي غالبًا وجود حافز فردي أو جماعي بسيط لتحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، علاوة على ذلك، في معظم الأحيان نجد أن هذا يؤدي إلى إمكانية إنشاء هذه المؤسسات من قبل الأفراد في المجتمع، سواء كانوا أقاربًا أو أفراد عائلة أو أصدقاء، فضلاً عن السهولة في الإجراءات القانونية، فإنهم يتمتعون بمهارات ممتازة، كما أن هناك أيضًا تبسيط في المتطلبات والإجراءات المطلوبة لإنشاء هذه المؤسسات، مثل المستندات المطلوبة وغيرها من الاشتراطات . وبشكل عام، يمكن لأشخاص عاديين أو أفراد الأسرة أو الأصدقاء إنشاء هذ المؤسسات بسهولة، حيث لا يلزم القيام بدراسات معقدة أو توفر ثقافة محددة للمؤسسين، ولا يتطلب إنشاء هذ المؤسسات موارد كبيرة[2].

4- **قوة العاقات بالمجتمع**: تتميز المؤسسات الصغيرة بخصائص مهمة، ومنها العلاقة الوثيقة التي تربطها بالمجتمعات المحيطة بها، ويعزى ذلك إلى طبيعتها الشخصية التي تميزها في التفاعل مع العملاء وفهم احتياجاتهم وظروفهم الخاصة، وعمومًا يُعد المجتمع الداعم الأول لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مواجهتهم للتحديات التي قد تعرقل عملهم، وتستفيد هذه المؤسسات من القدرة على الترويج لمنتجاتها بفضل الروابط القوية التي تجمعها بالمجتمع.[3]

5- **المرونة والمقدرة على الانتشار**: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص، منها قدرتها على التكيف مع متغيرات البيئة المحيطة بها، هذه القدرة تسمح لها بتحقيق التوازن في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، علاوة على ذلك، تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناعات مكملة للصناعات الكبيرة، حيث تسهم في توفير المنتجات والخدمات المتنوعة التي تلبي احتياجات السوق المحلية، وبفضل نشاطها،

---

[1] علاء عباس، محمد السلامي، **ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة، مفهوم المبادرة، إستراتيجية المبادرة، تحليل الفرص المحلية والدولية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية – مصر، 2018، ص 104.

[2] طاهر محسن منصور الغالبي، **إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ،2009، ص 27.

[3] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية – مصر، 2003، ص 96

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمورد مغذي للصناعات الكبيرة، حيث توفر لها الخامات والمكونات اللازمة لعمليات الإنتاج. [1]

6- **التوجه إلى الاعتماد على الموارد الأولية المحلية:** تعتمد بشكل أساسي على الموارد المحلية الأساسية، مما يعزز التحكم في تكاليف الإنتاج وينتج عنه تخفيض في نسبة معامل رأس المال إلى العمل.[2]

7- **تحقيق الأمان الوظيفي للأفراد:** إن التفكير في إنشاء وإدارة مؤسسة صغيرة ومتوسطة يعتبر حلاً للمشكلة الرئيسية للباحثين عن فرص عمل متميزة. بمجرد تحقيق هذه الفكرة الريادية، يتم توفير الأمان الوظيفي للفرد وللآخرين في المستقبل.[3]

8- **استعمال وسائل إنتاج ذات حجم صغير وتكلفة:** عادةً، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تعتمد على التكنولوجيا المعقدة بشكل عام، وذلك بسبب التحديات المالية والخبرات المطلوبة لتطوير وتوسيع وتجديد الأنشطة. تكاليف البحث والتطوير غالبًا ما تكون غير متاحة في هذه المؤسسات الصغيرة. ومع ذلك، يوجد بعض الفوائد لحجم الإنتاج المنخفض في هذه المؤسسات، حيث يمكن تقليل تكاليف التخزين والاكتفاء بالمنتجات لفترة طويلة. ومع ذلك، يمكن أن يكون لهذه الجوانب السلبية أيضًا تأثيرها، حيث يمكن أن يتسبب عدم استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وفورات الإنتاج الكبيرة في مشكلة عدم الاستفادة الكاملة من توفيرات التكاليف والموارد[4].

9- **تقديم منتجات وخدمات جديدة:** تتميز إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على الابتكار والإبداع، حيث غالبًا ما تعتبر مصدرًا للأفكار الجديدة والمنتجات والخدمات المبتكرة، ويعود ذلك إلى فهمها العميق لاحتياجات العملاء وقدرتها على تلبيتها بطرق مبتكرة.[5]

---

[1] يوسف عزت خيرت، **إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تصميم مشروعات التنمية، جدوى المشروع**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية – مصر، 2018، ص09.

[2] سيد سالم عرفة، **الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2011، ص64 .

[3] عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، **إدارة المشروعات الصغيرة، كيف تصبح رجل أعمال ناجح، كيف تصبحين سيدة أعمال ناجحة**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص 19.

[4] فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد علي، **مرجع سابق**، ص87

[5] نهال فريد مصطفى، نبيلة عباس، **أساسيات الأعمال في ظل العولمة**، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2005، ص 92.

10- **المحافظة على استمرارية المنافسة:** من الحقائق الواضحة أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتنافس في مختلف المجالات، وعند النظر إلى المنافسة في سياق التطور الاقتصادي الحديث، نجد أنّ المنافسة الحرة تعتبر أداة فعالة في تحقيق أهداف النظم الاقتصادية الحديثة. يتجلى النظام الاقتصادي القادر على تحقيق نتائج إيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من خلال المنافسة الحرة، وقد أصبحت هذه الفكرة محل اهتمام الاقتصاديين، يعتبر مكافحة الاحتكار ضرورة في غالبية الحالات، والأسلوب الفعال للتصدي لقوى الاحتكار، ويكمن في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم قراراتها، بالإضافة إلى ذلك، يتم تعزيز مكافحة الاحتكار من خلال تعزيز إقامة أسواق حرة متكاملة وتشجيع حرية تأسيس المؤسسات وتوفير الفرص للمبادرة الشخصية ونموها. [1]

11- **آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي:** تلعب المشاريع الصغيرة التي تحتاج إلى مهارات إدارية بسيطة واستثمار محدود دورًا حاسمًا في تمكين المرأة وتحقيق دورها كعنصر إنتاجي فاعل، من خلال المشاركة في مشروعات صغيرة والمساهمة في العملية الإنتاجية، يمكن للمرأة أن تصبح عاملة مستقلة ومشاركة فاعلة في سوق العمل، تلك المشروعات توفر فرصًا للمرأة لتحقيق الاستقلال المالي.[2]

ثانيا – الخصائص السلبية

عند الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجب أن نأخذ في الاعتبار أن لديها أيضًا بعض الخصائص السلبية التي يجب مراعاتها لتوفير صورة شاملة لهذا النوع من المؤسسات، فالخصائص السلبية تعكس المشاكل والتحديات التي قد تواجهها، ومن بين هذه الخصائص ما يلي:[3]

- بسبب صغر حجمها ورأسمالها، فإن القدرة على تحمل الخسائر في هذه المؤسسات محدودة؛
- يتوجب على أصحاب هذه المؤسسات تحمل المسؤولية الكاملة في اتخاذ القرارات المهمة والصعبة؛

---

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان- الأردن، 2003، ص 28.

[2] محمد خليل محمود محمد، **المشروعات الصغيرة طريق للتنمية المستدامة دراسة التجربة اليابانية**، دار حميثر للنشر، القاهرة – مصر، 2017، ص 37.

[3] علي فلاح مفلح الزعبي، **ريادة الأعمال، صناعة القرن الحادي والعشرين**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، بيروت، لبنان، 2016، ص،ص 179 - 180.

- تواجه هذه المؤسسات نقصًا في التمويل اللازم نظرًا للمخاطر العالية وندرة الضمانات المتاحة؛
- تتعرض هذه المؤسسات لمنافسة شرسة من قِبَل المؤسسات الكبيرة، سواء المحلية أو الأجنبية؛
- نظرًا للأجور المنخفضة، تواجه هذه المؤسسات صعوبة في جذب المواهب المتميزة وتكوين فرق عمل مؤهلة؛
- تعاني هذ المؤسسات من عدم التأكد بشأن الدخل، خاصةً فيما يتعلق بتغطية تكاليف المشروع؛
- تواجه هذ المؤسسات تحديًا في مجال التكنولوجيا المستخدمة وتواجه قيودًا في إمكانيات التوسع؛
- تسجل معدلات عالية من الوفاة والفشل والتصفية والإغلاق في صفوف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكمن الأهمية الجوهرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأدوار الحيوية التي تلعبها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي، سنستعرض الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المؤسسات.

أولا– الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الجانب الاقتصادي ويتمثل دورها في:

1- تقديم منتجات وخدمات جديدة:

يتجلى الإبداع والابتكار كأحد الجوانب الرئيسية في إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غالبًا ما تعتبر هذه المؤسسات مصدرًا للأفكار الجديدة والمنتجات والخدمات المبتكرة، والتي تصدر من معرفة هذه المؤسسات لاحتياجات عملائها.[1]

2- تـوفير فـــرص العـمل:

[1] مصطفى يوسف كافي، **بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2014، ص 40

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم قطاعات الاقتصاد في توفير فرص العمل، حتى على الرغم من حجمها الصغير وإمكانياتها المحدودة. فإنها تتفوق على المؤسسات الصناعية الكبيرة في إسهامها في خلق فرص العمل، ويتم تقدير هذا الدور بشكل كبير في الدول المتقدمة والنامية، في ظل زيادة معدلات البطالة، تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر فعالية في القضاء على جزء كبير من هذه المشكلة.[1]

3- تعبئة الادخـار:

تعتبر وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تستخدم مدخرات الأفراد لتحقيق التنمية الاقتصادية، فهي تعمل على استيعاب الفائض المالي العاطل والمدخرات التي تتوفر لدى صغار المدخرين من أفراد الأسرة والأصدقاء، وتستثمر هذه الموارد في أنشطة إنتاجية وخدمية، وتعمل على تشغيلها وتطويرها والمشاركة في أرباحها.[2]

4- ترقية الصادرات:

يسهم دعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات، وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الحرفي بقدرتها على تعديل برامج الإنتاج وفقًا لاحتياجات الأسواق الخارجية بفضل مرونتها ورأس المال المستثمر المحدود، كما يؤدي استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لفنون إنتاجية كثيفة العمل إلى انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة، مما يمكنها من زيادة وتطوير صادرات منتجات متنوعة، بالإضافة إلى ذلك تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضًا بشكل غير مباشر في زيادة الصادرات من خلال ربطها بالمؤسسات الكبيرة، وتوفير الأجزاء المكتملة أو السلع نصف المصنعة

---

[1] عادل كدودة، آمنة عزيز، **الائتمان الايجاري أداة تمويلية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر. يومي 06و 07ديسمبر، 2017، ص5

[2] أحلام ساري، نوال بوعلاق ، **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 20102011**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي: 18و 19ماي 2011، ص7.

التي تحتاجها هذه المؤسسات كمذخلات للمنتج النهائي بأسعار تنافسية، يُعتبر هذا الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات بمثابة دور المؤسسات المغذية.[1]

5- المحافظة على استمرارية المنافسة:

تكمن أهمية المنافسة في عصر التطورات السريعة من خلال التغيير والابتكار، تتمثل المنافسة الحديثة في عدة أشكال، مثل المنافسة في الأسعار وشروط الائتمان وجودة الخدمة. الهدف من المنافسة هو تلبية احتياجات المستهلكين وتحقيق الأرباح والحفاظ على حصة السوق وتطوير نقاط القوة لتعزيز الموقع التنافسي. يتم تحقيق ذلك من خلال عدة مداخل[2]: الرؤية الجديدة والحديثة للإدارة الفعالة وأهمية التنمية البشرية، تشجيع الابتكار، تطوير تكنولوجيا الإنتاج، الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتعامل معها سواء في ميدان الإنتاج أو الإدارة والتسيير.

6- زيادة الناتــج الداخلي الخــام

يتجلى دورها هنا في زيادة مستوى التوظيف وهو عنصر أساسي في الإنتاج. وبالتالي، يؤدي زيادة التوظيف إلى زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، مما يعزز دخل الأفراد في المجتمع. ويتم توجيه جزء من هذا الدخل للإنفاق المباشر على الاستهلاك، بينما يتم توجيه الجزء المتبقي للاستثمار في مشاريع صغيرة أو الادخار في المؤسسات المالية التي توجهها إلى الاستثمارات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة معدلات الإنتاجية للعوامل المستخدمة في الإنتاج، وتعزز دورة المبيعات، مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق. وبهذ الطريقة، تصل المنتجات

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر،2009 ، ص ص،57- 58،

[2] سميرة محمودي، **واقع وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019، ص 209

للمستهلك بتكلفة منخفضة. وتسهم هذه العوامل في زيادة حجم الناتج الوطني وتنوعه، حيث تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من القطاعات الاقتصادية بشكل شامل.[1]

7- مكافحة الفقر وتعزيز التنمية في المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية.

يمكن أن تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا حيويًا في مكافحة الفقر عن طريق الوصول إلى صغار المستثمرين والانتشار الواسع الذي تتمتع به، خاصة في المناطق النائية أو التي تعاني من احتياجات تنموية كبيرة. هذا الانتشار يتيح لها فرصًا أكبر في تحقيق التنمية والتطور من خلال تنشيط تلك المناطق من خلال هذه المشاريع.

8- مصدر للمواد الأولية والقطع المصنعة وتحقيق القيمة المضافة:

نظرًا لتنوع منتجاتها وتواجدها الكبير، يعدّ القطاع الصغير والمتوسط مصدرًا هامًا للمواد الأولية والقطع المصنعة التي تزوّد المؤسسات الكبيرة بما يلزمها منها بأسعار منخفضة، وبدلاً من استيراد هذه المواد والقطع من الخارج بتكلفة أعلى، تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة المحلية وتقليل تسرّب الأموال إلى الخارج. كما تستثمر هذه المؤسسات جزء ا من أموالها في إنتاج المواد والقطع التي تحتاجها، مما يجعلها تعتبر مكمّلة لنشاط المؤسسات الكبيرة.[2]

9- التكيف مع التقلبات والأزمات الاقتصادية:

نظرًا لمرونتها وقدرتها على التكيّف مع التغيرات الاقتصادية، تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر مرونة من المؤسسات الكبيرة. فهي تتمتع بالقدرة على استجابة متطلبات السوق بسرعة وفعالية، وذلك بسبب حجم الاستثمار الأصغر فيها، مما يسهل تحويلها وتعديل استراتيجياتها الاقتصادية. ومن

---

[1] خليل عبد الرحمن، **دور الهياكل والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحقيق التنمية**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي، وزو، الجزائر، يوم: 28 نوفمبر 2019، ص ص 624-625.

[2] عمر وصفي عقيلي، **إدارة مشروعات الأعمال الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2018، ص32.

هنا، تتجلى أهمية هذه المؤسسات خاصة في فترات الأزمات، حيث تلعب دورًا بارزًا في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة[1].

ثانيا – الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تظهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في الجانب الاجتماعي وذلك من خلال:

1. **تعزيز الدور الوطني للمشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية وإعداد طبقة من الوطنيين الصناعيين:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا هامًا في دعم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي، فهذه المؤسسات تعتمد على رؤوس الأموال المحلية ومدخرات صغار المستثمرين فيها، ونتيجة لذلك، فإنها تساهم في زيادة مشاركة أفراد المجتمع في عملية التنمية وتعزيز دورهم الفعال في الاقتصاد الوطني. [2]

2. **تكوين عاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع:**

بفضل قربها من المستهلكين، تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاهدة لاكتشاف احتياجات العملاء في مراحل مبكرة وفهم طلباتهم بشكل كامل، وبناءً على ذلك، تستطيع تلك المؤسسات تقديم السلع والخدمات التي يحتاجها العملاء بطريقة أكثر فعالية، وتلبية توقعاتهم بشكل أفضل[3].

3. **تحسين المستوى المعيشي:**

---

[1] خالد قاشي، أيوب الشيكر، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات وعراقيل**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي، الجزائر. يومي: 06 و 07 ديسمبر، 2017، ص05.

[2] شهرزاد برجي وآخرون، **الأهمية الإستراتيجية لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي، الجزائر. يومي: 06 و 07 ديسمبر، 2017، ص03.

[3] سعيد بعزيز، طارق مخلوفي، **تفعيل الصيرفة الإسامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي،. الجزائر، يومي: 06 و 07 ديسمبر 2017، ص4.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً مزدوجاً في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، حيث تساهم هذه المؤسسات في خلق فرص عمل وتقليل معدلات البطالة، من خلال توفير وظائف جديدة تسهم في تحسين الظروف المعيشية للأفراد، وتمكنهم من تحقيق مستوى معيشي لائق، كما أن المنافسة القائمة بين تلك المؤسسات، تعمل على تنويع وتحسين المنتجات المقدمة بتكلفة أقل، مما يساعد على تحسين وضع المستهلكين، فعندما تقدم المؤسسات منتجات بأسعار منخفضة، يزيد استهلاك المستهلكين نتيجة توفرها بأسعار أقل، ويمكن أن يستثمروا المزيد من أموالهم أو يحسنوا من حالتهم المالية بشكل عام، وبالتالي، يعكس هذا تحسينًا في المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق تقدم اقتصادي. [1]

4. تأهيل الموارد البشرية:

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تقليل ظاهرة هجرة الكفاءات بحثًا عن فرص عمل مناسبة لمؤهلاتهم وخبراتهم، بتوفير فرصة إنشاء مثل هذه المؤسسات، يتم توظيف هذه الفئة الذاتية الكفؤة في مشاريع وأنشطة تتوافق مع مهاراتهم وكفاءاتهم، بالإضافة إلى ذلك، تسهم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز روح ريادة الأعمال وتعزيز الاعتمادية الذاتية، حيث يمكن للأفراد اكتشاف مواهبهم وقدراتهم والعمل على تحويلها إلى مشاريع حقيقية، كما تساهم هذه المؤسسات أيضًا في استكشاف وتجسيد مختلف الحرف والمهن، وتعزيزها في الواقع من خلال دعم الأفراد في تطوير مهاراتهم وتحقيق إمكاناتهم في مجالات مختلفة. [2]

5. زيادة تمثيل النساء في النشاط الاقتصادي:

ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز مشاركة النساء في مختلف الأنشطة التي تتطلب العمالة النسائية، مثل صناعة المشغولات والملابس المطرزة والنسيج. يعمل ذلك على استثمار قدرات النساء واستغلال

---

[1] ليندة دراني، **مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر2019، ص ص 886،887.

[2] حميدة سليماني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتقليل من حدة البطالة**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28نوفمبر2019، ص 949.

أوقات فراغهن وزيادة دخلهن، مما يساهم في تحسين مستوى معيشتهن. بالإضافة إلى ذلك، يساهم تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستفادة الأمثل من القوى العاملة النسائية ودعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي، مما يعزز التمكين الاقتصادي للنساء، ويعطيهن فرصًا للتأثير والمساهمة في تنمية المجتمع، كما يساهم في تقليل الاعتماد على القوى العاملة الخارجية ويعزز الاستدامة المحلية[1].

6. التخفيف من الآفات الاجتماعية:

وذلك من خلال معالجة العديد من المشاكل الاجتماعية، فبفضل حجمها ومرونتها، تساهم هذه المؤسسات في حل مشكلة البطالة من خلال خلق فرص عمل للأفراد وتوظيفهم في مجالات متنوعة. وعلاوة على ذلك، تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير السلع والخدمات لفئات المجتمع الأكثر فقرًا، مما يسهم في تحسين حياتهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية. [2]

المطلب الثالث: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتنوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة أشكال نظرًا لقدرتها على القيام بمجموعة متنوعة من النشاطات والعمل في مجالات مختلفة ،وفيما يلي نستعرض أهم هذه الأشكال:

1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني:

وفيما يلي عرض لصور الأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1. **المؤسسات العامة:** تتميز المؤسسات العامة بأنّ رأس المال الخاص بها مملوك لمجموعة عمومية، ويتم تمثيل هذه المجموعة بالدولة أو الجماعات المحلية.[3]

2. المؤسسات الخاصة:

---

[1] حكيم شبوطي، **الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، جوان 2008، ص ص، 218 - 219.

[2] **نفس المرجع** ،ص 219.

[3] رفيقة حروش، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 36

هي تلك المؤسسات التي يملكها فرد أو مجموعة من الأفراد، حيث يكون رأس المال ملكاً للشخص الذي ينشئها ويديرها، وتنقسم هذه المؤسسات بدورها إلى مؤسسات فردية ومؤسسات جماعية والتي تُعرف أيضًا بالشركات. [1]

2-1- المؤسسات الفردية:

وهي نمط من أنماط المؤسسات، حيث يكون المالك للمؤسسة شخصا واحدا، عادةً ما يكون هذا الشخص هو المسؤول عن إدارة العمل اليومي، ويمتلك جميع أصول المؤسسة، حيث يتحمل المالك المسؤولية الكاملة غير المحدودة عن أي التزامات أو ديون تترتب على المؤسسة، حيث لا ينفصل الشخص المالك عن الشخصية القانونية للعمل، وفي نفس الوقت، يتمتع المالك بحق الاستفادة من جميع الأرباح التي يتم تحقيقها.

2-2- الشركات (مؤسسات جماعية):

الشركة بمفهومها البسيط هي مؤسسة يمتلكها شخصين أو أكثر، حيث يلتزم كل شريك بتقديم حصة من المال أو العمل في سبيل تحقيق الربح أو تحمل الخسائر، يتم تقسيم الشركات بشكل عام إلى قسمين أساسيين [2]:

- **شركات الأشخاص:** وتضم كل من: شركة التضامن، شركة التوصية البسيطة، شركة المحاصة، وفيما يلي شرح موجز لهذه الأنواع:

- **شركة التضامن:** حيث تعتمد شركات التضامن على وجود عدد من الشركاء، حيث يجب أن يكون جميع الشركاء متضامنين في المسؤولية، يتطلب ذلك وجود معرفة جيدة وثقة متبادلة بينهم، يمكن لأحد الشركاء

[1] عزيزة بن سمينة، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 23.

[2] عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ص27.

أن يتسبب في تعثر الشركة وتراكم الديون على جميع الشركاء نتيجة سوء إدارته، وبالتالي، تصبح هذه الديون مسؤولية الشركاء الشخصية وممتدة إلى أموالهم الخاصة[1].

- **شركة التوصية البسيطة:** تعتبر شركة أشخاص، وتنقسم ملكيتها إلى فئتين رئيسيتين هما: الشركاء المتضامنين والشركاء الموصى بهم، حيث يشارك الشركاء المتضامنين بالمساهمة في رأس مال الشركة، بينما يساهم الشركاء الموصى بهم بجزء من رأس مال الشركة، في حالة وقوع خسارة أو إفلاس الشركة، تكون المسؤولية المالية للشركاء الموصى بهم محدودة إلى قيمة حصتهم في رأس مال الشركة، ولا يتحملون المسؤولية المالية إلا بمقدار حصتهم في رأس المال فقط.[2]

- **شركة المحاصة:** وهي نوع من الشركات التجارية التي يتم تشكيلها بين شخصين أو أكثر، يقوم أحد الشركاء بتسيير وممارسة أعمال الشركة بشكل ظاهر ويتعامل مع الأطراف الأخرى، ولا يُعتبر هذا الشريك تاجرًا ما لم يقم بممارسة النشاط التجاري بنفسه، وتكون الشراكة في شركات المحاصة محصورة بين الشركاء، ومع ذلك، يمكن إثبات وجود الشركة بين الشركاء باستخدام جميع وسائل الإثبات.[3]

شركات الأموال: وتضم كل من: شركة المساهمة، التوصية بالأسهم،

- **شركة المساهمة:**

وهي هيكل قانوني مستقل، يتم تأسيسه وفقًا للقانون ويكون منفصلًا عن شخصية المالك، حيث أنّ الخاصية الأساسية لشركة المساهمة هي أن رأسمالها مقسم إلى أسهم متساوية في القيمة، ويُشار إلى أصحاب الأسهم باسم "حملة الأسهم"، ويتم انتخاب عدد من الأعضاء من بينهم لتشكيل مجلس إدارة يدير الشركة. عادةً، إذا كانت لدى شخص أو مجموعة من الأشخاص حصة كبيرة من الأسهم التي

[1] محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى مجموعة النيل العربية، القاهرة- مصر، 2003، ص49.

[2] عبد الغفور عبد السلام وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص28.

[3] مزهر شعبان العاني وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي**، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الأردن، 2010، ص84.

تمنحها حق التصويت، يكون لديهم القدرة على انتخاب أنفسهم كأعضاء في مجلس الإدارة، وهو ما يحدث غالبًا في الممارسة العادية.[1]

- **التوصية بالأسهم:**

تتميز شركة التوصية بتحديد رأس المال على شكل أسهم بدلاً من مبالغ مقطوعة، يُمكن لكل شريك متضامن أو شريك موصى عليه تحديد قيمة مساهمته على شكل أسهم في الشركة، وفي حال رغبة أحد الشركاء الموصى عليهم في الانسحاب، يجوز للشركاء الموافقة على ذلك والسماح لشريك آخر بشراء هذه الأسهم، ويُمكن أن يكون هذا الشريك من بين الشركاء الموجودين أو شخصًا آخر، وبالتالي، فإن هذه الشركة توفر مرونة في تغيير بعض الشركاء الموصى عليهم وحجم مساهمتهم في الشركة. [2]

- **الشركة ذات المسؤولية المحدودة:** تتكون من شريكين أو أكثر، حيث يكون المسؤولية المالية للشركاء محدودة بحصتهم في رأس مال الشركة، يتم تقسيم رأس مال الشركة إلى حصص متساوية، ويجب أن لا تقل قيمة هذه الحصص عن مبلغ محدد يحدده القانون، ويتم إدارة الشركة بواسطة مدير أو هيئة إدارية تمتلكها الشركاء، ويمكن أيضًا الاعتماد على شخص من خارج الشركة لتولي إدارتها، وبموجب هذه النمطية، يكون للشركاء حماية قانونية لأموالهم الشخصية، حيث يتحملون المسؤولية المالية عن ديون والتزامات الشركة فقط في حدود حصتهم في رأس مال الشركة.[3]

ثانيا – تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية أو حسب النشاط.

عموما تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية إلى: مؤسسات إنتاجية، خدمية، تجارية، والتي يمكن ايجازها في النقاط التالية:[4]

---

[1] رضا إسماعيل البسيوني، **إدارة الأعمال**، الطبعة الأولى،طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 2009، ص255.

[2] سعاد نائف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان–الأردن، 2005، ص 128.

3 فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد علي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010،ص 304.

[4] ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، **المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015، ص ص31،32.

1- المؤسسات الإنتاجية:

وهي المؤسسات التي تعتمد على عملية التحويل، أي تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية أو وسيطية، وتشمل نوعين رئيسيين، النوع الأول، ويشير إلى المؤسسات التي تنتج سلعا استهلاكية، مثل الصناعات الصغيرة والحرفية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية. وتهدف هذ المؤسسات إلى إنتاج سلع تلبي احتياجات المستهلك النهائي، أمّا النوع الثاني فهو يشير إلى المؤسسات التي تنتج سلعًا إنتاجية، تُستخدم كمكونات في إنتاج سلعة أخرى، مثل الصناعات التي تقدم القطع المغذية لصناعة الملابس الجاهزة، أو الصناعات التي تزوّد صناعة السيارات، أو الصناعات الغذائية التي توفر المواد الخام للصناعات الأخرى، وعموما تهدف هذه المؤسسات إلى إنتاج منتجات تساهم في عملية إنتاج أو تصنيع منتج نهائي آخر.

2- المؤسسات الخدمية:

وهي تلك المؤسسات التي تقدم خدمات للآخرين مقابل تعويض مالي، تتولى هذه المؤسسات تنفيذ الخدمات نيابة عن الأفراد، سواء كانت خدمات يؤدونها بأنفسهم أو خدمات يعجزون عن تقديمها بمفردهم، وتشمل هذه الخدمات مجالات متنوعة مثل: النقل والسياحة والإصلاح والتنظيف والعديد من الخدمات الأخرى التي يتم طلبها وفقًا للاحتياجات والمتطلبات الشخصية، وعموما تتميز المؤسسات الخدمية بقدرتها على تلبية احتياجات العملاء، وتوفير الراحة والكفاءة في تقديم الخدمات المختلفة.

3- المؤسسات التجارية:

وهي تلك المؤسسات التي تقوم بشراء وبيع وتوزيع سلعة أو مجموعة من السلع المختلفة. يكمن هدفها الرئيسي في إعادة استثمار الأرباح وتحقيق العوائد المالية، وتشمل هذه المؤسسات عموما: التجارة بالجملة، والتجارة بالتجزئة، كما تتضمن المؤسسات التجارية أيضًا مؤسسات الامتيازات.

ثالثا – تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق طبيعة المنتجات:

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات إلى الفئات التالية:[1]

1- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: عموما تشير السلع الاستهلاكية إلى المنتجات النهائية التي تم تصنيعها أو إعدادها للاستخدام الشخصي أو الاستهلاك النهائي، وتشمل هذه السلع المنتجات الغذائية مثل الأطعمة، والألبسة، وغيرها، تشمل الصناعات المعنية بإنتاج هذه السلع الاستهلاكية الصناعة الغذائية التي تقوم بإنتاج الأطعمة والمشروبات، الصناعات الفلاحية المرتبطة بزراعة المنتجات الزراعية وتربية الحيوانات، صناعة النسيج والجلود التي تنتج الملابس والأقمشة، وصناعة الورق ومنتجاتها المختلفة.

2- المؤسسات التي تنتج السلع الوسيطية: وهي تشير إلى الشركات والمؤسسات التي تقوم بإنتاج وتصنيع قطع الغيار ومواد البناء والمواد الأساسية التي تستخدم في صناعات أخرى، تندرج هذه المنتجات ضمن صناعات مختلفة مثل صناعة مواد البناء التي تنتج المواد الأساسية للبناء، والمحاجر والمناجم التي توفر المواد الخام للصناعات المختلفة، الصناعات الميكانيكية التي تصنع القطع الميكانيكية، والصناعات الكيميائية التي تنتج المواد الكيميائية والمركبات الكيميائية التي تستخدم في صناعات أخرى.

3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: وهي تشير إلى الشركات والمؤسسات التي تعمل في عملية التجميع والتركيب للمنتجات، من خلال استيراد أجزاء مختلفة وتجميعها للحصول على المنتج النهائي، وتتطلب هذه المؤسسات استثمارات كبيرة، وتوظيف عمالة مؤهلة للقيام بعمليات التجميع والتركيب.[2]

رابعا –تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس التوجه.

وفقا لهذا المعيار، تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاث أصناف أساسية ألا وهي:

---

[1] أنفال نسيب، **دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاق الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص209.

[2] أنفال نسيب، **مرجع سابق**، ص209

1. **المؤسسات العائلية:** تشير المؤسسات العائلية عموما إلى أنشطة العمل التي تتم داخل المنازل، وتنتشر بشكل رئيسي في المناطق الريفية، تشمل هذه المؤسسات الأنشطة التي يتم تنفيذها من قبل أفراد الأسرة، مثل أعمال التريكو والحياكة والتطريز وغيرها، تتميز هذه المؤسسات بالطابع العائلي، حيث يشارك فيها أفراد الأسرة ويعملون سويًا، غالبًا ما تكون المؤسسات العائلية صغيرة الحجم، ويكون عدد العاملين فيها محدودًا ونادرًا ما يتجاوز خمسة أشخاص، تتبع هذه المؤسسات الأساليب التقليدية المتوارثة، حيث يتم تعلم المهارات والحرف المختلفة من جيل إلى آخر داخل الأسرة.[1]

1- **المؤسسات التقليدية:** تشبه المؤسسات التقليدية إلى حد كبير المؤسسات العائلية في استنادها إلى المساهمة العائلية وإنتاج منتجات تقليدية، ومع ذلك، تختلف هذه المؤسسات عن النوع السابق بأنها تعمل في ورش صغيرة مستقلة عن المنازل، وتعتمد على وسائل بسيطة.[2]

2- **المؤسسات المتطورة والمؤسسات شبه المتطورة:** تتميز المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة بالاستخدام الواسع للتكنولوجيا الحديثة في عمليات الإنتاج، وتتميز هذه المؤسسات بتوسعها في استخدام رأس المال الثابت، وتطبيق تقنيات تنظيم العمل المتقدمة، وتصنيع المنتجات بطريقة منتظمة وحديثة.[3]

المبحث الثالث: آليات تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنتناول في هذا المبحث أهم متطلبات وشروط تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك التجارية، مع تسليط الضوء على أهم أساليب التمويل، والمعيقات التي تحول دون تحقيق ذلك، وهذا من خلال :

المطلب الأول: متطلبات تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل بيئي مقارن**، دار الثقافة، مصر، 2007، ص،ص 14-15.

[2] سليمة هالم، **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة تقييمية للفترة 2004-2014**، أطروحة دكتورا (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017،ص41.

[3] أحلام منصور، آسيا بن عمر، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر يومي 06 و 07 ديسمبر 2017، ص07.

في إطار سعي البنوك التجارية المتواصل لدعم قدراتها التنافسية ومواجهة تحديات عصر العولمة ، فقد سعت إلى تقديم خدمات تمويلية مبتكرة، من خلال تنويع مجالات توظيف مواردها على أسس تتماشى مع احتياجات العملاء المتعددة .

ولقد شكل زيادة التوسع في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد أهم الميادين التي تعد مجالا خصبا لتطوير النشاط التمويلي للبنوك ،باعتبار أن هذا القطاع من المؤسسات يشكل غالبية النسيج المؤسساتي في أغلب الدول، وحيت تكون إستراتيجية البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر فعالية فإنها تتطلب توافر **المتطلبات** التالية:[1]

1. تكييف المستويات الإدارية الخاصة بالدراسات و اتخاذ القرارات لتحقيق الكفاءة والفعالية؛
2. تـوفير أدوات ودعـائـم تسيير القـروض؛
3. تطوير و تنمية القدرات الإدارية على تحليل خطر تقدمي القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
4. إعداد السياسة الإقراضية للبنك بما يتماشى مع الأهداف العامة المسطرة؛
5. العمل على توزيع الخطر الائتماني على مختلف النشاطات الاقتصادية؛
6. الحث على إنشاء مؤسسات رأسمال المخاطر و مؤسسات التمويل الإيجاري من أجل تغطية نقص؛
7. مستوى التمويل الذاتـي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
8. المرافقة والمساعدة الدائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
9. التعاون والتنسيق مع الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير المعلومات الضرورية حول هذه المؤسسات.

ولضمان تعزيز الثقة والتعاون بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تبدأ عادة بحصول هذه المؤسسات على قروض بنكية ، لابد من توفر بعض **الشروط الأساسية** أهمها : [2]

---

[1] عزيزة بن سمينة، **الائتمان في البنوك التجارية المخاطر وأساليب تسييرها**، الطبعة الأولى، دار الأيام لنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2017، ص 18

[2] **نفس المرجع** ، ص 19

1. تحقيق علاقة قوية ودائمة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تركز على الشفافية والحوار والثقة كأحد أهم مبادئها؛

2. على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقديم كل المعلومات الضرورية للبنك خاصة تلك المتعلقة بالحسابات السنوية ، الوضعية المالية ،التزاماتها اتجاه البنوك الأخرى؛

3. على البنوك تقديم كل المعلومات الضرورية بشروط منح القروض، والتي تلبي احتياجاتها المالية، أي التقيد بالقواعد التنظيمية لمنح القروض؛

4. على أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إعلام البنوك بأي تغييرات تطرأ على الوضعية العامة للمؤسسة، والتي تكون لها آثار على علاقاتها مع البنوك المقرضة؛ .

5. تجنب البنك لأي تعطيل و تقصير في اتخاذ قراراته في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثاني : الأساليب البنكية المعتمدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تعتبر البنوك التجارية ممول رئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، وذالك أمام غياب مؤسسات ائتمانية متخصصة وأسواق مالية جيدة، حيث تدخل من خلال توفيرها لتشكيلة مختلفة من القروض صنفت حسب طبيعة النشاط الممول إلى قروض الاستغلال وقروض الاستثمار .[1]

أولا – قروض الاستغلال: وهي تلك القروض الموجهة لتمويل كل العمليات التي تقوم به المؤسسات في الفترة القصيرة التي غالبا تتعدى 12شهرا، وتتمثل في:

1. **اعتمادات الصندوق** : وهو اتفاق يتعهد بموجبه البنك بوضع مبالغ تحت تصرف شخص وفقا مدة زمنية محددة، وقد يتفق على أن يسحب المستفيد هذه المبالغ دفعة واحدة، أو على دفعات متتالية، وقد اتخذ فتح الاعتماد شكل الحساب الجاري ،كما أن هناك عدة أشكال لاعتمادات الصندوق ألا وهي :

[1] حياة جنار ، مليكة زغيب، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية ، جامعة قالمة 8 ماي 1945، يومي 7 و8 ديسمبر 2004.

- **تسهيلات الصندوق:** وهي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصرية جدا التي تواجهها المؤسسات، وعادة ما يتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة.
- **الكشف البنكي:** تستفيد منه المؤسسة التي تسجل نقصا حوالي سنة، ويقصد به المبلغ الذي يسمح به البنك لعميله بأن يسحبه مما يزيد عن رصيد حسابه الجاري ، ويفرض البنك فائدة على العميل خلال الفترة التي تسحب فيها المبالغ تفوق رصيده الدائن في حسابه ،ويتوقف حساب الفائدة بمجرد عودة الرصيد من المدين إلى الدائن.

2. **قرض الموسم** :وهو قرض على الحساب الجاري قد يمتد إلى أكثر من 09 أشهر ويستخدم لتمويل نشاط مومسي لمؤسسة معينة، من أجل سد حاجيات الخزينة الناجمة عن هذا النشاط الموسمي.
3. **القرض الالتزام:** في هذه الحالة يتم تقديم المبالغ المالية للمؤسسات بصورة مباشرة وإنما إعطاء ثقة للبنك فقط، حيث يتمثل القرض في الضمان الذي يقدمه البنك للعميل لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى ، ويكون البنك مخيرا إعطاء الأموال إذا عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته.

ثانيا: قـــروض الاستثمار

وهي القروض الموجهة لتمويل تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة التي تعتمدها المؤسسات من أجل تغطية احتياجاتها من الموارد المالية وتمويل مشاريعها الاستثمارية ،حيث نذكر نوعين من التمويل بالقروض مها :

1. التمويل بالقروض متوسطة الأجل

توجه القروض المتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي تتجاوز مدة استعمالها 7سنوات مثل الآلات والمعدات، و وسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، حيث يجب أن تتجاوز مدة حياة الأصل الممول مدة القرض، ويلاحظ أن من أهم ما يميز هذه القروض هي فترة السداد التي تتراوح بين سنة و10سنوات، إضافة إلى الضمان، حيث أنّ البنوك وشركات التأمين تطلب ضمانا 30 % ، و60 % من قيمة القرض ، وكثيرا ما يمنح

المقرض امتيازات من المقترض، تتمثل في منحة الأولوية في شراء الأسهم العادية عند إصدارها[1]، ويتمثل التمويل المتوسطة الأجل في :

- **التمويل للاستئجار:** يعتبر التمويل بالاستئجار أحد الأساليب التي يعتمد عليها تمويل المؤسسات الاستثمارية لتفادي اللجوء المكثف للقروض البنكية والسندات وما يتبعه من آثار سلبية على الوضعية المالية للمؤسسة، كما يقضي هذا النوع من التمويل عدم امتلاك الأصول وإنما القيام بدفع إيجار سنوي ، بالإضافة في بعض الأحيان دفع مبلغ مبدئي.

- **البيع وإعادة التأجيري** :هو اتفاق بين مؤسسة وطرف آخر ، قد يكون بنكا أو مؤسسة مالية، تقوم بمقتضاه المؤسسة ببيع أصل إلى طرف آخر ، على أن يقوم هذا الطرف بإعادة تأجير الأصل مرة أخرى لهذه المؤسسة، وبالتالي فإن المؤسسة تحصل على قيمة أصل الاستثمار، ويبقى الأصل بحوزتها للانتفاع به خلال فترة التأجير في مقابل التخلي عن ملكية هذا الأصل .

- **التأجير التشغيلي** : وهو مصدر تمويلي للأصل المطلوب دون الحاجة إلى شرائه، كما يؤمن له خدمة الصيانة التي تأخذ في الحساب عند تقدير قيمة دفعات الإيجار، ومن أهم هذه الصيانات: الكمبيوتر، ماكينات النسيج، الشاحنات، الآلات.....الخ.

- **التأجير التمويلي**: يتميز التأجير التمويلي بأنه لا يتضمن خدمات الصيانة، ولا يمكن إلغاؤه، حيث لابد فيه من سداد قيمة الأصل كاملة ، بالإضافة إلى العائد على الرصيد من خلال الأقساط المدفوعة، فالمؤسسة تقوم باختيار ما ترغب في يكون البنك ، وتتفق معه استئجاره من السوق، ثم تذهب إلى طرف ثالث غير منتج أو موزع وغالبا على شراء هذا الأصل وتقوم هي باستئجاره من البنك.[2]

1- التمويل بالقروض الطويلة الأجل

[1] محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان ، **الإدارة المالية و التمويل** ،الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر ، 1999

[2] سمير محمد عبد العزيز ، **التأجير التمويلي**، الجزء الأول مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية – مصر ،2001، ص ص 75-76

يعتبر الإقراض طويل الأجل عبء و مديونية على عاتق المؤسسة ويتعني الوفاء به في وقت الحق ويأخذ شكلين أساسيين هما : [1]

- **السندات** : وهي الصكوك تعترف بموجبها الشركات المصدرة لها بنيتها إلى شخص الذي يملكها بمبلغ يعادل القيمة المحددة في السند، وتعهدها بالسداد في نهاية الفترة المتفق عليها في السند وحاملي السندات حقوقا منها أن لهم الحق في الحصول على الفوائد قبل الدفع أي توزيعات لجملة الأسهم الممتازة و الأسهم العادية ،كما لهم الأولوية في الحصول على كافة حقوقهم في حالة تصفية الشركة.
- **القروض طويلة الأجل**: تحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قروض طويلة الأجل من البنوك والمؤسسات المالية ،حيث تمثل القروض وسيلة عن طريق التفاوض المباشر ،يتم من خلالها انتقال الأموال من المقرض إلى المقترض ويتم سداد الفوائد بشكل دوري، فيما يتم استهلاك القرض على أقساط متساوية في تواريخ معينة أو قد يتم سداده مرة واحدة في تاريخ استحقاق متفق عليه.

المطلب الثالث: معيقات تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على اعتبار أن البنوك التجارية هي المصدر الأساسي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العامل، فإن هذه الأخيرة عادة ما تحجم عن منح الائتمان لهذا النوع من المؤسسات، وهو ما يستوجب الوقوف عنده وتسليط الضوء عن أهم العوائق التي تحول دون تحسين العلاقة بين البنوك و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين هذه المعيقات مايلي:

أولا: شفافية المعلومات

تعتبر عدم شفافية المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخاصية تتميز بها دون غيرها من المؤسسات الأخرى، نظرا لطبيعتها اتجاه نظام المعلومات وهيكل الملكية، وتربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنوك علاقة قوية تأخذ جوهرها من اتفاقية القرض، إلا أن تلك العلاقة تتأثر **بدرجة شفافية المعلومات** المقدمة من طرف تلك المؤسسات للبنوك، وذالك راجع إلى ضعف الإدارة والتسيير و التخوف في تبليغ معلومات واضحة

[1] عبد الوهاب يوسف أحمد، **التمويل و إدارة المؤسسات المالية** ، دار حامة للنشر والتوزيع ، ص ص 85-86

وشفافة ،كما يعاني نظام المعلومات لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة نقائص نظرا لعزوف الإدارة عن تبليغ المعلومات المحاسبية والمالية ، مما يصعب على البنوك أخذ صورة شاملة عن نشاطها .

ثانيا: شخصية وسلوك المسير

يرتبط هذا العامل ارتباطا وثيقا بعدم تماثل المعلومات بين المقرض والمقترض، ويتمثل في الخطر المعنوي المتعلق بمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث يتحمل أن يقوم المسيري بتحويل جزء من النتائج المحققة بهدف التقليل من المصاريف المالية، ومنه ينشأ الخطر المتعلق بانتهازية المسير نتيجة لعدم تماثل المعلومات بينه وبين المقرض، فهذا الأخير لا يمكن له ملاحظة ومراقبة أداء المؤسسة، وعلى هذا الأساس؛ تظهر إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مرتبطة فقط بنقص الملاءة المالية ، بل بنتائج تخوف البنوك من عدم رغبة الإدارة في تبليغ على كافة المعلومات، والتفاصيل المتعلقة بالوضعية المالية والمحاسبية لنشاط المؤسسة[1].

ثالثا: الضمانات

تلعب الضمانات المعروضة من طرف البنوك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في تقويم السلوك للمسرين، حيث تجعل العجز جد مكلف بالنسبة له، مما يعرضه على تخفيف الخطر الذي يستعرضه المشروع إلى أدنى مستوياته، وفي نفس الوقت فإنّ بذل مجهودات أكبر، والتصريح بكل شفافية بالنتائج المحققة تستند في اتخاذ قرارات التمويل على مدى توفر الضمانات للمقترضين، دون الأخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسة ونوعية أعمالها، حيث تطلب البنوك من هذه المؤسسات ضمانات شخصية وعينية عالية، مقابل تمويل البنك لها، وبالقياس إلى أنّ غالبية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتلبية قيمة التمويل الممنوح لها من طرف البنوك.[2]

---

[1] العايب الهامشي،**آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013، ص43.

[2] فوزية حفيف، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر ،2009، ص277.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما تـم عرضه في هذا الفصل، يمكن القول أنّ البنوك التجارية أكبر ممول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق مناصب الشغل والنهوض بعجلة التنمية الاقتصادية، كما يتضح أنّ مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثيرة ومتنوعة.

ولكن تبقى هذه المؤسسات تواجه عدة مشاكل تمويلية متعلقة بالمؤسسة بحد ذاتها، ومشاكل أخرى متعلقة بالمصدر الممول لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحول دون تطورها وتنميتها، ومن أجل النهوض بالقطاع و إنعاشه عمدة الدولة إلى إنشاء عدة هيئات مالية و قانونية وهيكلية من شأنها أن تزيل هذه العوائق التي تقف أمام تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيـــد

بعد تناول الإطار النظري للدراسة في الفصل الأول، والذي ركّز على المفاهيم الأساسية المرتبطة بالبنوك التجارية ووظائفها التمويلية، إضافة إلى إبراز الدور المحوري الذي تضطلع به هذه البنوك في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب التطرق إلى أبرز التحديات التي تعيق استفادة هذه المؤسسات من القروض البنكية، يأتي هذا الفصل الثاني ليُترجم تلك الأسس النظرية إلى واقع عملي من خلال دراسة حالة **بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف**.

ويهدف هذا الفصل إلى **إسقاط** ما تناوله في **الجانب النظري** على **الممارسة البنكية الفعلية** داخل **الوكالة محل الدراسة**، وذلك بغرض رصد مدى مساهمة هذه المؤسسة البنكية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الطارف، واستكشاف حدود فعالية هذا التمويل، ومدى انسجامه مع الإطار المرجعي الذي تم بناؤه في الفصل الأول من الدراسة الراهنة.

كما يسعى هذا الفصل إلى تحليل آليات التمويل المعتمدة من قبل البنك، وشروطه ومعاييره في تقديم القروض، ومدى تجاوبه مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة من حيث ضعف الضمانات وصعوبة الولوج إلى القنوات التقليدية للتمويل. ويتم ذلك من خلال الاعتماد على **المقابلة** مع **مسؤولي الوكالة كأداة رئيسية لجمع البيانات**، بهدف استقصاء رؤيتهم لتحديات التمويل، وتقييمهم لمدى نجاح آليات الدعم الحالية في بلوغ الأهداف التنموية المنشودة.

المبحث الأول: التعريف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية

يتناول هذا المبحث عرض بطاقة فنية حول **المؤسسة محل الدراسة**، حيث سيتم التطرق إلى **نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، ثم الانتقال إلى **تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف** محل الدراسة الميدانية، وعرض **هيكليها التنظيمي**، وأهم **النشاطات والخدمات المقدمة من طرف الوكالة**، من خلال:

المطلب الأول نشأة وتطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) هو مؤسسة مالية وطنية ينتمي إلى القطاع العمومي ، ويعد وسيلة من وسائل سياسة الحوكمة الساعية إلى المشاركة في تنمية وترقية القطاع الفلاحي بالجزائر، تم إنشاؤه بموجب المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، تزامنا مع إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري ، بغية المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته ، و دعم نشاطات الصناعات التقليدية و الحرفية .

وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتنويل المؤسسات الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الإشتراكي ، مزارع الدولة و المجموعات التعاونية ، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية ، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات ، و الدواوين الفلاحية و المؤسسات الفلاحية الصناعية الى جانب قطاع الصيد البحري. و في إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري ، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد ، ولكن بعد صدور قانون النقد و القرض في 1990/04/14 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك و ألغي من خلاله نظام التخصص ، أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الإئتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة ، والمساهمة في تحقيق التنمية، مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع العملاء أقل مخاطرة ، ولتحقيق هذا المسعى فقد وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة، والتي من بينها وكالة الطارف محل الدراسة الراهنة.

ثانيا :تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

مر بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1- المرحلة الأولى: من 1982 إلى 1990: انصب اهتمام البنك خلال هذه المرحلة على تحسين موقعه في السوق المصرفي ، مع العمل على ترقية الريف عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الريفي.

2 – المرحلة الثانية : من 1991 إلى 1999: بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك ، توسع نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة ، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال و تعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك ،ولقد تميزت هذه المرحلة بما يلي :

- **في سنة 1991** : تم الانخراط في نظام " SWIFT "لتسهيل معالجة و تنفيذ عمليات التجارة الخارجية
- **في سنة 1992**: تم وضع نظام SYBU يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى **TELETRAITEMENY** إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية.
- **في سنة 1993** : الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي إلى جميع العمليات المصرفية .
- **في سنة 1994**: بداية العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب **BADR**
- **في سنة 1996**: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي
- **في سنة 1998** : بداية العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك. (CIB)

3 – المرحلة الثالثة: من 2000 إلى 2004 : تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم و تمويل الاستثمارات المنتجة ، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي، والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق ، إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن، وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

وللتكيف مع التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعرفها البلاد، واستجابة لاحتياجات و رغبات العملاء، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسين الأداء، والعمل على تطوير منتجاته وخدماته، بالإضافة إلى تبنيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي، وقد حقق هذا البرنامج الطموح نتائج هامة يمكن إيجازها فيما يلي :

- **في سنة 2000**: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة و نقاط الضعف في سياسته، مع وضع إستراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي.

- **في سنة 2001**: سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة و غيرها، والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية تجاه الزبائن، إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك الجالس La Banque Assise مع خدمات مشخصة.

- **في سنة 2002**: تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة على مستوى جميع وكالات البنك.

- **عام 2004**: لقد كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى 15 يوما، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز ، و هذا يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر.

- كما عمل **مسؤولو بنك BADR** خلال **سنة 2004** على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية **Les Guichets Automatiques des Billets** المرتبطة ببطاقات الدفـع.

ثالثا : أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

فرض المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركـزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية. وأمام كل هذه الأوضاع، وجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن و الاستجابة لانشغالاتهم .

وفي هذا الصدد، لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى، إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة، يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار، وينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية بالجزائر، وبهذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد الزبائن على حد سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

ومن **أهـم الأهـداف المسطرة** من طرف **إدارة البنك** ما يلي:

1. **توسيع و تنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة .**
2. **تحسين نوعية و جودة الخدمات .**
3. **تحسين العلاقات مع الزبائن .**
4. **الحصول على أكبر حصة من السوق .**
5. **تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.**

وبغية تحقيق تلك الأهداف، قام البنك بتهيئة الشـروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة، نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك ، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن، وهذا بتوفير

مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، **وتعود أسباب** تحقيق البنك لهذه **الأهداف** إلى:

1. **رفع حجم الموارد بأقل التكاليف؛**
2. **توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات ؛**
3. **تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.**

من جهة أخرى، ووفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإنّ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بعدة **مهام رئيسة** أهمها:

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض والصرف والصندوق؛
- فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع، والمشاركة في جمع الإدخارات؛
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى؛
- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية ومايتعلق بها؛
- تطوير الموارد والتعاملات المصرفية، وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة، مع تطوير المنتجات والخدمات المقدمة؛
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار؛
- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية؛
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

وفي إطار **سياسة القروض ذات المردودية**، يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية **بأداء** ما يلي:

- تطوير قدرات تحليل المخاطر ؛
- إعادة تنظيم إدارة القروض؛
- تحديد ضمانات مصلحة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولأجل تعزيز مكانته التنافسية، والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة، بوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تلخصت **أهم محـاوره** فيما يلي:

1. **إعادة تنظيم و تسيير الهيئات و الهيكل التنظيمي للبنك؛**
2. **عصرنـة البنك (لتعزيز تنافسيته) ؛**
3. **احترافية الـعـاملين ؛**
4. **تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى ؛**
5. **تطهير و تحسين الوضعية المـالـية.**

المطلب الثاني: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف

نظرا لاحتياجات العملاء في هذه المنطقة، قامت الدولة في أواخر سنة 1984 بفتح بنك في ولاية الطارف تحت اسم (**BNA**) **البنك الوطني الجزائري**، وكان مكلفا بتمويل عدة قطاعات اقتصادية: القطاع الزراعي، قطاع التجارة الخارجية، ومختلف قطاعات الاقتصاد الزراعي، ونظرا للطبيعة الفلاحية التي تكنسيها الولاية، واعتماد سكانها للنشاط الفلاحي، وكذلك تنمية المناطق الريفية، تـم إنشاء **بنك الفلاحة والتنمية الريفية** (**BADR**) وفقا للمرسوم الوزاري رقم 106 في سنة 1984

وتقع وكالة الطارف تحديدا طريق 44 ، حيث تغطي هذه الوكالة احتياجات ولاية قالمة، وولاية سوق أهراس ودوائرهم، وهي تضم **06 وكالات** رئيسية ألا وهي: **القالة** 803، **الطارف** 811 ، **بوحجار** 823 ، **بن مهيدي** 807 ، **بسباس** 804، **الذرعان** 805 .

- **الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة الطارف**

يعكس الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – **وكالة الطارف** الطابع البنكي العمومي المتخصص في دعم النشاطات الفلاحية والريفية، ويتميز بتنظيم إداري مرن يهدف إلى تحسين جودة الخدمات، ضمان فعالية التسيير، وتسهيل المعاملات مع الزبائن، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفيما يلي عرض لأهم الأقسام والمصالح التي يتضمنها الهيكل التنظيمي للوكالة: (أنظر الملحق رقم (01)

1. **مدير الوكالة:** ويتولى الإشراف العام على الوكالة، اتخاذ القرارات الإستراتيجية محلياً، تمثيل الوكالة أمام الزبائن والسلطات، وضمان تنفيذ السياسة العامة للبنك.
2. **مصلحة القروض والتمويل:** وهي مختصة بدراسة ملفات التمويل (خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الفلاحية، وتقييم الجدارة الائتمانية، إعداد الدراسات المالية، متابعة عمليات السداد وضمانات القروض.
3. **مصلحة الحسابات الجارية والمعاملات البنكية:** وهي تتولى فتح وتسيير الحسابات البنكية للأفراد والمؤسسات، إدارة عمليات السحب، الإيداع، التحويل، والشيكات.
4. **مصلحة المحاسبة والمراقبة الداخلية:** زهي مسؤولة عن تسجيل العمليات المحاسبية بدقة، وإعداد التقارير المالية الدورية، وتضمن احترام القواعد المحاسبية للبنك، وتُشرف على الرقابة الداخلية والامتثال للقوانين البنكية.
5. **مصلحة تسيير الزبائن وخدمة العملاء:** وهي تهتم بالتواصل مع الزبائن، استقبال الشكاوى، تقديم الإرشادات، وتسهيل الإجراءات الإدارية، تعزيز العلاقة التشاركية مع العملاء وتواكب احتياجاتهم.
6. **مصلحة العمليات البنكية الإلكترونية والدفع:** وهي تشرف على تشغيل وتسيير الخدمات الرقمية مثل: الصراف الآلي، الدفع الإلكتروني، التطبيقات البنكية، وتعمل على تسهيل المعاملات الرقمية وتحديث البنية التكنولوجية.
7. **مصلحة الموارد البشرية والإدارة العامة:** وهي تُعنى بتسيير شؤون الموظفين (الانتداب، التكوين، التقييم)، إضافة إلى تسيير الشؤون الإدارية واللوجستية للوكالة.

المطلب الثالث: نشاطات وخدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة الطارف

صرح رئيس مصلحة الخدمات البنكية – بالمؤسسة محل الدراسة– وذلك عند إجراء المقابلة الشخصية معه بتاريخ 20جانفي 2025 ، والتي تمحورت ضمن تساؤلين رئيسيين ألا وهما

1. **فيما تكمن نشاطات بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة الطارف؟**
2. **وما هي أهم الخدمات المقدمة من قبل الوكالة محل الدراسة؟**

أما فيما يتعلق **بأهم النشاطات المقدمة** ، فقد أفاد رئيس مصلحة الخدمات البنكية بوكالة الطارف أنه يمكن تصنيفها ضمن **نوعين أساسيين** ألا وهما:

1- نشاطات التمويل: وتشمل كل من:

- تمويل النشاط الفلاحي؛
- تمويل المستفيدين الخواص ومختلف المساهمات الفلاحية والصناعية؛
- تمويل تعاونية الخدمات وتقديم المساعدة لكل النشاطات والمؤسسات التي تساهم في التنمية الريفية.

2- النشاطات الاقتصادية: والتي ترتكز على:

- بذل مجهودات جد هامة من أجل تطوير الاقتصاد الوطني ؛
- تقديم القروض وتمويل النشاطات الاقتصادية لتنمية الاقتصاد الوطني ؛
- ربط العلاقـات مع الدول الخـارجية.

أما فيما يتعلق **بأهم الخدمات المقدمة** من قبل **بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف**، فقد لخصها رئيس مصلحة الخدمات البنكية بوكالة الطارف في النقاط التالية:

1. **فتح مختلف الحسابات للزبائن و تخليص الصكوك بأمر المعني أو بأمر الآخرين .**
2. **التحويلات المصرفية .**
3. **الخدمات المتعلقة بالدفع و التحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية .**
4. **خدمة كراء الخزائن الحديدية.**
5. **خدمات البنك للمعاينة (BADR Consulte)** التي تمكن العملاء من معاينة ومراجعة التحويلات التي طرأت على أرصدتهم عبر استعمال الأرقام الشخصية السرية لهم المعطاة من طرف البنك، من خلال استعمال أجهزة الإعلام الآلي المتاحة .
6. **خدمات الفحص السلكي(TELETRAITEMENT)** والتي تسمح بخدمة أحسن لزبائن البنك باستعمال شبكة الفحص السلكي في تنفيذ العمليات التحويلية المصرفية في الوقت الحقيقي.

أما بخصوص **الخدمات الالكترونية** لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – **وكالة الطارف**، فقد بادر البنك بتطوير شبكات إلكترونية للدفع والسحب ، وفيما يلي عرض لأهم هذه الخدمات المقدم

الجدول رقم (01) : أهم الخدمات الالكترونية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية– وكالة الطارف

البنك	الخدمات البنكية الالكترونية المقدمة
بنك الفلاحة و التنمية الريفية	▪ **موقع البنك** : www.badr-bank.dz ▪ **بطاقة CTB**: العادية و الذهبية و هي بطاقة سحب و دفع وطنية ▪ **بطاقة CBR** هي بطاقة سحب وطنية صالحة فقط في الجزائر ▪ **بطاقة بدر توفير**: BADR TAWFIR ▪ **البنك الالكتروني** : BADR.net ▪ **الموزع الالي للأوراق النقدية** : DAB Distributeur de billets automatique billets ▪ **الشبابيك الآلية للأوراق** GAB guichet automatique des billets ▪ **شبكة نقدية بنكية** :EBEI ▪ **محطة الدفع الالكترونية Terminal de paiement electronique** : و يطلق علية TPE

المصدر : إعـداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة الطارف–

المبحث الثاني: واقع تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتناول هذا المبحث **أشكال التمويل المعتمدة** من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف، مع استعراض **أهم القروض الممنوحة** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، سواء كانت قروض استثمارية أو تسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل، كما سيتم تسليط الضوء على أهم **المشاكل** التي تواجهها **وكالة الطارف** أثناء تنفيذ عمليات التمويل، وهذا من خلال:

المطلب الأول: أشكال التمويل لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة الطارف –

بناء على الوثائق المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية – **وكالة الطارف** – واستنادا إلى ما صرحت به نائبة مدير البنك عند إجراء المقابلة الشخصية معها بتاريخ 22 جانفي 2025، والتي تمحورت حول محاولة معرفة **ما هي أهم أشكال التمويل المقدم من قبل البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟** ، حيث أفادت نائبة مدير البنك **بأن أشكال التمويل متعددة،** يمكن إيجازها في النقاط التالية:

أولا : المرابحة للصادرات

يعتمد البنك هذا النوع من أشكال التمويل عندما تكون هناك حاجة لتسديد مصاريف مسبقة لعملية التصدير، حيث يستفيد منه الأشخاص الطبيعيين وأصحاب الشركات المصدرة، فهو تمويل يتوافق مع الشريعة الإسلامية ، وهو عقد بيع للأصول لحساب العميل، وبناء على طلبه بثمن بيع مساوي لسعر الشراء مضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة، مدة التمويل تكون 12 شهرا كأقصى حد، ويتعين على المستفيد من هذا التمويل **تقديم وثائق** تثبت وضعيته ممثلة في :

1. **عقد ملكية المباني المهنية، امتياز أو إيجار؛**
2. **خطة التدفق النقدي و الفواتير المبدئية؛**
3. **آخر ثلاثة تصريحات ضريبية، البيان الحسابي المؤقت، وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر)؛**
4. **سند الطلبية أو عقد للتصدير؛**
5. **الوضعية الضريبية وشبه الضريبية؛**
6. **أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل.**

ثانيا :المرابحة غلتي

يتم الاعتماد على هذا النوع من أشكال التمويل في الحملات الزراعية (الأسمدة و منتجات الصحة النباتية، والبذور والنباتات)، أي أن هذا التمويل يستفاد منه الفلاحين، فهو صيغة جديدة للتمويل وتتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، فهو عقد بيع للمنتجات الزراعية إلى العميل بسعر بيع مساوي لسعر الشراء مضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة، وتصل مدة التمويل إلى 24 شهرا كمدة قصوى. ويتطلب هذا النوع من التمويل **تقديم الوثائق** التالية:

1. **شهادة الميلاد؛**
2. **شهادة إقـامـة؛**
3. **نسخة من وثيقة الهويـــة؛**
4. **بطاقة فـلاح سارية المفعول؛**
5. **عقد أو سند يثبت حق الامتياز والملكية على قطعة أرض (مستثمرة)**
6. **الفواتير المبدئية للمدخلات الزراعية موضوع التمويل؛**
7. **مخطط تقديري للمحاصيل والإيرادات المتوقعة؛**
8. **شهادة عدم مديونية صادرة عن CNMA؛**
9. **أي رخصة إجبارية صادرة عن الجهات المختصة**

ثالثا :المرابحـة للأشغـال

يتم الاعتماد على هذا النوع من أشكال التمويل عندما تكون هناك حاجة لأصحاب الأعمال الهندسية والتهيئة وتشييد بنايات لتربية المواشي، فهي عقد بيع للأصول لحساب العميل بناء على طلبه بثمن بيع مساوي لسعر الشراء مضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه مسبقا في العقد، ويتطلب هذا النوع من التمويل **تقديم الوثائق** التالية:

1. **نسخة من بطاقة الهوية سارية المفعول؛**
2. **إثبات الإقامة: مثل عقد الإيجار أو شهادة الإقامة؛**
3. **إثبات الدخل: مثل كشوفات الراتب أو شهادة من صاحب العمل أو إثبات الدخل المستقل؛**
4. **فاتورة صورية: تظهر تفاصيل العمل الذي يطلب تمويله؛**
5. **العقد أو الاتفاقية: إذا كان هناك عقد أو اتفاقية بينك وبين مقدم الخدمة أو المقاول؛**
6. **شهادة أو وثيقة تثبت أن الأشغال محل الطلب في الجزائر؛**
7. **قد يطلب البنك أيضا وثائق إضافية بناءً على طبيعة المشروع أو الظروف الشخصية للمقترض؛**
8. **من المهم التأكد من أن جميع الوثائق صحيحة وواضحة ومكتملة لتسهيل عملية التمويل.**

رابعا : المرابحة لوسائل النقل

ينس هذا المنتوج كل عقد الشراء وسيلة نقل واحدة أو عندة وسائل الحساب زبون ويطلب منه وسعر بيع يساوي سعر الشراء مسافة إليه ساعت ربع متفق عليه من أطراف عقد المرابحة حيث أن وحدة التحويل: 06 سنوات أقصى حد و يتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المرابحة، وعادة ما يتطلب **تقديم الوثائق** التالية:

- **عقد ملكية المحلات المهنية، عقد امتياز أو إيجار ؛**
- **الدراسية الفنية والاقتصادية للمشروع (الفواتير المبدئية) ؛**
- **آخر ثلاثة تصريحات ضريبية ، البيان الحسابي المؤقت وتفريز محافظ الحسابات إذا لزم الأمر ؛**
- **الوضعية الضريبية وشبه الضريبية؛**
- **أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل.**

المطلب الثاني: الضمانات المطلوبة من بنك BADR– وكالة الطارف وعملية منح الائتمان فيه.

أولا : الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة الطارف .

تمثل الضمانات البنكية وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول على قروض من البنك هذا من جهة و من جهة أخرى فهي أداة لإثبات حق البنك من أجل الحصول على أمواله التي اقرضها بالطريقة القانونية و ذلك في حالة عدم تسديد الزبائن لديونهم ، و تختلف هذه الضمانات باختلاف المشروع و ذلك حسب مجاله سواء كان زراعي ، أو صناعي ، أو الصيد البحري

وبصفة عامة توجد ضمانات مشتركة تكون مطلوبة دائما من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية ألا وهي:

1. الرهن بكل أنواعــه ؛
2. إمضاء السند الأمر : و الذي من خلاله يضمن البنك عملية تسديد القرض وفي حالة عدم تسديد العملاء يمكنه إجراء عملية الحجز على الرهن المقدم؛
3. التأمين الشامل للمشروع يكون مثل تأمين العتاد؛ ففي حالة منح القرض لعملية تصدير التمور يشترط البنك رهن وحدة التغليف وغرفة التبريد لضمان سداد القرض) البيوت البلاستيكية رهن البيوت و الأعمدة الحديدية .

4. العتاد و يشمل (جرارات ، سيارات ، آلات (....) و يكون رهن العتاد بأنواعه منقول و غير منقول إضافة إلى تقديم ورقة للولاية بطلب رهن السيارة و في البطاقة الرمادية تكتب مرهونة لينك BADR مثلا .
5. البنك الريفي رهن البناء في حد ذاته أو قطعة أرض.
6. الأسمدة و البذور، ويقوم البنك بتسديد ثمن هذه الأسمدة والبذور للفلاحين عند عجزهم عن شرائها، والتي تكون مختارة من طرف المستثمر، وتمتاز هذه القروض بقلة ثمنها، لذا الضمان الوحيد الذي يمكن الحصول عليه في هذه الحالة، هو **التأمين الشامل للمشروع الزراعي**.
7. القروض الاستثمارية: والتي يتم تسديدها على المدى الطويل مثل تربية الدجاج، والضمان الذي يمكن تقديمه هو **رهن المعدات المستخدمة** .

ثانيا : عملية منح الائتمان في بنك الفلاحة و التنمية الريفية –BADR–

تختلف الإجراءات المعتمدة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) – وكالة الطارف،للوصول إلى قرار منح الائتمان، حسب طبيعة القرض طويل أو متوسط أو قصير الأجل، وهذا من ناحية الوثائق المطلوبة وتقنيات الدراسة المتبعة والمتثلة في :

1. **المقابلة وطلب القرض** : يجب أن يكون للعميل حسابا، وإلا فعليه فتح حساب باسمه قبل أن يطلب القرض، ثم يستطيع أن يطلب بطاقة بنكية من البنك، ومن ثم يلتقي العميل برئيس مصلحة القروض لطلب القرض ، حيث يستفسر على الوثائق التي يجب توفرها في طلبه وعلى الضمانات المطلوبة، و هناك صيغتان للتمويل :

- **تمويل ثنائي** : يتمثل في المساهمة الشخصية للشاب صاحب المشروع بنسبة 71 % و القرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بنسبة 21%.
- **تمويل ثلاثي** : مساهمة شخصية للشاب صاحب المشروع بنسبة 1% ، و مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بنسبة 29% و الطرف الثالث هو البنك و نسبته هي : 70%

2 – تكوين الملف :

يقوم العميل بتكوين ملف القرض ووضعه بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب قبل أن يتقدم للبنك، والذي يختلف حسب نوع القرض المطلوب و هناك نوعين من القروض.

- **قرض استثماري** : ويتكون الملف من:
  - طلب خطي يوضح من خلاله العميل احتياجاته للقرض .
  - نسخة لشهادة من السجل التجاري مصادق عليها .
  - التصريح بالوجود (للضرائب) و هذا ام كان المشروع جديد ، أما في حالة توسيع للمشروع فيطلب من العميل شهادة عدم الخضوع للضريبة.
  - تصريح بالاشتراكات في صندوق لغير الاجراء .
  - قرار بمنح امتياز من طرف الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار
  - حالة وضعية وتقديرية للأعمال المنجزة من طرف مكتب هندسة معمارية معتمد .
  - وثائق خاصة بتقييم موجودات العميل ، بمعنى فاتورة للمعدات الخاصة بالمشروع .
  - وثائق عن الموجودات المراد وضعها كرهن لدى البنك ومثال ذلك المحلات التجارية المعدات الفلاحية ، وهذا كون المشروع جديد ، أما اذا كان المشروع المراد تمويله يتعلق بالتوسيع فزيادة على هذه الوثائق يطلب بنك الفلاحة والتنمية الريفية الميزانيات الحقيقة وهذا لسنتين أو لثلاثة سنوات .
- **قرض الاستغلال** : ويتكون الملف من:
  - طلب خطي من طرف العميل .
  - نسخة لشهادة من السجل التجاري .
  - وثيقة تبين حالة العتاد أن وجد .
  - ميزانيات حقيقة لسنة أو سنتين .
  - مخطط الخزينة لسنة واحدة .
  - الوثائق الجبائية .

3- ميزانية التسيير: تضم مجموع تكاليف الاستغلال إذا كان الأمر يتعلق بتمويل الصفقات العمومية فأن الصفقة تكون مضمونة للبنك مع ضرورة إحضار وثيقة تثبت حالة تقدم الأشغال

- **بعد تقديم الملف تقوم الوكالة بالدراسة التقنية والمالية للعميل والتي تضم:**
  - اسم المشروع.
  - الشكل القانوني
  - مجال النشاط.

- تقديم المؤسس العنوان الشهادة أو الخبرة المهنية.

- قبل أن يوافق البنك على منح القرض للزبون يقوم باعداد طلب معلومات حول العميل من البنكالمركزي لتفادي أخطار منح القرض إشعار بالقبول والذي يتضمن **الوثائق التالية:**
  - نسخة من بطاقة حرفي.
  - الالتزام والتعمد بالرهن والعتاد.
  - بطاقة القامة.
  - الحصول على قرض مالي من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ
  - المساهمة الذاتية(الدفع نقدا).
  - نسخة من بطاقة التعريف مصادق عليها .
  - تعهد والتزام بالانخراط لدى الصندوق التعاضدي للمؤسسات الصغرى FG MMC
  - شهادة عدم المديونية (CFMA).
  - تسجيل تأمين الأخطار لصالح بنك الفلاحة مع تجديده كل سنة .
- **شهادة التأمين** للاستفادة من الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب ومن مكوناتها ما يلي :
  - اسم ولقب المسير .
  - العنوان.
  - تسمية المشروع
  - نوعية النشاط.
  - القطاع (المنطقة).
  - الإمضاء على اتفاقية المؤمن المقدمة من طرف البنك .
  - الوثائق الصالحة لتفهم المشروع.
- **اتخاذ القرار والمتابعة** : عند وضع ملف القرض في أيدي مسئولي الوكالة فيصبح محل الدراسة بتقديمه للجنة القروض بالوكالة المتكونة من المدير ورؤساء المصالح حيث يأخذ القرار بعد التشاور ايجابيا أو سلبيا و يجسد العمل في محضر لجنة القروض بالوكالة الذي يضم قرار اللجنة مع امضاءات أعضاء اللجنة بالموافقة أو الرفض إذا كان مبلغ القرض في حدود صلاحية الوكالة أما إذا كان المبلغ يفوق صلاحيتها فيبعث إلى المديرية الجهوية لدراسته والفصل فيه بنفس الطريقة إذا كان المبلغ في حدود صلاحيات لجنة

القرض التابعة للمديرية الجهوية لدراسته، والفصل فيه، ثم إلى الوكالة من أجل منح القرض لطالبه ، أما عند متابعة القرض بعد منحه تختلف حسب عدة عوامل كشخصية العميل ونوع القرض مثلا كان يطلب البنك ضمانات من العميل.

المطلب الثالث: أهم القـروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

استنادا إلى الوثائق المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية – **وكالة الطارف**، يمثل الجدول التالي أهم القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنك وعدد الملفات المقبولة خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2022

أولا: قرض الرفيــق

وهو قرض موسمي مدعوم يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية Banque BADR ، يشتمل قرض الرفيق على القرض الموسمي والقرض الفيدرالي، وهو موجه لكل من :المزارعين والمربين، سواء بشكل فرديً أو في شكل تعاونيات أو مجموعات أو رابطات أو اتحادات، أو وحدات فلاحية، ومزارع نموذجية، والمؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية وتجهيزها واسترجاعها وتخزينها، ومن أهم **خصائص هذا القرض** ما يلي:

- هو قرض لمدة سنتين،
- تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري التغطية الكاملة للفائدة،
- أي مستفيد من قرض الرفيق يسدد ما بين 6 و24 شهراً يستفيد من دفع جميع الفوائد من قبل وزارة الفلاحة وكذلك يستفيد من قرض آخر بنفس الصيغة للفترة الموالية،
- أي مستفيد من قرض الرفيق لا يسدد في مدة سنتين، يفقد حق تسديد دفع الفائدة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ويفقد حق الاستفادة من قرض أخر.

ومن بين **المجالات** التي يغطيها **قرض الرفيق** ما يلي:

1 – القرض الموسمي: ويشمل

- اقتناء المدخلات اللازمة المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية: البذور، الشتلات، الأسمدة، مبيدات؛
- اقتناء أعلاف للحيوانات الموجهة للتربية و وسائل الري ومنتجات الأدوية البيطرية؛

- اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها ضمن نظام ظبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك SYRPALAC؛
- عمليات زراعية، وحملة الحصاد والدرس.

2 – القرض الفيدرالي: وهو ذلك القرض الفدرالي الموجه للمتعاملين الاقتصاديين، المؤسسات الاقتصادية والتعاونيات والمجموعات المشاركة في **الأنشطة** التالية: تحويل الطماطم الصناعية، إنتاج الحليب، إنتاج الحبوب، إنتاج بذور البطاطس، وحدات تصنيع العجائن (المعكرونة والكسكسي)، تغليف وتصدير التمور، إنتاج زيتون المائدة وزيت الزيتون، إنتاج العسل، إنتاج منتجات محلية Produits du terroirs، إنشاء وحدات الثروة الحيوانية ومراكز التسمين، التلقيح الصناعي ونقل الأجنة، ذبح وتقطيع الدواجن، تسويق المنتجات الزراعية وتخزينها وتعبئتها وتثمينها، إنتاج وتوزيع الأدوات الزراعية الصغيرة والري والبيوت البلاستيكية

ويتكون **ملف الاستفادة** من **قرض الرفيق** من الوثائق التالية :

- **طلب خطي للقرض.**
- **شهادة ميلاد أصلية.**
- **نسخة من بطاقة الهوية مصادق عليها.**
- **بطاقة أو شهادة فلاح.**
- **بيان يثبت حق الانتفاع أو ملكية المستثمرة.**
- **الفواتير النموذجية.**
- **بطاقة التعريفية للمستثمرة (بطاقة فلاح).**
- **دراسة تقنية، اقتصادية للمشروع.**
- **شهادة عدم المديونية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA).**
- **التفاوض مع البنك حول نوعية الضمان**

ويمثل الجدول التالي **عدد قروض الرفيق الموجهة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف للتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024 .

الجدول رقم (02): عدد قروض الرفيق والمبالغ المالية الإجمالية الموجهة لتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2020 إلى 2024

السنوات	عدد قروض الرفيق	المبلغ المالي الإجمالي
2020	1	1300000
2021	5	4000000
2022	5	4300000
2023	1	1200000
2024	7	20000000

المصدر : إعداد الطلبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من بنك BADR – وكالة الطارف

الشكل رقم (02) : عدد قروض الرفيق المقدمة من قبل بنك BADR – وكالة الطارف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2020 إلى 2024

المصدر : إعداد الطلبين بالاعتماد على برنامج EXCEL

يوضح الجدول أعلاه ، والشكل المرفق له، أن عدد قروض "الرفيق" الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024 قد شهد **تذبذباً ملحوظاً** يعكس تأثير عدة عوامل صحية، واقتصادية ومناخية على ديناميكية التمويل في هذا القطاع حسب ما صرحت به نائبة مدير البنك.

ففي سنة **2020**، سُجّل أدنى مستوى في عدد القروض (قرض واحد فقط)، وهو ما يُعزى إلى **تداعيات جائحة كوفيد-19**، التي أثّرت سلباً على نشاط المؤسسات البنكية والفلاحية على حد سواء، نتيجة القيود الصحية وشلل الحركة الاقتصادية. غير أن السنوات **2021و2022** شهدت تحسناً ملحوظاً، حيث ارتفع عدد القروض إلى **5 قروض في كل سنة**، وهو ما يعكس أثر **برامج الدعم الحكومي الموجه للقطاع الفلاحي** خلال تلك الفترة، والتي شجعت المؤسسات البنكية على تمويل المشاريع الفلاحية الصغيرة والمتوسطة. إلا أن هذا المنحى التصاعدي لم يدم طويلاً، إذ تراجع عدد القروض مجدداً إلى **قرض واحد فقط في سنة 2023**، نتيجة **التقلبات المناخية غير الملائمة التي شهدتها المنطقة في تلك السنة**، ما أدى إلى إحجام المؤسسات عن الاقتراض وتردد البنوك في تمويل مشاريع تواجه مخاطر مناخية، بالمقابل، شهدت سنة **2024 قفزة نوعية** في عدد القروض الممنوحة (7 قروض)، وهو ما يمكن تفسيره بـ**تحسن الظروف المناخية من جهة، واعتماد الدولة تسهيلات جديدة في إجراءات التمويل، لاسيما في ما يخص خفض نسب الفائدة البنكية، وتخفيف الأعباء الإدارية.**

الشكل رقم (03): قيمة المبالغ المالية الإجمالية الموجهة لتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
من 2020 إلى 2024

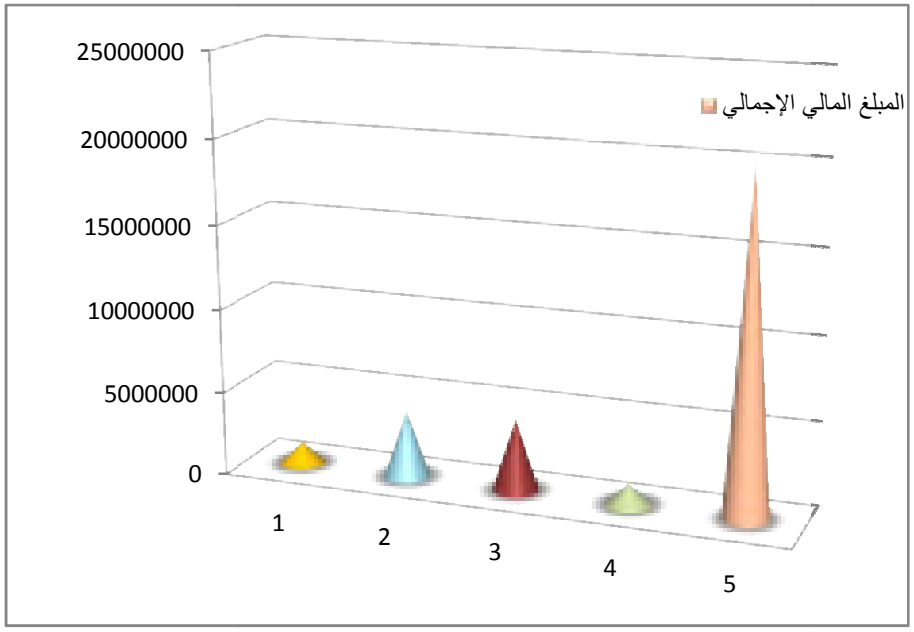

المصدر : إعداد الطلبين بالاعتماد على برنامج EXCEL

أما فيما يتعلق **بالقيمة المالية الإجمالية للقروض**، فتُظهر البيانات الموضحة في الجدول رقم (02) والشكل رقم (03) المرفق له ،توازيًا واضحًا مع تذبذب عدد القروض، فقد قدرت **القيمة الأدنى** سنة **2020** م 1.3 مليون دينار، متأثرة بنفس العوامل المرتبطة بالجائحة. ثم ارتفعت إلى **4 ملايين دينار** في سنة **2021** و **4.3 ملايين دينار** في **2022**، وهو ما يتماشى مع زيادة عدد القروض وارتفاع حجم الاستثمارات الفلاحية المدعومة. وقد عرف هذا المؤشر تراجعًا في سنة **2023 إلى 1.2 مليون دينار**، بسبب **تقلص عدد القروض** واستمرار **تأثير الظروف المناخية السلبية**، بينما سجلت سنة **2024 أعلى قيمة تمويلية بلغت 20 مليون دينار**، ما يُعد مؤشراً على **استعادة الثقة في آليات التمويل وتوسّع قاعدة المستفيدين** بفضل **سياسات الدعم والتسهيلات المعتمدة من طرف الدولة**، مما يعكس تحوّلاً هيكلياً في توجهات البنوك نحو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي.

ثانيا – قرض التحـــدي

وهو قرض استثماري محسّن، يمنح من قبل بنك بدر Banque BADR،) في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة، وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية الغير مستغلة تابعة للمتعاملين الخواص أو الملكية الخاصة للدولة، يتم تغطية الفوائد المترتبة عنه من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

ومن أهم **الامتيازات** المترتبة عند الحصول على **قرض التحدي** مايلي:

- إذا كانت مدة السداد خمس سنوات أو أقل، تتحمل الوزارة الفائدة:
- يتحمل المستفيد من القرض دفع فائدة 1٪ عند السداد بين السنة السادسة (06) والسابع (07)،
- على المستفيد من القرض دفع فائدة 3٪ عند السداد من السنة الثامنة (08) والسنة التاسعة (09)،
- إذا دام المشروع أكثر من عشر سنوات (10 سنوات)، يتحمل المستفيد أعباء الفوائد كاملة.

ومن أهم **المجالات التي يغطيها قرض التحدي** مايلي:

- إنشاء معدات وتحديث مستثمرات الفلاحة وتربية الحيوانات،
- تعزيز القدرات الإنتاجية للمستثمرات الحالية والغير مستغلة،
- المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية والحيوانية وتصنيعها وتثمينها والتي تتطلب احتياجات تمويل متوسطة الأجل (قرض فدرالي).

ومن بين **الإجراءات المؤهلة** للحصول على **قرض التحدي** ما يلي :

- أشغال التحظير، التهيئة وحماية الأراضي،
- عمليات تطوير الري الزراعي،
- اقتناء عوامل ووسائل الإنتاج،
- إنشاء البنى التحتية من تخزين، تحويل، تعبئة وتثمين الاسترداد
- حماية وتطوير التراث الجيني الحيواني والنباتي.
- تطويـر المنتوج الحرفـــي.

ويتكون **ملف الاستفادة** من **قرض التحدي** من الوثائق التالية :

- البطاقة التعريف الوطنيةّ؛
- شهادة السكنى أو وصل الماء أو الكهرباء؛
- نسخة من النظام الأساسي للشركة؛
- نسخة من الترخيص إذا كنت تعاونية؛
- دفتر شروط مصادق عليه من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية؛
- محضر معاينة على مستوى القسم الفرعي الفلاحي؛
- شهادة التحقق من المشروع من اللجنة التقنية الولائية؛
- كشوفات الحساب البنكي الثلاثة الأخيرة؛
- بيانات الحسابات الختامية الضريبية للسنوات المالية الثلاث الأخيرة؛
- نموذج شيك؛
- صورة من بطاقة ضريبية سارية؛
- يمكن تقديم بعض الوثائق الإضافية حسب نوع مشروعك، مثل شهر عمل أو شهادة أجرة .

ويمثل الجدول رقم عدد قروض التحدي الموجهة لتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المبالغ الإجمالية الممنوحة من 2020 إلى 2024.

الجدول رقم (03): عدد قروض التحدي والمبالغ الإجمالية الممنوحة الموجهة لتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2020 إلى 2024.

عدد قروض التحدي	عدد قروض التحدي	مبلغ المالي الإجمالي
2020	0	0.000000
2021	1	7500000
2022	2	8700000
2023	1	9700000
2024	1	9000000

المصدر : إعداد الطلبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من بنك BADR – وكالة الطارف

الشكل رقم (04): قيمة المبالغ الإجمالية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2020 إلى 2024

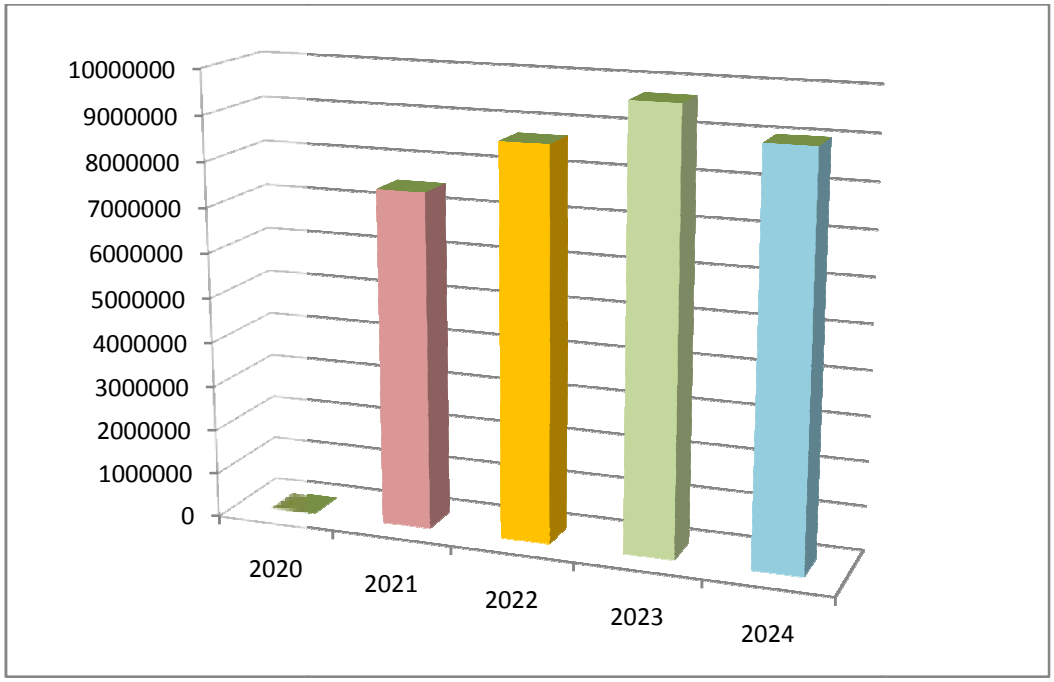

المصدر : إعداد الطلبين بالاعتماد على برنامج EXCEL

الشكل رقم (05) : عدد قروض التحدي المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2020 إلى 2024

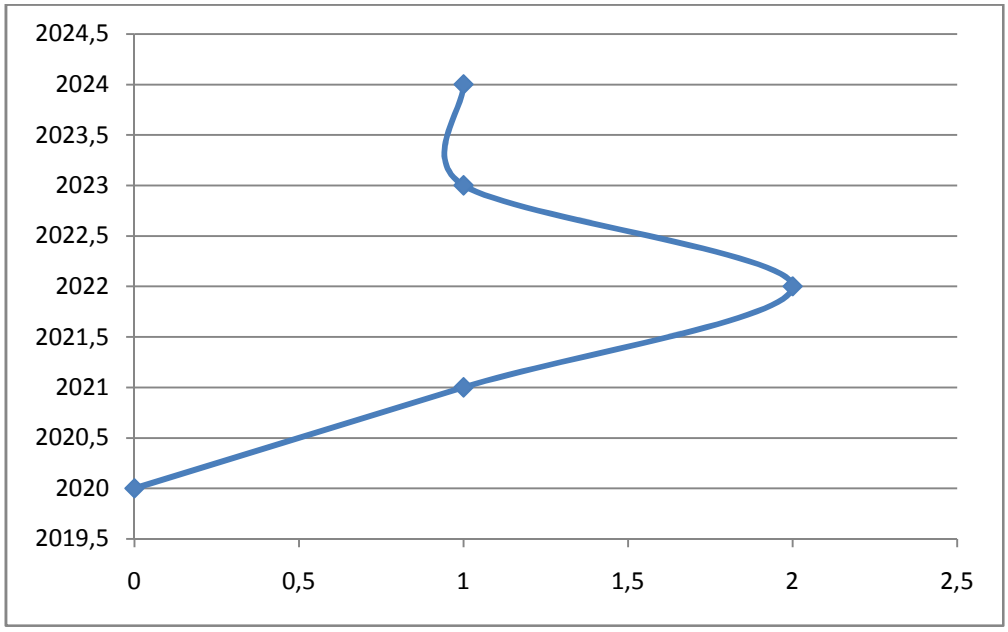

المصدر : إعداد الطلبين بالاعتماد على برنامج EXCEL

يعكس الجدول رقم (03) وكل من الشكل قم (04) والشكل رقم (05) على التوارلي بتطور **عدد قروض التحدي والمبالغ المالية الإجمالية الممنوحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى 2024، حالة من **التذبذب وعدم الاستقرار** في توزيع هذا النمط من القروض، نتيجة لتأثير عوامل ظرفية متعددة، سواء صحية أو مناخية أو تنظيمية.

ففي سنة **2020**، تشير البيانات إلى **انعدام تام في عدد قروض التحدي**، وهو ما يتماشى مع السياق العالمي والإقليمي لجائحة **كوفيد-19**، التي تسببت في تجميد شبه كلي للحركية الاقتصادية، وأثرت بشكل مباشر على قرارات التمويل والاستثمار، سواء من طرف المؤسسات البنكية أو من جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي فضّلت تأجيل مشاريعها أو التراجع عنها بفعل حالة عدم اليقين السائدة. ومع بداية التعافي، سجلت **سنة 2021 منحة واحدة** بقيمة مالية قدرها **7.5مليون دينار**، تبعتها **منحتان في سنة 2022** بإجمالي مالي بلغ **8.7مليون دينار**، وهو ما يعكس **استئنافاً تدريجياً للنشاط التمويلي** بفضل تدخل الدولة وتشجيعها لمشاريع القطاع الفلاحي، خاصة ضمن البرامج التي تدعم الفئات الريفية والمؤسسات المنتجة.

غير أن هذا المنحى الإيجابي لم يستمر، إذ شهدت سنة **2023**تراجعاً في عدد القروض إلى **منحة واحدة فقط**، رغم ارتفاع القيمة المالية إلى **9.7مليون دينار**، مما يدل على **تركيز التمويل في مشروع واحد ذي حجم استثماري أكبر، دون توسع في عدد المستفيدين** .أما في **2024**، فقد استمر العدد المنخفض (منحة واحدة)، مع تسجيل **انخفاض طفيف في المبلغ الإجمالي إلى 9 ملايين دينار**، وهو ما يُعزى، وفقاً للملاحظات الميدانية، إلى **الظروف المناخية غير المواتية وضعف اهتمام المؤسسات بهذا النوع من القروض مقارنة بأنماط تمويلية أخرى أكثر مرونة أو استجابة لحاجاتها الاستثمارية.**

من خلال هذه المؤشرات، يمكن الاستنتاج أن **قرض التحدي لم يحظى** بعد **بالاهتمام الكافي من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، سواء بسبب محدودية الوعي بآلياته، أو نتيجة الشروط المرتبطة به التي قد لا تتماشى مع قدرات وإمكانيات بعض الفاعلين الاقتصاديين، وهو ما يستدعي ضرورة **مراجعة سياسات الترويج والتحفيز لهذا الصنف من التمويلات**، خاصة في ظل التوجه الوطني نحو تعزيز دور القطاع الفلاحي والتنمية الريفية.

من زاوية أخرى ، فقد تم تزويدنا أيضا من قبل المصالح البنك – وكالة الطارف ببعض الإحصائيات المتعلقة بعدد **الملفات المقبولة** وقيمة **القروض الاستثمارية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2017 إلى 2022**

الجدول رقم (04): عدد الملفات المقبولة والقروض الاستثمارية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2017 إلى 2022

السنة المالية	عدد الملفات	المبلغ (دج)
2017	01	78.000.000,00
2019	01	3.000.000,00
2022	01	9.000.000,00

المصدر : إعداد الطلبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من بنك BADR – وكالة الطارف

الشكل رقم (06): أهم القروض الاستثمارية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلال السنوات 2017 ، 2019، 2022

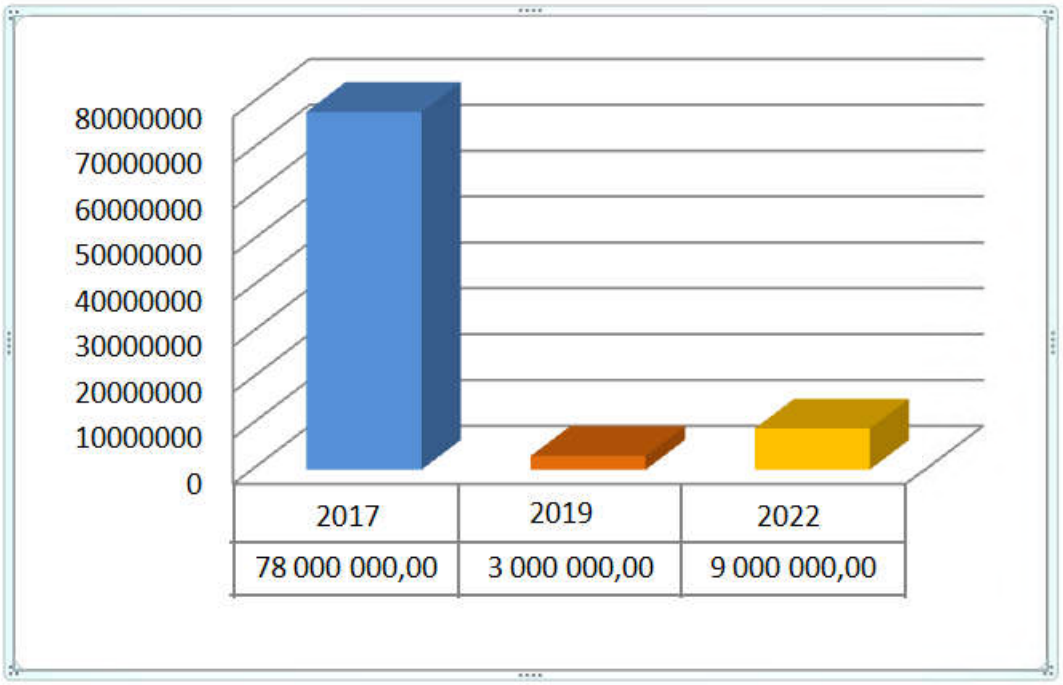

المصدر : إعداد الطلبين بالاعتماد على برنامج EXCEL

يوضح الجدول رقم (04)، والشكل المرفق رقم (06) أعلاه، والمتعلق بالقروض الاستثمارية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف، لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات 2017 ، 2019، 2022، واقعاً استثمارياً يتّسم بالضعف، سواء من حيث **عدد الملفات المقبولة** والمبالغ الممنوحة. حيث يُلاحظ أن عدد الملفات المقبولة لم يتجاوز **ملفاً واحداً** في كل من السنوات المدرجة (2017، 2019، 2022)، ما يدلّ على **محدودية الاستفادة من آليات التمويل البنكي** الموجـه لهذا القطاع الحيوي خلال تلك السنوات، أو على وجـود عـراقيل تنظيمية أو إجرائية حالت دون توسع العملية التمويلية، أما من حيث المبالغ الممنوحة، فقد شهدت **تذبذباً** واضحاً، إذ بلـغ أعلى تمويل في سنة 2017 بقيمة **78 مليون دينار جزائري**، تبعه **تراجـع حـاد** في سنة 2019إلى **3 ملايين دينار جزائري** فحسب، قبل أن يسجل **ارتفاعاً طفيفاً** في 2022 سنة ليصل إلى **9 ملايين دينار جزائري**.

هذا **التفاوت الكبير** في **التمويلات** للأسف، يعكس غياباً لنمط تمويلي منتظم ومستقر، وقد يرتبط ذلك بعوامل اقتصادية محلية، أو بتوجهات البنك نفسه في انتقاء المشاريع ذات الجدوى، ومن جهة أخرى، فإن هذا

الأداء المتواضع لا يتناسب مع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد المحلي وخلق مناصب الشغل، مما يستدعي تعزيز السياسات التحفيزية وتشجيع الاستثمار البنكي في هذا القطاع ضمن إطار شفاف وفعّال.

المبحث الثالث: دراسة حالة مشروع استثماري ممول

سيتم من خلال هذا المبحث دراسة حالة مؤسسة X استثمارية ممولة من طرف **بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف** BADR و CNAC ، وللإشارة، ونظرا **لسرية عملية التمويل**، فقد تم **تزويدنا** بهذه **المعلومات الدقيقة دون ذكر اسم المؤسسة**.

المطلب الأول: تقـديم المشـروع الاستثماري

يتعلق المشروع بإنشاء مؤسسة مصغرة متخصصة في صناعة وتشكيل المواد البلاستيكية، وهو مشروع تقدمت به مؤسسة X في إطار جهاز دعم تشغيل الشباب (CNAC) مع تمويل مكمل من بنك BADR – وكالة الطارف، يهدف هذا المشروع إلى تحويل حبيبات البلاستيك إلى منتجات نهائية قابلة للتسويق، معتمدًا على معدات حديثة وقدرة إنتاجية مدروسة.

وتتمثل **الأطراف** المتداخلة ولامعنية بهذا المشروع في :

1. **المستثمر** : مؤسسة X ، صاحب المشروع.
2. **بنك BADR – وكالة الطارف**: الذي موّل نسبة 50% من الكلفة الإجمالية.
3. **جهاز التمويلCNAC** : من خلال دعم بنسبة 29% على شكل قرض غير مسترجع.
4. **الموردون**: مزودون محليون قدموا فواتير شكلية مدروسة.
5. **الخبراء التقنيون**: لتقييم المشروع ومطابقته لمعايير – القبول.

وقد شملت **الوثائق الأساسية لقبول المشروع** المقدم من قبل المؤسسة X ما يلي:

- بطاقة تقنية للمشروع؛
- دراسة جدوى تقنية ومالية أولية؛
- عروض أسعار مفصلة (Proforma) للعتاد والمواد؛
- تعهدات الموردين؛

- جــدول التمـويل؛
- وثائق هوية قانونية وشخصية؛
- شهادة تكوين تقني في المجال.

المطلب الثاني: تحليل المشروع

أولا- تحليل الميزانية الافتتاحية (Bilan d'ouverture)

تمثل الميزانية الافتتاحية للمشروع نموذجًا ماليًا متوازنًا، يعكس توجهًا إنتاجيًا واضحًا من خلال تركيز الاستثمار في الأدوات والتجهيزات بنسبة تفوق 95%. كما يدل الاعتماد على قرض CNAC والمساهمة الذاتية على **تنويع مصادر التمويل**، مما يُعزز من مصداقية المشروع لدى الأطراف الممولة ويؤسس لنشاط قابل للاستدامة.

الجدول رقم (05) : الميزانية الافتتاحية توزيع الأصول والخصوم

البنك	القيمة (دج)
أدوات وتجهيزات	5,288,787.00
مصاريف تأمينية	126,498.72
مجموع الأصول	5,415,285.72
قروض(CNAC)	3,700,000.00
مساهمة ذاتية	1,316,280.00
مجموع الخصوم	5,415,285.72

المصدر : إعداد الطلبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من بنك BADR – وكالة الطارف

يُظهر **الجدول رقم (05)** الميزانية الافتتاحية: توزيع الأصول والخصوم" صورة مالية أولية للمشروع الاستثماري محل الدراسة، حيث يوضح بدقة كيفية توزيع الموارد المالية (الخصوم) وتوظيفها في الأصول عند انطلاق المشروع، بناءً على الوثائق المقدمة من **بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف.(BADR)**

ففي جانب **الأصول**، بلغ مجموعها الإجمالي **5,415,285.72دينار جزائري**، وقد تم تخصيص الجزء الأكبر منها، أي ما قيمته **5,288,787.00دج**، لاقتناء **أدوات وتجهيزات**، مما يعكس الطابع الاستثماري المكثف للمشروع واعتماده على تجهيزات إنتاجية أو تقنية قد تكون أساسية في التشغيل الفعلي، في حين سُجّلت **مصاريف تأمينية** بقيمة **126,498.72دج**، ما يدل على التزام المشروع بالحد الأدنى من متطلبات الحماية المالية والتأمين ضد المخاطر، وهو مؤشر إيجابي يعكس توجهاً نحو التسيير المحسوب.

أما في جانب **الخصوم**، فقد تم تمويل المشروع من مصدرين رئيسيين: أولاً، **قرض تمويلي من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (CNAC)** بلغت قيمته **3,700,000.00دج**، وهو ما يمثل أكثر من 68% من إجمالي الموارد، مما يشير إلى **الاعتماد الكبير على التمويل البنكي** في تغطية تكلفة المشروع. ثانياً، تم توفير **مساهمة ذاتية** من طرف المستثمر بقيمة **1,316,280.00دج**، أي ما يعادل قرابة 24% من الهيكل المالي، وهو ما يُعتبر نسبة مقبولة ضمن شروط تمويل هذا النوع من المشاريع، ويعكس جدية صاحب المشروع واستعداده لتحمل جزء من المخاطر.

ويشير التوازن الظاهر بين إجمالي الأصول والخصوم عند نقطة الانطلاق المحاسبية إلى سلامة التأسيس المالي للمشروع، ويُعدّ مؤشراً على التزام المعايير المحاسبية في إعداد الميزانية الافتتاحية. كما يعكس هذا التوزيع الطبيعة المركبة للتمويل في مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي غالباً ما تجمع بين الدعم العمومي في شكل قروض ميسّرة، والمساهمات الذاتية لتأمين انطلاقة متوازنة ومستدامة.

ثانيا– الجدول التوقعي المالي(TCR PREVISIONNEL)

يمثل الجدول التالي رقم (06) والشكل المرافق رقم (07) له توقعات مالية للمبيعات والتكاليف والأرباح للمؤسسة x على مدار 8 سنوات من تاريخ الاستفادة 2019 إلى غاية 2026

الجدول رقم (06): توقعات مالية للمبيعات والتكاليف والأرباح على مدى 8 سنوات

السنة	المبيعات(دج)	التكاليف (دج)	الربح الصافي (دج)
2019	4,000,000	3,500,000	500,000
2020	4,400,000	3,850,000	550,000
2021	4,840,000	4,235,000	605,000
2022	5,324,000	4,658,500	665,500
2023	5,856,400	5,124,350	732,050
2024	6,442,040	5,636,785	805,255
2025	7,086,244	6,200,463	885,781
2026	7,794,868	6,820,509	974,359

المصدر : إعداد الطلبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من بنك BADR – وكالة الطارف

الشكل رقم (07) : تطور المبيعات والتكاليف والأرباح السنوية المتوقعة من 2019 إلى 2026

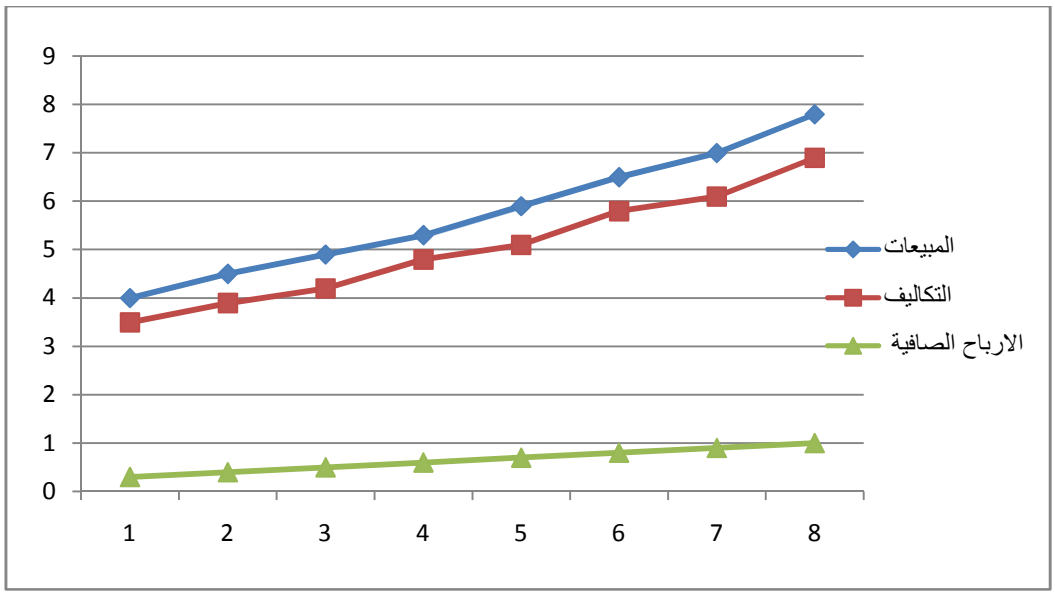

المصدر : إعداد الطلبين بالاعتماد على برنامج EXCEL

يعكس الجدول رقم (06) والشكل المرفق له رقم (07) التوقعات المالية للمبيعات والتكاليف والأرباح على مدار 8 سنوات تقديراً استشرافا للنتائج المالية للمشروع **X** خلال الفترة الممتدة من **2019 إلى 2026**، وذلك بالاعتماد على وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) – وكالة الطارف، حيث تشير البيانات إلى مسار **تصاعدي منتظم لكل من المبيعات والتكاليف والأرباح**، ما يدل على خطة تنموية مدروسة تقوم على التوسع التدريجي والنمو المتوازن. ففي سنة **2019**، بلغت قيمة المبيعات **4,000,000دج** مقابل تكاليف إجمالية قدرها **3,500,000دج**، مما أسفر عن **ربح صافي أولي قدره 500,000 دج**، وقد شهدت السنوات اللاحقة نمواً سنوياً ثابتاً بمعدل يقارب **10%**، حيث ارتفعت المبيعات في سنة **2020** إلى **4,400,000دج**، بينما زادت التكاليف إلى **3,850,000دج**، وارتفع الربح الصافي إلى **550,000 دج**، مما يدل على **تحكم المؤسسة في هيكل التكاليف وتحقيق هامش ربحي مستقر**.

هذا النمط التصاعدي سيستمر إلى غاية سنة **2026**، حيث من المتوقع أن تبلغ المبيعات **7,794,868دج**، مقابل تكاليف تُقدر بـ **6,820,509دج**، مع تحقيق **ربح صافي نهائي يُقدّر بـ 974,359 دج**، أي ما يقارب **19.6%نمواً في الربح الصافي مقارنة بسنة 2019**، وهو مؤشر على **فعالية الأداء المالي والتحكم الجيد في النفقات التشغيلية**، مع المحافظة على توسّع في النشاط التجاري للمؤسسة.

يمثل هذا التدرج دليلاً على **نجاح النموذج المالي المعتمد** من قبل المؤسسة، والذي يُبنى على تزايد تدريجي في حجم النشاط والمردودية، دون أن تكون هناك قفزات غير مبررة أو مخاطر توسع غير محسوبة. كما يبرز **حُسن استغلال التمويل البنكي والموارد الذاتية في توليد أرباح مستدامة**، مما يعزز ثقة الشركاء الماليين في استمرارية المشروع.

وعليه، فإن هذه التوقعات الإيجابية تعزز من قيمة المؤسسة في السوق، وتفتح لها آفاقاً أوسع في التوسع مستقبلاً، خاصة في حال تم تعزيز استراتيجيات التسويق، وتحسين الإنتاجية، والاستفادة من تقلبات السوق بذكاء مالي وعملياتي.

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول أن المشروع X يتمتع بآفاق مالية واعدة على المدى المتوسط إلى المدى الطويل. فمن خلال تطور المبيعات بوتيرة أسرع من التكاليف، يتحقق تحسّن واضح في صافي الربح، ما يعكس الجدوى الاقتصادية العالية للمشروع وقدرة المؤسسة على تحقيق عوائد متنامية، مما يعزز من موقفها التمويلي ويبرر طلب تمويل بنكي إن وُجد.

المطلب الثالث: مناقشة نتائج تمويل المشروع

انطلاقًا من البيانات المالية والتوقعات المدروسة للمشروع التمويلي المقدم من طرف مدير بدر بنك BADR – وكالة الطارف ، فإنّ المشروع محل الدراسة يملك مؤشرات قوية على النجاح والاستمرارية، خاصة مع توافر تمويل مشترك بين BADR بـ 50 % وCNAC بـ 29 % ، ومساهمة ذاتية مقبولة بـ21 %، مما يسمح بتقليل المخاطر وتسهيل انطلاقة ناجحة للمستثمر، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (08) : توزيع مصادر تمويل المشروع X

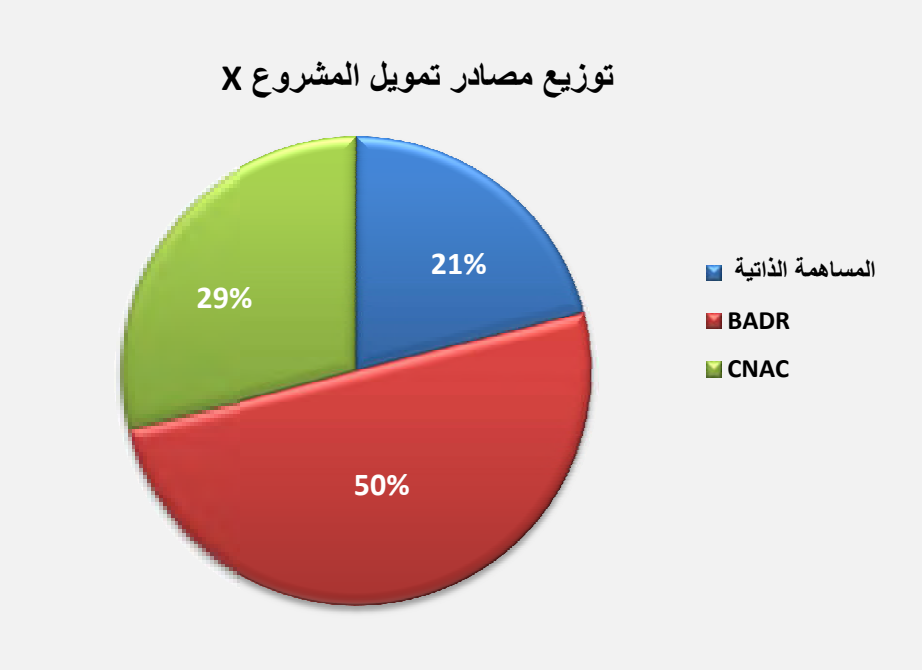

المصدر: إعداد الطلبين بالاعتماد على برنامج EXCEL

حيث يعكس الشكل رقم (08) توزيع مصادر تمويل المشروع **X** تعددية في الهيكل التمويلي، وهو ما يُظهر اعتماد المشروع على مزيج من الموارد الذاتية والتمويلات الخارجية، بما يضمن توازناً بين الاستقلالية المالية والدعم المؤسساتي. وتشير البيانات إلى أن **أكبر نسبة تمويل** جاءت من طرف **بنك BADR – وكالة الطارف**، بنسبة **50%**، وهو ما يعكس **الدور المحوري للبنك في إنجاح هذا المشروع** من خلال توفير نصف الغلاف المالي الإجمالي المطلوب.

وتُبرز مساهمة بنك BADR – وكالة الطارف بهذه النسبة المرتفعة، الثقة التي يمنحها البنك في الجدوى الاقتصادية للمشروع، كما تؤكد **دور البنوك التجارية**، لاسيما بنك **BADR** ، كفاعل رئيسي في **تمويل التنمية المحلية والفلاحية** عبر دعم المشاريع الاستثمارية ذات المردودية، خاصة في المناطق الريفية. وتُعد هذه النسبة دليلاً على التزام البنك بتنفيذ سياسات الدولة الرامية إلى دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة على المستوى المحلي.

كما تشير البيانات التوقعية إلى أن المشروع يتمتع بجدوى اقتصادية قوية، إذ أظهرت التقديرات أنه قادر على تحقيق أرباح متزايدة بشكل منتظم ابتداءً من السنة الأولى من النشاط. هذا النمو التصاعدي في **الربح الصافي السنوي** يعكس كفاءة المشروع من حيث التخطيط المالي والاستغلال الأمثل للموارد، ويعزز من فرص استمراريته على المدى الطويل. وقد ساهم في هذا الأداء الجيد عنصران أساسيان: أولاً، **مساهمة التمويل العمومي** من خلال أجهزة دعم كCNAC ، والتي خففت العبء المالي عن المستثمر في المراحل الأولى؛ وثانياً، **السياسة التمويلية المرنة المعتمدة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف.(BADR)**

وهنا تجدر الإشارة بالدور الفعال الذي لعبه بنك – BADR و- كالة الطارف في تمكين المشروع من الانطلاق الفعلي، حيث موّل ما نسبته **50 %** من **إجمالي الاستثمار**، ما يدل على **ثقة البنك في قابلية المشروع للنجاح وربحيته المستقبلية** . لم يقتصر دور البنك على تقديم التمويل فحسب، بل قدّم أيضاً **مرافقة مالية وتقنية** من خلال متابعة الجدوى، دراسة مخاطر الائتمان، وتقديم استشارات تمويلية ملائمة لطبيعة المشروع وخصوصية النشاط الفلاحي أو الإنتاجي للمؤسسة، هذا النوع من **الدعم البنكي التفاعلي** يعزز فرص تسديد القرض في آجاله، ويقلل من احتمال التعثر المالي، مما يضمن التوازن في العلاقة التمويلية بين البنك والمستثمر.

بناءً على ذلك، تُبرز الأرقام والمؤشرات التوقعية أن المشروع لا يحقق فقط مردودية مالية إيجابية، بل يُعدّ نموذجًا لمشروع استثماري مستدام بفضل **تكامل الأدوار بين المستثمر، الدولة، والبنك المموّل**، وخاصة مع توفر بيئة تمويلية محفزة على مستوى BADR- وكالة الطارف، والتي أولت اهتماماً خاصاً للمشاريع الإنتاجية ذات القيمة المضافة.

لكن، ورغم هذه النتائج الرضية إلا أنه يجب الإشارة، إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف، يواجه مجموعة من العراقيل عند تمويل المشاريع يمكن حصرها فيما يلي:

1. **ضعف الضمانات المقدمة:**، بسبب عدم توفر أصول كافية لدى أصحاب المشاريع لتقديمها كضمانات بنكية.
2. **نقص دراسات الجدوى والملفات التقنية**، وضعف في إعـداد خطط الأعمال والدراسات الاقتصادية للمشاريع.
3. **تعقد الإجراءات الإدارية** حول مدة معالجة الملفات، وتعقيد الإجـراءات البيروقراطية.
4. **ضعف التأهيل الإداري والمالي والمحاسبي** للمؤسسات المصغرة و المتوسطة .
5. **غياب التنسيق بين البنك وهيئات الدعم**، ،أي ضعف التعاون بين بنك BADR والهيئات الداعمة مثل ANADE و CNAC .
6. **ضعف البنية التحتية في بعض المناطق** ، وصعوبة الوصول إلى التمويل والأسواق في المناطق النائية .
7. **افتقار بعض أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخبرة** في أساسيات المعاملات المصرفية.
8. صعوبـة الحصول على العقار وعقـود الملكية والأراضـي.

خلاصة الفصل الثاني

تبيّن من خلال تحليل المعطيات الميدانية في هذا الفصل التطبيقي، التي تم جمعها عبر أداة المقابلة مع مسؤولي بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف، أن البنك يُبدي انخراطًا فعليًا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عبر برامج تمويلية مخصصة لهذه الفئة، خاصة في إطار سياسة الدولة الرامية إلى دعم المشاريع المنتجة وتحفيز التنمية المحلية.

ومع ذلك، أظهرت النتائج أن هذا الانخراط يبقى محدود نسبيا من حيث الفاعلية بسبب مجموعة من **العراقيل الهيكلية والإجرائية**، أبرزها تعقيد مساطر منح القروض، واشتراط ضمانات يصعب على أصحاب المؤسسات الصغيرة توفيرها، بالإضافة إلى ضعف ثقافة التسيير المالي والمحاسبي لدى عدد معتبر من هؤلاء المستثمرين، ما يؤثر على جودة ملفاتهم الائتمانية.

كما أكدت المعطيات الميدانية أن البنك، رغم توفره على برامج تمويل متنوعة، يواجه بعض الصعوبات في تقديم مرافقة مالية وإدارية أكثر فاعلية، الأمر الذي يؤدي إلى فجوة ثقة متزايدة بين المؤسسات والبنك، ويُقلص من أثر التمويل على مستوى النمو والاستمرارية.

وفي ضوء هذه النتائج، يمكن القول إن التطبيق العملي لمبادئ التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يزال يفتقر إلى **ديناميكية متكاملة تجمع بين التسهيلات المالية، وتبسيط الإجراءات، وتفعيل أجهزة المرافقة والضمان** .وهو ما يدفع إلى ضرورة إعادة النظر في سياسات التمويل البنكي، وبناء شراكة أوثق بين البنوك ومؤسسات الدعم العمومي، بما يضمن بيئة تمويلية أكثر فعالية واستجابة لخصوصيات هذه المؤسسات.

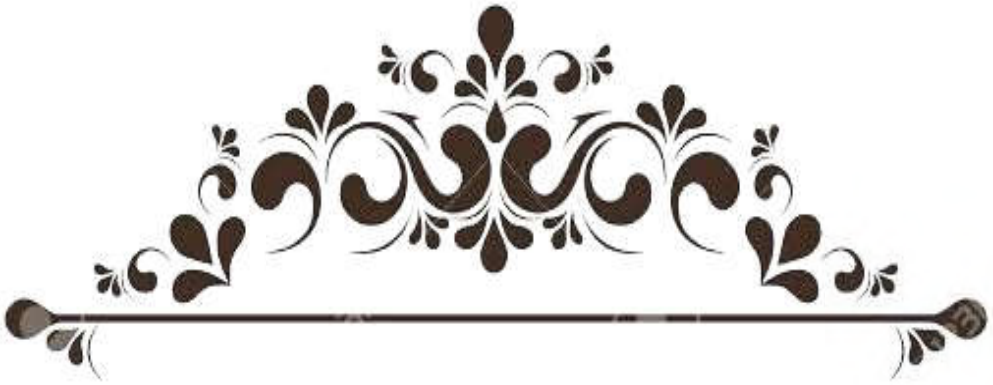

الخاتمة

الخــاتمة

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم أحد الأعمدة الأساسية لأي اقتصاد حديث يسعى إلى تحقيق النمو الشامل والتوازن الاجتماعي، نظرًا لدورها الحيوي في تنويع القاعدة الاقتصادية، خلق فرص العمل، وتحفيز روح المبادرة والابتكار. إلا أن هذه المؤسسات، ورغم أهميتها الاستراتيجية، تواجه تحديات متزايدة في ما يتعلق بالحصول على التمويل، وهو ما يجعل دور البنوك التجارية محورًا أساسيًا في النقاشات المتعلقة بسياسات دعم القطاع الإنتاجي.

ومن هذا المنطلق، فقد سلطت الدراسة الراهنة الضوء على دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف، باعتباره أحد الفاعلين الرئيسيين في تمويل القطاع الفلاحي والمؤسسات ذات الطابع الإنتاجي محليًا، وقد سعت الدراسة إلى الجمع بين الجانب النظري والتحليل الميداني من أجل الإحاطة الشاملة بالإشكالية المطروحة، والكشف عن واقع الممارسة البنكية في مجال تمويل هذه المؤسسات، وقد توصلت هذه الدراسة، إلى أن **الارتقاء بدور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ليس مجرد خيارًا، بل هو ضرورة تنموية حتمية، تتطلب انفتاحًا أكبر من القطاع البنكي على مقاربة التمويل التنموي، بالشراكة مع مختلف الفاعلين المحليين والمؤسسات الداعمة، في سبيل خلق بيئة اقتصادية أكثر شمولًا واستدامة، خاصة في الولايات الحدودية والمناطق ذات الكثافة الريفية كولاية الطارف

ومن أهم النتائج النظرية والتطبيقية التي أفرزتها الدراسة الراهنة ما يلي:

نتائــج الدراسة

على المستوى النظري، بيّنت الدراسة أن البنوك التجارية تضطلع بدور أساسي في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تُعدّ ركيزة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك بالنظر إلى دورها في خلق فرص العمل وتحقيق التنويع الاقتصادي. غير أن هذه العلاقة

التمويلية تظل مشروطة بجملة من المحددات، مثل توفر الضمانات، ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، ومدى ملاءمتها للسياسات الائتمانية المعتمدة من طرف البنوك.

أما على المستوى التطبيقي، فقد أبرزت الدراسة الميدانية من خلال تحليل تجربة بنك – BADR وكالة الطارف، أن البنك يبذل جهودًا واضحة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما في القطاع الفلاحي، سواء عبر برامج التمويل التقليدي أو عبر قروض خاصة مثل "الرفيق" و"التحدي". وقد أظهرت البيانات المجمعة أن حجم التمويل شهد تذبذبًا خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024، متأثرًا بعوامل متعددة منها جائحة كوفيد-19، والتغيرات المناخية، ومدى جاهزية المؤسسات للاستفادة من التمويل، كما كشفت دراسة حالة مشروع استثماري x عن تطور إيجابي في النتائج المالية للمؤسسة المستفيدة، مما يدل على الجدوى الاقتصادية الفعلية للتمويل البنكي متى ما توفرت شروط النجاح والإدارة الرشيدة.

كما توصلت الدراسة الميدانية إلى جملة من النتائج أبرزها:

1. محدودية عدد القروض الممنوحة سنويًا مقارنة بالحجم الحقيقي لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية؛
2. تقييد منح التمويل بجملة من الشروط الإدارية والضمانات التي تُقصي العديد من المبادرات؛
3. غياب مرافقة فعلية بعد التمويل، مما ينعكس سلبًا على فعالية استغلال القروض؛
4. إبداء مسؤولي البنك تحفظًا كبيرًا في تقديم بيانات مفصلة، خاصة ما يتعلّق بأسماء المشاريع الممولة وطبيعة العمليات المالية، بداعي السرية المصرفية.

توصيات الدراسة

استنادا إلى النتائج المتوصل إليها، تقترح الدراسة مجموعة من **التوصيات العملية** لتعزيز فعالية التمويل البنكي الموجّه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ألا وهي:

1. ضرورة مراجعة سياسات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتناسب مع خصوصياتها التشغيلية؛
2. تعزيز آليات المرافقة القبلية والبعدية للمشاريع، لضمان توجيه التمويل نحو الاستخدام الأمثل؛
3. تشجيع التنسيق بين البنوك ومؤسسات الدعم والمرافقة (كـ CNAC و ANDI) لخلق بيئة متكاملة لاحتضان المشاريع؛
4. التوسع في استخدام صيغ تمويل بديلة تتسم بالمرونة، خاصة في المناطق ذات الطابع الفلاحي.

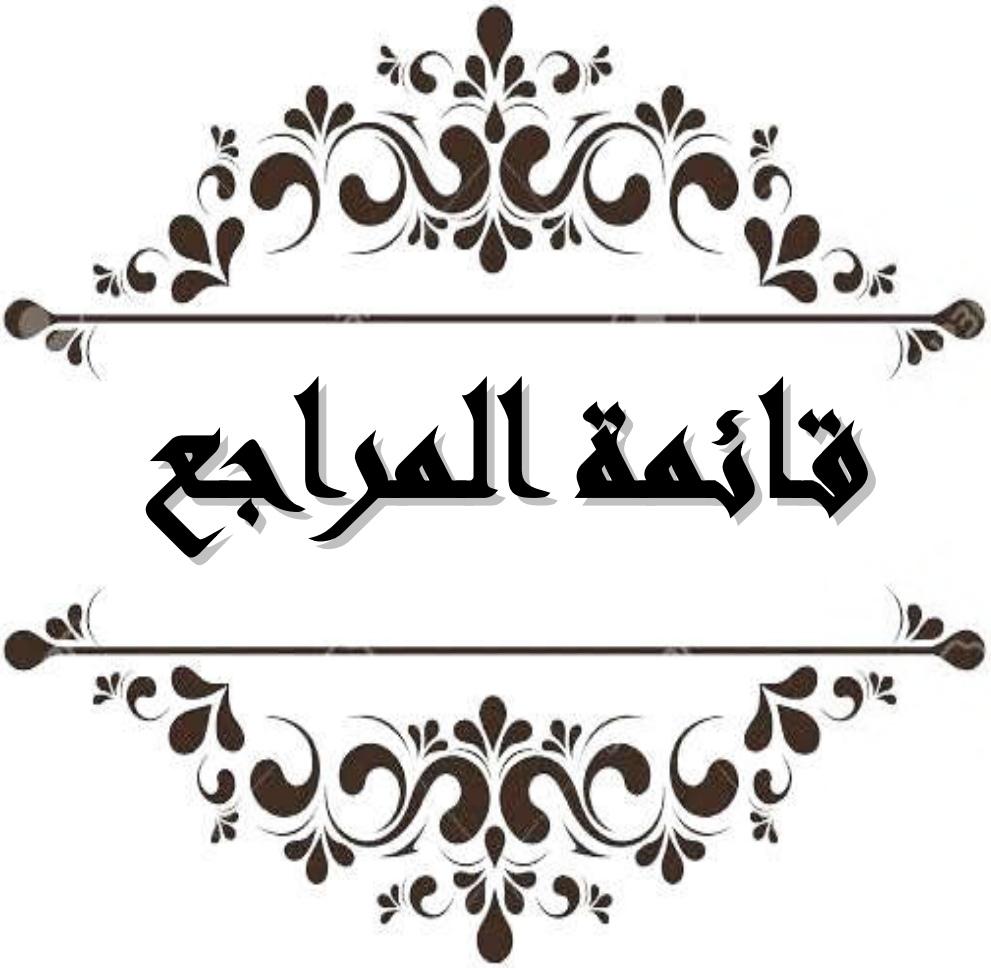

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً :الكتب

- أحمد النبهاني. الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي. دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013.
- أيمن علي عمر. إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل بيئي مقارن. دار الثقافة، مصر، 2007.
- توفيق عبد الرحيم يوسف. إدارة الأعمال التجارية الصغيرة. الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان – الأردن، 2003.
- حسين بن هاني. اقتصاديات النقود والبنوك – المبادئ والأساسيات. دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2002.
- حسين جميل البديري. البنوك – مدخل محاسبي وإداري. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013.
- حسين محمد الشبلي، مهند فايز الدويكات. الاحتيال المصرفي. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008.
- خالد آمين عبد الله. العمليات المصرفية. الطبعة السابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014.
- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهداني. النقود والمصارف. دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013.
- رشاد العصار، رياض الحلبي. النقود والبنوك. دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2000.
- رضا إسماعيل البسيوني. إدارة الأعمال. الطبعة الأولى، طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 2009.
- رفيقة حروش. اقتصاد وتسيير المؤسسة. شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- زياد رمضان، محفوظ جودة. الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2000.
- سامر جلدة. البنوك التجارية والتسويق المصرفي. الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2009.
- سعاد نائف برنوطي. إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2005.
- سمير محمد عبد العزيز. التأجير التمويلي. الجزء الأول، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية – مصر، 2001.
- سيد سالم عرفة. الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة. الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011.
- السيد متولي عبد القادر. اقتصاديات النقود والبنوك. الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان- الأردن، 2010.
- طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سماره. النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013.
- الطاهر لطرش. تقنيات البنوك. ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010.

- طاهر محسن منصور الغالبي. إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، 2009.
- عبد الحميد عبد المطلب. اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة. الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2009.
- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم. إدارة المشروعات الصغيرة. الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 2002.
- عبد السلام أبو قحف. اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي. دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية – مصر، 2003.
- عبد الغفور عبد السلام وآخرون. إدارة المشروعات الصغيرة. الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2001.
- عبد المطلب عبد الحميد. اقتصاديات البنوك. الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2015.
- عبد الوهاب يوسف أحمد. التمويل وإدارة المؤسسات المالية. دار حامة للنشر والتوزيع.
- عزيزة بن سمينة. اقتصاد المؤسسة. الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2017.
- عزيزة بن سمينة. الائتمان في البنوك التجارية المخاطر وأساليب تسييرها. الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2017.
- علاء عباس، محمد السلامي. ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة. دار التعليم الجامعي، الإسكندرية – مصر، 2018.
- علي فلاح مفلح الزعبي. ريادة الأعمال، صناعة القرن الحادي والعشرين. الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، بيروت – لبنان، 2016.
- عمر صخري. اقتصاد المؤسسة. الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد علي. الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة. الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2010.
- محمد إبراهيم عبد الرحيم. اقتصاديات النقود والبنوك. دار التعليم الجامعي، الإسكندرية – مصر، 2014.
- محمد خليل محمود محمد. المشروعات الصغيرة طريق للتنمية المستدامة. دار حميثر للنشر، القاهرة – مصر، 2017.
- محمد سعيد، أنور سلطان. إدارة البنوك. الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية – مصر، 2005.
- محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان. الإدارة المالية والتمويل. الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 1999.
- محمد صفوت قابل. اقتصاديات النقود والبنوك. 2015.
- محمد عبد الخالق. الإدارة المالية والمصرفية. دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان– الأردن، 2010.
- محمد هيكل. مهارات إدارة المشروعات الصغيرة. الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة– مصر، 2003.
- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان. المصارف الإسلامية. الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2012.

- مزهر شعبان العاني وآخرون. إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي. الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان – الأردن، 2010.
- مصطفى يوسف كافي. بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2014.
- ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي. المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي. الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015.
- نهال فريد مصطفى، نبيلة عباس. أساسيات الأعمال في ظل العولمة. الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2005.
- يوسف عزت خيرت. إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. دار التعليم الجامعي، الإسكندرية – مصر، 2018.

الرسائل و الأطروحات

- أمال بعيط. برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر – واقع وآفاق. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2017.
- أنفال نسيب. دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاق الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
- سليمة هالم. هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.
- العايب الهامشي، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2013.
- فوزية حفيف. إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009.
- موسى ولد الشيخ. البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة موريتانيا. رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

رابعاً :المداخلات (ملتقيات علمية)

- أحلام ساري، نوال بوعلاق. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري. الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2011.
- حميدة سليماني. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتقليل من حدة البطالة. الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2019.

- حياة جنار، مليكة زغيب. دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الملتقى الوطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، جامعة قالمة، الجزائر، 2004.
- خالد قاشي، أيوب الشيكر. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات وعراقيل. الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، الجزائر، 2017.
- خليل عبد الرحمن. دور الهياكل والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحقيق التنمية. الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2019.
- سعيد بعزيز، طارق مخلوفي. تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، الجزائر، 2017.
- سميرة محمودي. واقع وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة. الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2019.
- شهرزاد برجي وآخرون. الأهمية الإستراتيجية لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية. الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، الجزائر، 2017.
- عادل كدودة، آمنة عزيز. الائتمان الإيجاري أداة تمويلية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، الجزائر، 2017.
- ليندة دراني. مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2019.
- محمد عبد الحليم عمر. التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية. الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003.

خامساً :مقالات علمية

- أحمد جميل. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية. مجلة معارف، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، 2010.
- حكيم شبوطي. الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2008.

سادساً :المراسيم قانونية

1. المادة 05 من القانون رقم 02/17. الجريدة الرسمية، 2017.

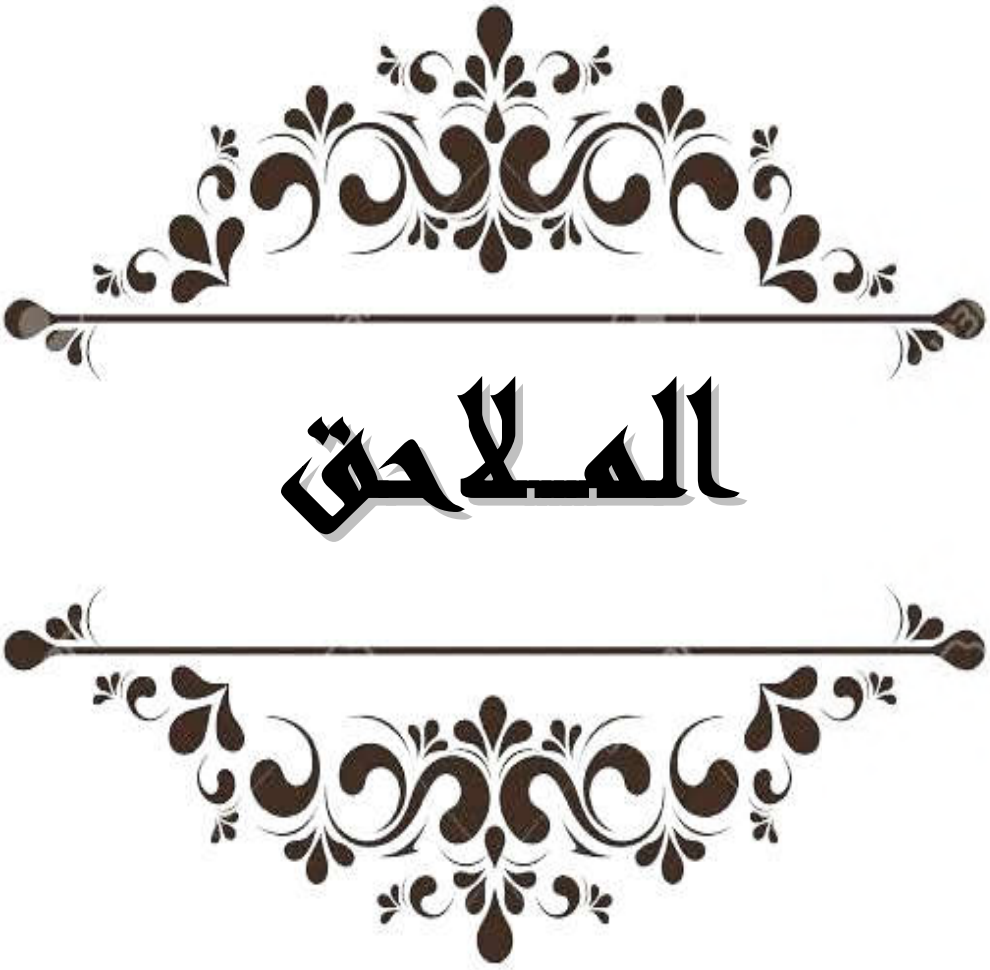
الملاحق

قائمة الملاحق

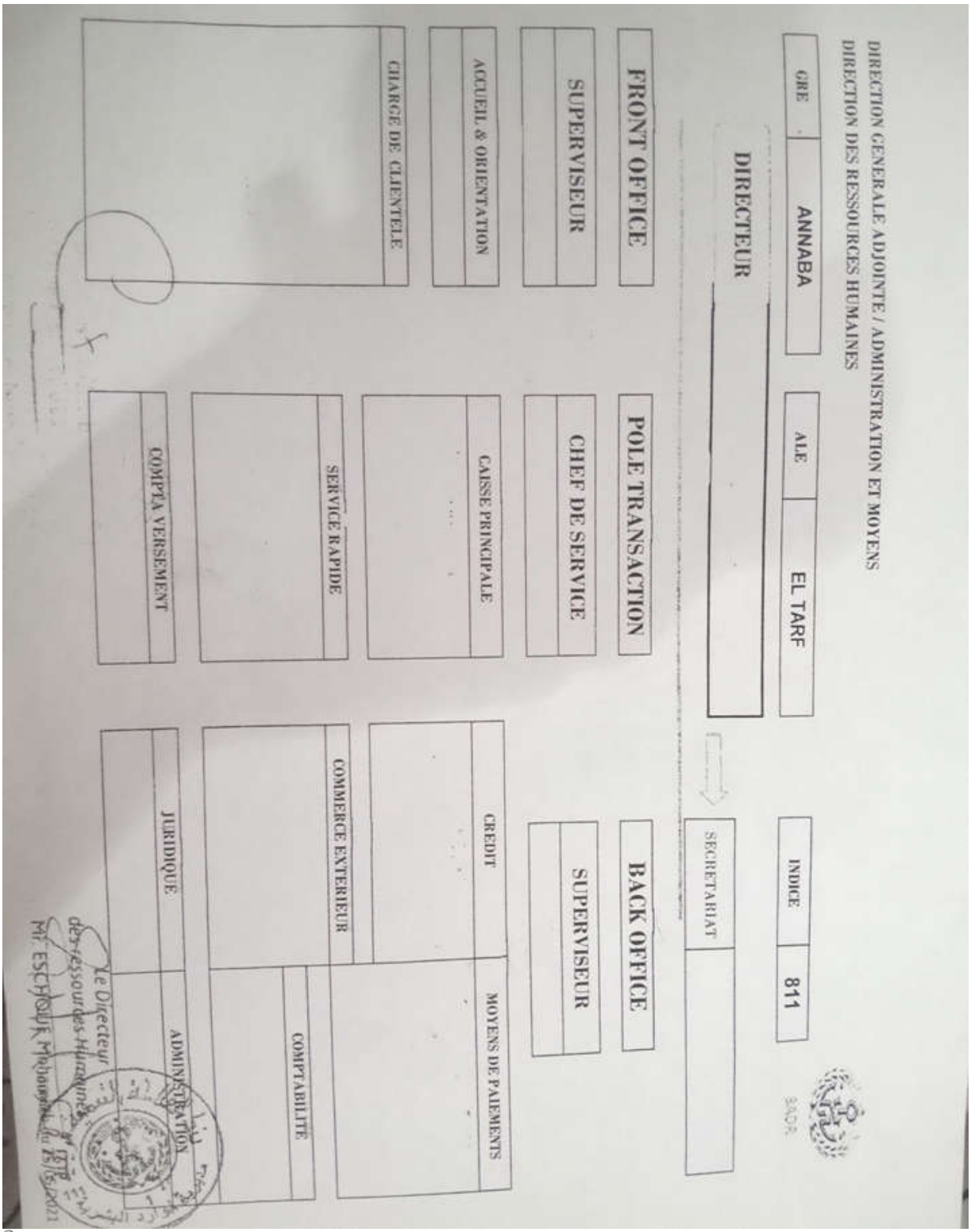

Scanné avec CamScanner

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

AUTORISATION D'ENGAGEMENT N° ..... DU .....

PV N°

Organe de décision : CCT/GRE — Date du comité : .....

Structure émettrice : GRE ANNABA/EL-TARF 023 — شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 54.000.000.000 دج، مقرها الرئيسي بالجزائر- 17شارع العقيد عميروش 0011640

Emprunteur : Mr .....

Activité : SERRISTE — N° de compte : A OUVRIR

Agence domiciliataire : 811 — GRE de rattachement : 023

Cote du Risque emprunteur : / — Groupe d'appartenance :

Type de prêt ou de crédit	Montant (4)	Validité (5)	Date limite d'utilisation (6)	Durée d'amortissement (6)	Différé partiel (7)	Différé total (7)	Taux ou marge (7)	Taux commission d'engagement
CLT-CNAC 02-06	3 790 700.00		12 mois	05 ans	36 mois		Taux en vigueur	P. retard 2%

Garanties bloquantes : Néant

Réserves bloquantes :

- Versement en compte apport personnel de (représentant 02% du montant du projet)
- Virement en compte PNR/CNAC (représentant 28% du montant du projet)
- Réponse négative de la Centrale des Risques
- Engagement notarié de nantissement des équipements financer avec souscription d'une police assurance avec tacite de reconduction jusqu'à extinction du crédit
- Titre de propriété ou bail de location de 02 ans renouvelables des terres agricoles à exploiter.
- Récépissé de dépôt de carte fellah
- La lettre de déchéance du terme
- Convention de prêt + Chaine de Billets à Ordre.

Garanties non bloquantes :

- Nantissement des équipements financés.

Réserves non bloquantes :

- D.P.A.M.R avec avenant de subrogation faveur BADR.
- Carte d'agriculteur
- Attestation d'adhésion au Fonds de Garantie pour la durée intégrale du crédit

OBSERVATION :

N/B :

- La convention de prêt doit être enregistrée au niveau de l'inspection d'enregistrement et du timbre ;
- La mise en place de nos concours est subordonnée au recueil des garanties et à la levée des réserves suscitées ;
- Le bénéfice de la bonification du taux d'intérêt n'est définitivement acquis qu'en cas de respect scrupuleux de l'échéancier de remboursement
- L'ALE est tenue de procéder à la déclaration auprès de la Centrale des Risques de la Banque d'Algérie pour les engagements supérieurs à 2.000.000,00 DA

(1) Indiquer le Comité ayant pris la décision
(2) Indiquer la structure ayant émis l'autorisation
(3) Indiquer le nom du groupe appartenant le client, au sens de l'instruction 74/94 de la Banque d'Algérie, et indiquer au verso l'engagement total du groupe.
(4) Lorsque le crédit doit servir à l'importation d'équipement, le montant en dinars est donné à titre indicatif, lors de la réalisation prendre en considération le cours du jour.
(5) A servir pour les crédits à court terme, à l'exception des crédits de campagne
(6) A servir pour les crédits de campagne et les crédits d'investissement seulement, la durée d'amortissement comprend la durée du prêt moins la durée du différé
(7) A servir pour les crédits d'investissement

Signatures habilitées

Le Directeur du G.R.E

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
S. S. : 17, Bd. Colonel Amirouche - ALGER / Tél : 021.64.72.64 à 70/72.88 / 72.72.90 / Télex : 55078
www.badr-bank.dz

TCR PREVISIONNEL

	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7	Année 8
ntes de marchandises oduction vendue estations fournies								
IFFRE D'AFFAIRES	2 500 000	2 562 500	2 697 500	3 237 000	3 776 500	4 704 000	5 292 000	5 880 000
nsommables Matières p	750 000	768 750	809 250	971 100	1 132 950	1 411 200	1 587 600	1 764 000
tres Consommables	12 000	12 240	12 607	13 111	13 767	14 593	15 467	16 704
TOTAL CONSOMMABLES	762 000	780 990	821 857	984 211	1 146 717	1 425 793	1 603 067	1 780 704
rvices	14	14	14	14	15	15	17	17
LEUR AJOUTÉE	1 737 986,00	1 781 496,00	1 875 628,80	2 252 774,70	2 629 768,00	3 278 192,20	3 688 916,90	4 099 279,50
npôts et taxes	-	-	-	64 740,00	75 530,00	94 080,00	105 840,00	117 600,00
otisations sociales CASN	-	-	108 560,78	172 800,00	172 800,00	172 800,00	172 800,00	172 800,00
ais de personnel (salaire	63 000,00	-	-	-	-		-	-
otations aux amortissem	1 057 757,45	1 057 757,45	1 057 757,45	1 057 757,45	1 057 757,45	-	-	-
harges financières	-	-	-	-	-	-	-	-
OTAL CHARGES D'EXPLOI	1 120 757,45	1 057 757,45	1 166 316,23	1 295 297,45	1 306 087,45	266 880,00	278 640,00	290 400,00
ESULTAT BRUT D'EXPLOI	617 228,55	723 738,55	709 310,57	957 477,25	1 323 680,55	3 011 312,20	3 410 276,90	3 808 879,50
RG	0	0	0	227 243	337 104	1 425 959	1 565 596	1 705 107
ESULTAT NET D'EXPLOIT	617 228,55	723 738,55	709 310,57	730 234,56	986 576,89	1 585 353,43	1 844 680,61	2 103 772,18
otations aux amortissem	-	1 057 757,45	1 057 757,45	1 057 757,45	1 057 757,45	-	-	-
ash Flow Brut	617 228,55	1 781 496,00	1 767 068,02	1 787 992,03	2 044 334,34	1 585 353,43	1 844 680,61	2 103 772,18
emboursement principal	-	-	-	758 140,00	758 140,00	758 140,00	758 140,00	758 140,00
ash Flow Net	617 228,55	1 781 496,00	1 767 068,02	1 029 852,02	1 286 194,33	827 213,43	1 086 540,61	1 345 632,17
aux de matières et marchand	30,00%	30,00%	30,00%	30,00%	30,00%	30,00%	30,00%	30,00%

ATIO	1ère année	2ème année	3ème année	4ème année	5ème année	Norme
Délai récupération inve	0,12	0,34	0,33	0,19	0,24	=1
Taux de Valeur Ajouté	0,70	0,70	0,70	0,70	0,70	0,35
Capacité d'endettemen	8,60	2,98	3,00	5,15	3,54	<3

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère du Travail de l'Emploi et la Sécurité Sociale.

Caisse Nationale d'Assurance Chômage

CNAC

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

WILAYA DE : EL TARF
AGENCE DE : EL TARF
ANTENNE :

A
Monsieur le Directeur de l'Agence Bancaire
De ...BADR EL TARF.....

Objet : Demande de financement.

P.J : Dossier de crédit.

Monsieur,

J'ai l'honneur de vous demander de bien vouloir m'accorder un crédit d'un montant de 3 790 700,00DA, pour le financement de mon projet validé par le CSVF.

Je joins, à la présente, les pièces citées ci-dessous, pour appuyer mon dossier de crédit bancaire :

- Extrait d'acte de naissance n°12 ou n°14 pour les présumés;
- Attestation ou certificat de résidence en cours de validité;
- Copie du diplôme, qualification professionnelle;
- Copie de la carte nationale d'identité;
- Attestation d'éligibilité et de financement, établie par la CNAC ;
- Copie du plan d'affaires, accompagnée des factures pro forma et/ou devis estimatifs de travaux éventuels d'aménagement ou d'agencement à réaliser.

Dans l'attente d'une suite favorable, je vous prie d'agréer, Monsieur le Directeur, l'expression de ma parfaite considération.

Nom Prénom
Signature

BILAN D'OUVERTURE

ACTIF	MONTANT	PASSIF	MONTANT
2- INVESTISSEMENTS	5 415 285,7200	1- FONDS PROPRES	108 305,71
Frais préliminaires	106 337,25	Apports Personnel	108 305,71
Agencements	0,00		
Matériel et outillage	5 182 450,00		
Cheptel	0,00		
Véhicules	0,00		
Informatique	0,00		
Tél/Fax	0,00		
Mobilier et autres	0,00		1,00
Assurances	126 498,47		
4 - CREANCES	0,00		
		5- DETTES D'INVESTISSEMENT	5 306 980,01
DISPONIBILITES	0,00		
Fonds de Roulement	0,00	Emprunts bancaires	3 790 700,00
		emprunts C.N.A.C	1 516 280,00
T O T A L	5 415 285,72	T O T A L	5 415 285,72

Date de réalisation du dossier : 09/12/2019
Reproduction soumise à autorisation

شراء، بناء، توسيع، تهيئة
أو تجديد مسكن
القرض العقاري
لدى بنك
نسبة التمويل
يمنحكم بدر بنك قرض يصل إلى 90 % من مبلغ :
• شراء مسكن فردي
• تهيئة مسكن
• شراء مسكن لدى الخاص
• توسيع أو إصلاح مسكن
• بناء مسكن فردي
• تجديد مسكن
• شراء مسكن ترقوي عمومي LPP
• شراء مسكن ترقوي مدعم LPA
تمويل يصل إلى 50 مليون دج
مدة القرض القصوى
مدة القرض تصل إلى 30 سنة لشراء مسكن
و15 سنة للتهيئة
تسديد مستحقات القرض يتم شهريا
حسب المدة المتفق عليها
لمزيد من المعلومات يرجى التقدم لاحدى وكالاتنا
راحتك هي راحتنا

المرابحة للصادرات
الوثائق المطلوبة:

المرابحة للأشغال
الوثائق المطلوبة:

المرابحة غلتي
الوثائق المطلوبة:

CREDITS

Crédit « ETTAHADI »

Définition :

ETTAHADI est un crédit d'investissement partiellement bonifié, octroyé dans le cadre de la création de nouvelles exploitations agricoles et d'élevage, ou d'exploitations existantes sur les terres agricoles non exploitées relevant de la propriété privée ou du domaine privé de l'Etat.

Secteur :
- Agriculture

Population concernée :
- Personnes physiques/morales présentant un cahier de charges validé par les structures habilitées du Ministère de l'agriculture et du développement rural
- Les propriétaires de terres situées dans l'exploitation et les concessionnaires de nouvelles exploitations agricoles ou d'élevage relevant du domaine privé de l'Etat
- Les agriculteurs et leurs ayants droit individuels ou organisés en coopératives ou groupements légalement constitués,
- Les entreprises économiques, publiques ou privées, intervenant dans les activités de production agricole, de valorisation, de transformation et de distribution des produits agricoles et agro-alimentaires,
- Les femmes rurales,
- Les agriculteurs des PAP, bénéficiaires d'un droit de concession, pouvant bénéficier à titre individuel de ce crédit (projets de plantation ou d'acquisition d'équipements notamment d'irrigation)

Actions ciblées :
- Travaux de préparation, d'aménagement et de protection des sols,
- Opérations de développement de l'irrigation agricole,
- Acquisition de facteurs et de moyens de production,
- Réalisation d'infrastructures, stockage, conditionnement et valorisation,
- Production artisanale,
- Protection et développement des patrimoines génétiques animal et végétal.

Dossier à fournir :

Personnes physiques/ morales :
- Demande de crédit,
- Fiche de relance,
- Relevé parcellaire,
- Situation fiscale,
- Permis de construire pour bâtiments exploitation,
- Acte de propriété ou de concession,
- Etude technico-commerciale, établie par un bureau spécialisé agréé par la BNEDER,
- Autorisation administrative préalable pour forage
- Autorisation sanitaire,
- Autorisation environnementale (cas échéant)
- Attestation de réception du projet validé.

Personnes morales :

Mêmes pièces que les personnes physiques, en plus de :
- Bilans fiscaux des 3 derniers exercices (dernier bilan certifié par un commissaire aux comptes) + la liasse d'information de l'année en cours,
- Copie certifiée conforme des statuts,
- Copie certifiée conforme de l'agrément pour les sociétés avec,
- Registre de commerce
- Procès verbal de désignation d'un représentant disposant du pouvoir de contracter un emprunt (sociétés et coopératives).

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- CMT : 01-13 : CMT ETTAHADI bonifié agricole.
- CLT : 02-13 : CLT ETTAHADI bonifié agricole.

Série du prêt :
- CMT : 378 : CMT ETTAHADI.
- CLT : 384 : CLT ETTAHADI.

Montant du prêt :
- CMT : Minimum : 10.000,000 DA. Maximum : 100.000,000 DA.
- CLT : Minimum : 100.000,001 DA. Maximum : 10.000.000,000 DA.

Type/ durée du différé :
- CMT : 01 à 02 ans
- CLT : 01 à 05 ans.

Durée du prêt :
- CMT : Minimum : 03 ans. Maximum : 7 ans avec 01 à 02 ans de différé.
- CLT : Minimum : 04 ans. Maximum : 12 ans avec 01 à 05 ans de différé.

Date limite d'utilisation :
- CMT : de 06 à 12 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.
- CLT : de 06 à 24 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.

Apport personnel :

Pourcentage à définir du montant total du projet :
- Minimum 10% du coût du projet pour une subvention <= 1% nécessaire.
- Minimum 20% du coût du projet pour les subventions de plus de 1% nécessaire.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :

- CMT :

5.25% bonifié comme suit : (à la charge du client)
- 0% les 03 premières années.
- 1% la 4ème et la 5ème année.
- 3% la 6ème et la 7ème année.

- CLT :

5.25% bonifié comme suit : (à la charge du client)
- 0% les 05 premières années.
- 1% la 6ème et la 7ème année.
- 3% la 8ème et la 9ème année.
- A partir de la 10ème année : taux bonifié 5,25%.

../...